الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية و البيئة

المشروع السنوي للآداء لسنة2020

نوفمبر 2020

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

الفهـــرس

المحور الأول : التقديم العام

1.تقديم إستراتيجية القطاع 1
2.تقديم برامج المهمة 8
3.تقديم اهداف و مؤشرات آداء المهمة 9
4.الميزانية و برمجة النفقات على المدى المتوسط 10

المحور الثاني :تقديم برامج وزارة الشؤون المحلية و البيئة

I. **البرنامج 1 : البيئة و التنمية المستدامة**

1. تقديم البرنامج و إستراتيجيته..... 18
2. أهداف و مؤشرات قيس الاداء الخاصة بالبرنامج..... 28
3. نفقات البرنامج..... 36

الملاحق

II. **البرنامج 2: الشؤون المحليــة :**

1. تقديم البرنامج و إستراتيجيته..... 41
2. أهداف و مؤشرات قيس الاداء الخاصة بالبرنامج..... 46
3. نفقات البرنامج..... 50

III. **البرنامج 9 : القيادة و المساندة**

1. تقديم البرنامج و إستراتيجيته..... 55
2. أهداف و مؤشرات قيس الاداء الخاصة بالبرنامج 60
3. نفقات البرنامج..... 63

المحور الأول:التقديم العام للمهمة

1- تقديم إستراتيجية القطاع

لقد شهدت مختلف الجهات في السنوات الأخيرة تراجعا كبيرا على مستوى جودة الحياة نتيجة تكدس النفايات المنزلية و فواضل البناء في الشوارع و الأنهج بكميات هائلة و إنتشار المصبات العشوائية التي تتكاثر فيها جميع أنواع الفضلات دون ان تستجيب للمواصفات المطلوبة و ما نتج عن ذلك من تداعيات على الصحة العامة و الجمالية الحضرية و سلامة المحيط.

بالإضافة إلى النقص في منظومة تطهير المياه المستعملة، فالوسط الريفي لا يزال يشكو من نقص في هذا المجال و كذلك بالنسبة للعديد من الأحياء الشعبية. كما ان عديد الأقطاب الصناعية تشكو من عدم توفر محطات مختصة في معالجة المياه الصناعية.

أما منظومة النفايات فقد عرفت خلال السنوات الأخيرة عديد الإخلالات ناجمة عن تداخل المسؤوليات في مجال التجميع و كذلك على مستوى التصرف حيث يلاحظ تشتت القرار بين السلط المحلية و الجهوية و بين الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات .كما أن عددا هاما من المصبات المراقبة المنجزة لمعالجة النفايات المنزلية و المشابهة بالإضافة إلى مركز معالجة النفايات الصناعية بجرادو بقيت مغلقة بسبب التحركات و الإحتجاجات الإجتماعية مما أثر سلبا على سير العمل بهذه المنشآت .

يمثل التلوث الصناعي إحدى أهم الإشكاليات البيئية التي تتطلب تكثيف الجهود خلال المرحلة القادمة حيث بينت الدراسات و المعاينات الميدانية تردي الوضع البيئي في العديد من المناطق الصناعية على غرار قابس و صفاقس و الحوض المنجمي و القصرين و بنزرت و قد تسببت هذه الوضعية في تدهور الموارد الطبيعية و تأثيرات سلبية على الوضع الصحي للسكان . و تعد الإفرازات الصادرة عن هذه المصانع سواء كانت صلبة أو سائلة أو غازية المسبب الرئيسي في التلوث نظرا لعدم مطابقتها للمواصفات الوطنية المعمول بها.

1-1-استراتيجية قطاع الشؤون المحلية و البيئة:

سيتركز عمل الوزارة خلال السنوات القادمة على المحاور التالية التي تمثل أولويات عمل الوزارة:

1- ترسيخ مسار اللامركزية و دعم الحوكمة المحلية:

تندرج التوجهات العامة للتنمية الجهوية و المحلية للفترة القادمة في إطار تجسيم أحكام الدستور الجديد للجمهورية التونسية و خاصة ما يتعلق منها بتطبيق الفصل 14 الذي تضمن التزام الدولة بدعم اللامركزية و اعتمادها بكامل التراب الوطني في إطار وحدة الدولة من جهة، و الباب السابع المتعلق بالسلط المحلية من جهة أخرى.

قصد ضمان مقومات التنمية العادلة و الشاملة و المستدامة ستتميز المرحلة القادمة بالعمل على:

*وضع الإطار الإستراتيجي للتجسيم التدريجي و الفعلي للامركزية و ذلك من خلال إعادة بناء النظام السياسي و الترابي و الإداري و المالي و إعادة توزيع الأدوار بين مختلف مؤسسات الدولة و هياكلها سواء المركزية أو الجهوية أو المحلية و ملائمة صلاحياتها الجديدة مع المهمات الموكولة إليها

* استكمال بناء النظام السياسي خاصة عبر تنظيم انتخابات المجالس الجهوية و دعم الحوكمة المحلية وفق مقتضيات الدستور الجديد.

* هيكلة النظام الترابي من خلال القيام بالدراسات و البحوث و الإستشارات الضرورية بهدف وضع السيناريوهات الممكنة لتقسيم جديد للتراب الوطني على المستوى المحلي و الجهوي و الإقليمي.

* تطوير النظام الإداري و المؤسساتي و ذلك بإعادة هيكلة الإدارة الجهوية و المحلية و تعصير وسائل عملها و تحسين خدماتها و تدعيم اللامحروية الإدارية و إعطاء صلاحيات أكبر للكفاءات الإداريــة المحلية و الجهوية على مستوى البرمجة و التخطيط و تنفيذ المشاريع.

* مراجعة المالية المحلية و ذلك بتقييم منظومة التمويل و وضع الإطار التشريعي و الترتيبي لدعم الجباية المحلية لتمكين الجماعات العمومية من موارد مالية تتأتى من الموارد الذاتية و من الموارد المحالة من السلط المركزية بما يتلاءم و الصلاحيات المسندة إليها .

•إعادة توزيع الأدوار على أساس مبدأ التفريع بين كل من الدولة و السلط الجهوية و المحلية و المجتمع المدني لضمان تناسق البرامج و السياسات التنموية و الاقتصادية و الإجتماعية و تيسير انخراط المواطنين في تسيير الشأن الجهوي و المحلي.

2- تحسين إطار العيش و العناية بالنظافة و البيئة :

لقد شهدت مختلف الجهات في السنوات الأخيرة تراجعا كبيرا على مستوى جودة الحياة نتيجة تكدس النفايات المنزلية و فواضل البناء في الشوارع و الأنهج بكميات هائلة و إنتشار المصبات العشوائية التي تتكاثر فيها جميع أنواع الفضلات دون ان تستجيب للمواصفات المطلوبة و ما نتج عن ذلك من تداعيات على الصحة العامة و الجمالية الحضرية و سلامة المحيط.

بالإضافة إلى النقص في منظومة تطهير المياه المستعملة، فالوسط الريفي لا يزال يشكو من نقص في هذا المجال و كذلك بالنسبة للعديد من الأحياء الشعبية. . كما ان عديد الأقطاب الصناعية تشكو من عدم توفر محطات مختصة في معالجة المياه الصناعية .

أما منظومة النفايات فقد عرفت خلال السنوات الأخيرة عديد الإخلالات ناجمة عن تداخل المسؤوليات في مجال التجميع و كذلك على مستوى التصرف حيث يلاحظ تشتت القرار بين السلط المحلية و الجهوية و بين الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات .كما أن عددا هاما من المصبات المراقبة المنجزة لمعالجة النفايات المنزلية و المشابهة بالإضافة إلى مركز معالجة النفايات الصناعية بجرادو بقيت مغلقة بسبب التحركات و الإحتجاجات الإجتماعية مما أثر سلبا على سير العمل بهذه المنشآت .

لذا سيتركز عمل الوزارة في المستقبل على النهوض بالبيئة الحضرية و الريفية للرفع من جودة الحياة وتطوير المنظومة الحالية للتصرف في النفايات و ذلك من خلال الفـرز و التثميـن و الرسكلة مما يساهم في إحداث أنشطة إقتصادية جديدة تشغل و توفر مداخيل إضافية

و تضمن نجاعة أفضل لهذه المنظومة بالإضافة إلى الإقتصاد في الموارد و تحسين منظومة معاجلة المياه المستعملة المنزلية و الصناعية .

و صيانة المنتزهات الحضرية و المساحات الخضراء و دعم شبكة التطهير و تعزيز جهود النظافة و جمالية المدن و القرى .

3- مقاومة التلوث و و تحسين الوضع البيئي بالإقطاب الصناعية الكبرى :

يمثل التلوث الصناعي إحدى أهم الإشكاليات البيئية التي تتطلب تكثيف الجهود خلال المرحلة القادمة حيث بينت الدراسات و المعاينات الميدانية تردي الوضع البيئي في العديد من المناطق الصناعية على غرار قابس و صفاقس و الحوض المنجمي و القصرين و بنزرت و قد تسببت هذه الوضعية في تدهور الموارد الطبيعية و تأثيرات سلبية على الوضع الصحي للسكان . و تعد الإفرازات الصادرة عن هذه المصانع سواء كانت صلبة أو سائلة أو غازية هي المسبب الرئيسي في التلوث نظرا لعدم مطابقتها للمواصفات الوطنية المعمول بها.

و قصد الحد من التلوث الصناعي ستعمل الوزارة على تدعيم و تحسين منظومات المراقبة البيئية للمؤسسات الملوثة و الأنشطة الإقتصادية ذات الأثر البيئي السلبي و تطوير طرق و أساليب الوقاية من التلوث الصناعي بما يساهم في الحد من مصادر التلوث و الأضرار بالبيئة و بالأوساط الطبيعية الذي أصبح من أهم مصادر استنزاف الثروات الطبيعية وتدهور الوضع البيئي والصحي في العديد من الجهات. و إستحثاث نسق التأهيل البيئي للمؤسسات الصناعية و الخدماتية .

وفي هذا الصدد تم دعم الجانب القانوني وتطويره من خلال الشروع في إعداد مجلة البيئة واستصدار العديد من النصوص القانونية والترتيبية والشروع في مراجعة وتحيين المواصفات البيئية التونسية. كما سيتم اعتماد آلية جديدة للوقاية البيئية المتمثلة في التقييم البيئي الاستراتيجي للمشاريع الصناعية الكبرى.

4- المحافظة على التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية و الحد من ظاهرة التصحر و تدهور الأراضي:

بينت الدراسات في مجال التنوع البيولوجي ثراء المخزون البيولوجي الوطني سواء من حيث أهمية المنظومات الطبيعية أو تنوع الأصناف النباتية و الحيوانية . و تتميز المنظومات الإيكولوجية التونسية بالتنوع والهشاشة نظرا لتنوع الظروف البيولوجية و المناخية من الشمال إلى الجنوب.

و للمحافظة على هذا التنوع البيولوجي الهش تسهر الوزارة على حماية الموارد الطبيعية و المنظومات الإيكولوجية و التنوع البيولوجي من مخاطر التلوث و الإتلاف و المحافظة على

توازنها لضمان إستدامة وظائفــها التنموية و الإجتماعية و البيئية والحد من ظاهرة التصحر و المحافظة على الموروث الطبيعي .

وحماية الفضاءات والمنظومات البيئيّة الطبيعيّة بالشريط الساحلي ومراقبة التصرّف في هذه المنظومات والفضاءات والملك العمومي البحري، ومزيد العناية بالشريط الساحلي من خلال حماية الشواطئ من الإنجراف البحري و تعزيز أنماط التصرف التشاركي في المناطق الحساسة مع تثمين أفضل للمناطق الطبيعية الساحلية و البحرية.

5- تحقيق مقومات إستدامة التنمية :

لقد أقرت قمة الأرض الأولى في ريو ديجانيرو بالبرازيل سنة 1992 برنامج التنمية المستدامة الأممي الذي يعد المرجعية الأساسية لمبادئ عمل و منهج التنمية المستدامة .

و تقوم هذه المبادئ على ضرورة إدماج الأبعاد البيئية و الإجتماعية في كل نشاط تنموي و إستثماري إقتصادي .

وتونس، التي لم تحد عن هذا التوجه، إذ تبنت وبسرعة مبدأ التنمية المستدامة ومنذ سنة 1992 تم اتخاذ عديد الاجراءات والتدخلات بهدف تجسيم مفهوم التنمية المستدامة.ووضعت السلطات التونسية قراءتها الوطنية التي تضمنها برنامج العمل الوطني للبيئة و التنمية المستدامة للقرن 21 (الأجندا 21 الوطنية) التي صادقت عليها اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة سنة 1996 .و هو برنامج عمل تضمن أولويات التنمية لتونس خلال التسعينات وكيفية تفعيلها من خلال السياسات القطاعية التي تنتهجها تونس انذاك إستئناسا بمبادي التنمية المستدامة التي دققتها الأجندا 21 الأممية.

بعد ثورة 14 جانفي2011، أصبح من الضروري إتباع نهج جديد في المجال الاجتماعي قصد توفير الظروف المناسبة للتنمية المستدامة والمنصفة على أساس قيم التضامن بين التونسيين. وهذا من شأنه أن يولّد بدوره ظروف أفضل من حيث جودة الحياة في المناطق الحضرية والريفية عبر تنفيذ استراتيجيات موجهة للإدارة الرشيدة والحفاظ على الموارد الطبيعية. وينطوي تنفيذ مثل هذه الاستراتيجية على المجالات التالية:

•ضمان استدامة النمو الاقتصادي من خلال أنماط التنمية بما يتفق وتكييفها وفقا للموارد الطبيعية والبشرية في البلاد ومتطلبات اندماج البلاد في الاقتصاد العالمي،

•توسيع القاعدة الاقتصادية للبلاد من خلال تعزيز اقتصاد المعرفة الذي يثمّن معرفة الموارد البشرية دون أن يسبب ضغطا إضافيا على الموارد الطبيعية الهشة،

•التوجه من القطاعات الاقتصادية التقليدية (الفلاحة والصناعة واستخراج المعادن ، والسياحة، والنقل) نحو أنماط إدارة أكثر استدامة للأوساط الإيكولوجية الطبيعية عبر دعم أنظمة إنتاج واستهلاك مسؤولة، تكون مربحة اقتصاديا و عادلة اجتماعيا.

•التخفيض أو المحافظة على تكلفة التدهور البيئي التي تبلغ 2.1٪ من الناتج المحلي الخام، وإعطاء الأولوية للاستثمار منخفض التكلفة البيئية.

6- النهوض بالتحسيس و التوعية و التربية البيئية :

إن حماية البيئة هي مسؤولية مشتركة تتكامل فيها ادوار الدولة و القطاع الخاص و المجتمع المدني و سائر المواطنين .لكن يلاحظ في السنوات الأخيرة تدني مستوى الوعي بالأهمية الحيوية لقضايا البيئة بإعتبار أن هذا الوعي هو الوسيلة الأكثر فاعلية في ترشيد إستخدام الموارد و التعامل مع المحيط الحيوي.

لذا فإن تعبئة المواطنين أفرادا أو جماعات للمساهمة في حماية البيئة يعد من أبرز مقومات الإستراتجية الوطنية لحماية المحيط ببلادنا. وعلى هذا الأساس سيتم مضاعفة الجهود من أجل مزيد الارتقاء بالوعي البيئي وترسيخ ثقافة التنمية المستدامة لدى مختلف الفئات بكافة جهات البلاد ولا سيما لدى الناشئة والشباب. وذلك من خلال حفز المشاركة وترسيخ مفهوم الشراكة والانخراط التطوعي ودفع مساهمة النسيج الجمعياتي .

كما يعد إقرار البرنامج العالمي للتربية من أجل التنمية المستديمة من قبل الأمم المتحدة (2015-2020) فرصة لإرساء منظومة تربوية متكاملة لحماية البيئة ولنشر ثقافة الاستدامة ولتمتين الشراكة مع الأطراف المعنية بالتربية في مختلف مراحلها والتعاون على إرساء منظومة تربوية تضمن إعداد جيل مدرك لمقتضيات التنمية المستديمة ومؤمن بالقيم التي تستوجبها ومنها التضامن بين الفئات والجهات.

2-1 أهم الإصلاحات القطاعية :

إن تطوير العمل البيئي و تحسين القدرة على الآداء نحو مزيد من النجاعة و الفاعلية للوصول إلى تحقيق النتائج المرجوة تقتضي القيام بعدة إصلاحات خاصة على المستوى المؤسساتي و التشريعي و الترتيبي و مختلف آليات التدخل في المجال البيئي .

- القيام بإصلاحات هيكلية مركزيا و جهويا و محليا
- إصلاح شامل لمنظومة الجباية المحلية

- مراجعة إجراءات تحويل موارد صندوق التعاون بين الجماعات المحلية
- تطوير إطار قانوني شامل و متعدد الأبعاد و محين لقطاع البيئة بتونس
- مراجعة الإطار المؤسساتي الذي يسير قطاع البيئة و ملاءمته لتطورات السياسات البيئية
- مراجعة منظومة الوقاية و المراقبة و الرصد البيئي
- وضع إستراتيجية وطنية شاملة على المدى الطويل في مجال إدارة النفايات
- مراجعة و تحيين الإطار القانوني الوطني للسلامة الإحيائية
- تحيين الإطار التشريعي و المؤسساتي و التنظيمي لإدارة الحد من مخاطر الكوارث في تونس
- دعم الإطار القانوني و المؤسساتي في مجال التصرف في المواد الكيميائية

2- تقديم برامج المهمة:

إنطلاقا من السياسات والتوجهات و الإستراتيجات الوطنية في مجال اللامركزية و الحوكمة المحلية والبيئة والتنمية المستدامة تم هيكلة ميزانية وزارة الشؤون الملحية و البيئة حسب أربعة برامج عمومية تتدخل في تنفيذها عدة هياكل و مؤسسات و منشآت عمومية كما تم ربط هذه البرامج بمجموعة من الأهداف المرتبطة بمجالات اللامركزية و الحوكمة المحلية و حماية البيئة والتنمية المستدامة و الإقتصاد الأخضر و التجديد التكنولوجي وهي التي تستحوذ على الإهتمامات الرئيسية للمجتمع و هي كالتالي :

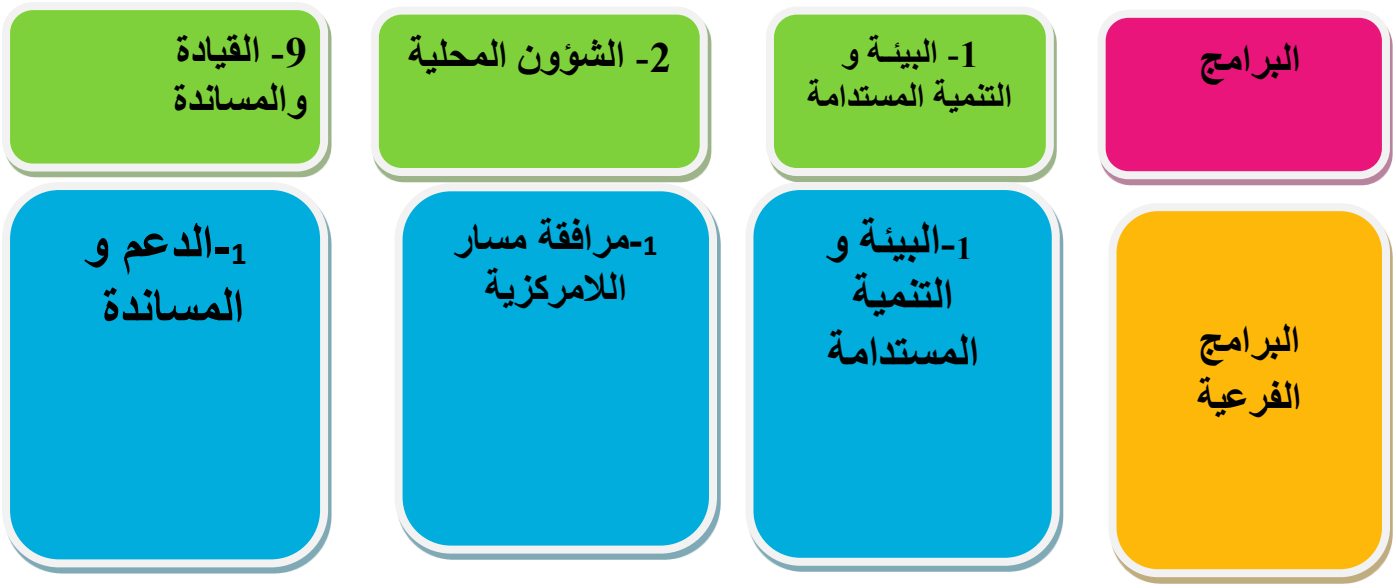

3- تقديم أهداف و مؤشرات آداء المهمة:

البرامج	الأهداف	المؤشرات
برنامج البيئة و التنمية المستدتامة	**الهدف 1:** **النهوض بجودة الحياة بالوسط الحضري و الريفي**	المؤشر عدد 1. 1.1:نسبة الربط بشبكة التطهير بالبلديات المتبناة
		المؤشرعدد 2.1.1 : نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم رفعها و تحويلها للمصبات المراقبة لمعالجتها
		المؤشر 3.1.1: نسبة الحد من التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية الكبرى الأكثر تلويثا للبيئة.
	الهدف2: **المحافظة على التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية و تثمينها**	المؤشر1. 2.1: نسبة تقدم الإستراتيجيات و خطط العمل الوطنية في مجال حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية
	الهدف 3: **تعزيز و ترسيخ مسارات التنمية المستدامة على المستوى القطاعي و الترابي**	المؤشر 1.3.1:نسبة البلديات التي إنخرطت و أتمت مسار التخطيط التشاركي
		المؤشر 2.3.1:نسبة المؤسسات المستدامة التربوية التي إستفادات من تدخلات برنامج التربية من أجل التنمية المستدامة
		المؤشر 3.3.1.1:نسبة تقدم إعداد مكونات خارطة الطريق الوطنية للإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر
برنامج الشؤون المحلية	**الهدف 1:** **النهوض بالموارد البشرية بالجماعات المحلية**	**المؤشر عدد 1.1.2..** تطور نسبة التاطير بالجماعات المحلية
	الهدف 2: **تطوير الموارد المالية للجماعات المحلية لتحسين آدائها و تجسيم إستقلاليتها**	المؤشر عدد 2.2.2: تطور نسبة الزيادة السنوية في الدعم المالي السنوي المخصص للجماعات المحلية
برنامج القيادة و المساندة	**الهدف 1 : تحسين التصرف في الموارد البشرية .**	المؤشر عدد 1.1.9 : عدد البلديات المرتبطة بالشبكة الإدارية المندمجة الخاصة بالجماعات المحلية (RNIA-Collectivités)
	الهدف 2: **تطوير** النظم المعلوماتية والرقمية ودعم استعمالاتها بهياكل الوزارة وبالجماعات المحلية	المؤشر عدد 1.2.9 :عدد المجالات الإدارية المشمولة بنظم معلوماتية بالوزارة
		المؤشر عدد 2.2.9 :عدد المنظومات المعلوماتية الوطنية والمشتركة المركزة بالجماعات المحلية

4-الميزانية و برمجة النفقات على المدى المتوسط :

4-1تقديم ميزانية الوزارة لسنة 2020:

يندرج مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2020 في إطار مواصلة سياسات الوزارة المتمثلة في السعي إلى حماية البيئة عبر إنجاز جملة من المشاريع التي تهتم بتحسين إطار العيش والمحافظة على التنوع البيولوجي والنهوض بالسياحة الإيكولوجية والوقاية و الحـــد من التلوث و التأقلم مع التغيرات المناخية ووضع عدد من الدراسات الإستراتيجية و مخططات الـــعمـــل و متابعة تنفيذها. كما تسهر الوزارة على إرساء مقومات إستدامة التنمية في كل القطاعات الإقتصادية و السياسات و المخططات التنموية الوطنية و الجهوية و المحلية .إضافة إلى المهام الجديدة التي ستظطلع بها الوزارة مستقبلا و المتمثلة في تدعيم مسار اللامركزية و الحوكمة المحلية .

و قد تم ضبط ميزانية وزارة الشؤون المحلية و البيئة لسنة 2020 في حدود **10156,941** م.د مقابل 1006,308 م.د سنة 2019 أي بزيادة قدرها 173,633 م.د تمثل نسبة 17+% .

و تتوزع هذه الإعتمادات حسب نوعية النفقة على النحو التالي :

- **نفقات التاجير:**

حددت نفقات التأجير لسنة 2020 بمبلغ قدره 53 .م.د مقابل 47,681 م.د سنة 2019 أي بزيادة تقدر بـ 5,319 م.د يمثل نسبة 11+%

- **نفقات التسيير :**

حددت نفقات التسيير لسنة 2020 بمبلغ قدره 9,941 م.د مقابل 8,778م.د سنة 2019 أي بزيادة تقدر بـ 1,163 م.د يمثل نسبة 13+.%

- **نفقات التدخلات :**

حددت نفقات التدخلات لسنة 2020 بمبلغ قدره 1061,600 م.د مقابل 822,259.م.د سنة 2019 أي بزيادة تقدر بـ 239,341 م.د يمثل نسبة 29+.%

- **نفقات الإستثمار :**

حددت نفقات الإستثمار لسنة 2020 بمبلغ قدره 32,400 م.د مقابل 4,590م.د سنة 2019 أي بزيادة تقدر بـ 27,810 م.د يمثل نسبة 605,88+.%

- **الحسابات الخاصة بالخزينة :**

حددت نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة لسنة 2020 بمبلغ قدره 123 م.د مقابل 126.م.د سنة 2019 .

- **الموراد الذاتية للمؤسسات العمومية :**

حددت الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية لسنة 2020 بمبلغ قدره 4,038 م.د مقابل 3,480 م.د سنة2019 أي بزيادة تقدر بـ 0.558 م.د يمثل نسبة 16+.%

البرنامج عدد 1 : البيئة و التنمية المستدامة:

بلغت ميزانية برنامج البيئة و التنمية المستدامة لسنة 2020 ما قدره 295,839 م د مقابل 237,683م.د سنة 2019 أي بزيادة تقدر بـ 58,156 م.د يمثل نسبة 24+%

و تتوزع الإعتمادات المبرمجة لسنة 2020 حسب الأنشطة كما يلي:

البرنامج عدد 2 : الشؤون المحلية:

بلغت ميزانية برنامج الشؤون المحلية لسنة 2020 ما قدره 849,735م د مقابل 733,532م.د سنة 2019 أي بزيادة تقدر بـ 116,203 م.د يمثل نسبة 13+%

البرنامج عدد 9 : القيادة و المساندة :

بلغت ميزانية برنامج القيادة و المساندة لسنة 2020 ما قدره 11,367م د مقابل 12,093م.د سنة 2019 أي بنقص تقدر بـ 0,726 م.د يمثل نسبة 6%-

و تتوزع الإعتمادات المبرمجة لسنة 2020 حسب الأنشطة كما يلي:

- **التصرف في الموارد البشرية :70 أ د**
- **اللوجستيك : 950 اد**

جدول عدد 2

توزيع ميزانية المهمة لسنة 2020 حسب البرامج و طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

بحساب 1000 د

الأقسام / البرامج	نفقات التأجير	نفقاتة التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الإستثمار	المجموع
برنامج 1 البيئة و التنمية المستدامة	**27 208**	**3240**	**238 129**	**27 262**	**295 839**
برنامج 2 الشؤون المحلية	**19 627**	**103 295**	**722 975**	**3 838**	**849 735**
برنامج 9 القيادة و المساندة	6 165	3 406	496	1300	11 367
المجموع	53 000	109 941	961 600	32 400	1 156 941

*دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 1 :توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2020حسب البرامج (إعتمادات الدفع بحساب ألف دينار)

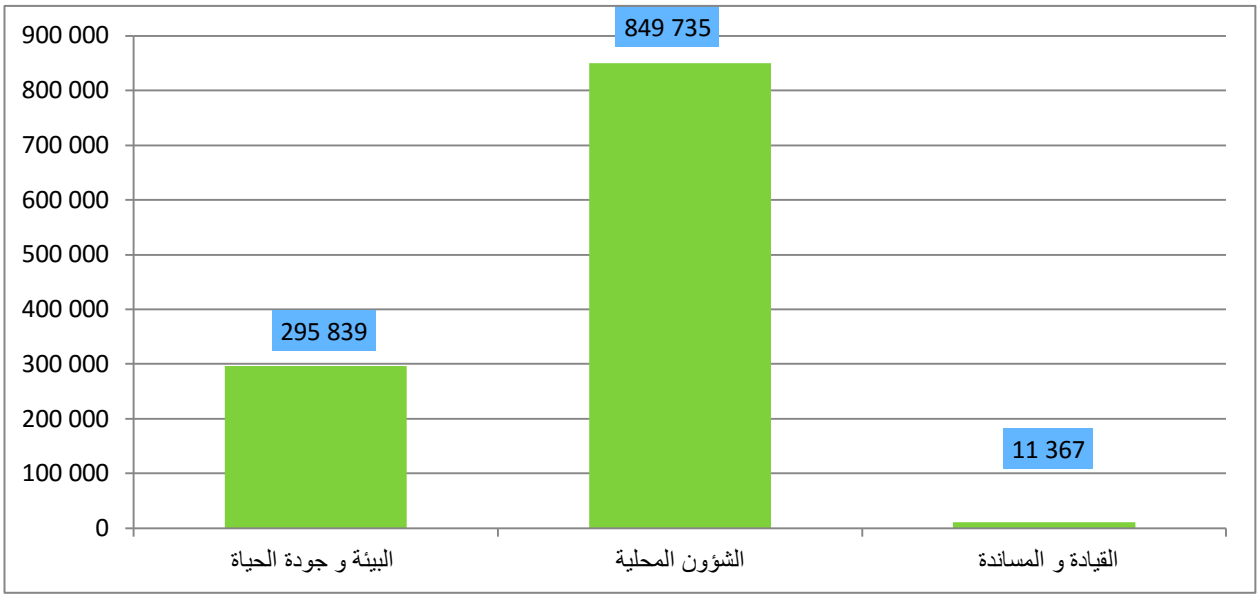

2-4 تقديم إطار النفقات متوسط المدى 2020-2022 للوزارة:

الجدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) للوزارة

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

البيان	إنجازات 2017	إنجازات 2018	ق م 2019		تقديرات 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022
			التبويب القديم	التبويب الجديد			
نفقات التأجير	37 980	43 274	47 681	47 681	53 000	**75 230**	**77 483**
نفقات التسيير	6 879	7 002	8778	8 778	9 941	**14 717**	**18 225**
نفقات التدخلات	435 495	496 408	503 849	822 259	1 061 000	**1 101 153**	**1 178 751**
نفقات الإستثمار	225 504	270 662	323 000	4590	32 400	22 179	24 033
	76 515	148 119	100 000	100 000			
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	853 977	978 066	983 308	983 308	1156 941	1 213 279	1295 711
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	856 036	981 293	986 788	986 788	1160 979	**1 216 056**	**1 298 492**

الجدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) للوزارة

التوزيع حسب البرامج (إعتمادات الدفع)

بحساب 1000 د

البيان	إنجازات 2017	إنجازات 2018	ق م 2019	تقديرات 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022
برنامج البيئة و التنمية المستدامة	267 200	256 500	237 683	295 839	352 066	379 342
برنامج الشؤون المحلية	578 028	712 745	733 532	849 735	847 840	905 450
برنامج القيادة و المساندة	8 749	8 821	12 093	11 367	13 373	13 700
المجموع	583 977	978 066	983 308	1156 941	1 213 279	1298 492

المحور الثاني : تقديم برامج الوزارة

البرنامج 1 : البيئة و التنمية المستدامة

رئيس البرنامج : لطفي بن سعيد

مدير عام التنمية المستدامة

تاريخ التسمية : بداية من 14 مارس 2019

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته :

1-1 **خارطة البرنامج : الهياكل المتدخلة :** برنامج البيئة و التنمية المستدامة يتم تنفيذه من قبل عدة إدارات مركزية راجعة بالنظر إلى الإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة و الإدرة العامة للتنمية المستدامة و مصالح جهوية و كذلك عدة مؤسسات عمومية إدارية و منشآة عمومية تابعة للوزارة بالإضافة إلى مساهمة الجمعيات و المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال البيئي طبقا للرسم البياني التالي :

البرنامج	**البيئة و التنمية المستدامة**
البرنامج الفرعي	جودة الحياة و التنمية المستدامة
الوحدات العملياتية	-الإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة -البنك الوطني للجينات -الإدارة العامة للتنمية المستدامة
الفاعلين العموميين	**- الديوان الوطني للتطهير** **- الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات** **- وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي** **- الوكالة الوطنية لحماية المحيط** **-مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة** **- الوكالة البلدية للخدمات البيئية**

2-1- إسترتيجية البرنامج :

√تقديم أهم الإشكاليات المتعلقة بالبرنامج :

تدهور الأوضاع البيئية في الأوساط الحضريـــة و الريفيـــة بكافة جهات الجمهورية بعد 2011 حيث يلاحظ :

- تراجع العناية بالنظافة بصفة كبيرة نتيجة تراكم النفايات المنزلية و نفايات البناء و الهدم .

- **إنتشار المصبات العشوائية** و تراجع كبير لوضعية المصبات المراقبة .و قد بقيت الدولة هي الممول الرئيسي للتصرف في النفايات (80 %)أما إستثمارات القطاع الخاص فقد بقيت منحصرة على الجمع و النقل و لازالت ضعيفة جدا في مستوى تثمين و رسكلة النفايات.

- **تراجع العناية بالجمالية الحضرية:** نتيجة لتردي وضعية المناطق الخضراء و المنتزهات و الحدائق العمومية التي تحولت إلى مصبات للقمامة .

- **التلوث البيئي المتأتي من الأنشطة الصناعية** : و الذي أدى إلى تدهور جميع العناصر التي تحيط بالإنسان من هواء و ماء و تربة في بعض المناطق و الأقطاب الصناعية الكبرى .

حيث أن 20 مليون متر مكعب من المياه الصناعية المستعملة يتم سكبها في المحيط منها 15 مليون متر مكعب غير مطابقة للمواصفات .كما ان 70 % من المؤسسات الصناعية هي الأكثر تلويثا .

- **منظومة للتصرف في النفايات غير فعالة** : حيث يلاحظ عدم نجاعة المنظومة الحالية للتصرف في النفايات التي تقتصر أساسا على دفن النفايات في مصبات لا يزال العديد منها عشوائيا .

- **عدم نجاعة منظومة الرقابة البيئية** :و هو ما يفسر تعدد المخالفات و الإعتداءات على البيئة . فالعلاقات بين مختلف المتدخلين خاصة في مجال الرقابة تشكو من نقص التنسيق لضمان الإستعمال الأمثل للوسائل و الموارد من ناحية و ضمان أحسن الشروط لصون الموارد الطبيعية من ناحية اخرى

- **تدهور الأراضي و التربة** :إذ يمثل التصحر واحدا من أضخم التحديات التي تجابه البيئة و يشكل عقبة رئيسية امام تلبية إحتياجات السكان الأساسية في الأراضي الجافة على غرار الغذاء و الشرب و المسكن.

- **تدهور التنوع البيولوجي** : التنوع البيولوجي هو أساس الحياة على الأرض و أحد ركائز التنمية المستدامة غير أن التنوع البيولوجي بصفة عامة و الأصناف الغذائية المحلية بصفة خاصة تشهد تناقصا غير مسبوق نتيجة للنشاطات البشرية المختلفة و خاصة استيراد الأصناف الأجنبية الغير متاقلمة مع المناخ التونسي.

- **الحد و التأقلم مع تغيرالمناخ** : بينت الأبحاث العلمية ان مستوى إنبعاثات غازات الدفيئة سجل نموا هاما و ان إستمرار إنبعاثات غازات الدفيئة بالنسق الحالي سيتسبب في إرتفاع درجات الحرارة و في تغيرات عديدة بالنظام المناخي العالمي خلال القرن الحالي .و بذلك فإن إختلال النظام المناخي العالمي من شانه زيادة حدة ووتيرة الظواهر القصوى على غرار موجات الحر و الجفاف و السيول العارمة و الفياضانات و تفاقم التصحر و إلحاق الضرر بالزراعة و التنوع البيولوجي و الغابات و الموارد المائية و الصناعة و صحة الإنسان .

- ضعف الموارد المخصصة للبحوث و التطوير والإبتكار في المجال البيئي فالمنظومة الوطنية للبحث تتميز بالثراء و لكن ينقصها التنسيق و تثمين نتائج البحوث.كما أن المنظومات العمومية لتمويل التجديد و البحوث و المساعدة على بعث المؤسسات المجددة جد متنوعة و لكنها غير كافية و ترتبط بصورة كبيرة بالتعاون الدولي .

- ضعف كبير على مستوى إدماج آليات و مفاهيم حماية البيئة و التنمية المستدامة في مختلف القطاعات و خاصة المؤشرات البيئية و بصفة عامة المتابعة للوضعية البيئية و تقديم تقارير حول حالة البيئة

√تتركز إستراتيجية برنامج البيئة و التنمية المستدامة على التوجهات الإستراتيجية التالية :

التوجه رقم 1: النهوض بجودة الحياة

سيتم العمل على تحسين جودة الحياة في الوسط الحضري و الريفي من خلال :

1-1-العناية بالنظافة و المحيط وتحسين الجمالية الحضرية:

- سيتم التركيز في الفترة المقبلة على النهوض بالبيئة الحضرية للرفع من جودة الحياة من خلال دعم المجهود البلدي في مجال التهيئة و التصرف في الفضاء العمومي بالوسط الحضري و تحسين الجمالية الحضرية .

- مزيد العناية بجمالية المدن والتجمعات السكنية بمتابعة و تطوير برامج إحداث الفضاءات الخضراء بجل المدن والتجمعات السكنية وتعهد المناطق الخضراء والمنتزهات الحضرية الموجودة وتهيئة الشوارع الرئيسية ودعم تعزيز المجهود البلدي في مجال بعث مساحات خضراء

- ضمان جودة الخدمات البيئية كالنظافة و التطهير الحضري و الريفي و التصرف في النفايات و جمالية المدن و القرى و مقاومة الضجيج و مختلف الأضرار.

1-2- تحسين التصرف في النفايات

أدى النمو الديمغرافي الذي عرفته تونس خلال السنوات الأخيرة إلى تغير نمط الإستهلاك و تطور مستوى عيش المواطن مما تسبب في تزايد الكميات المنتجة من النفايات و تنوعها و تفاقم مظاهر التلوث .

و لتفادي هذه الإشكاليات و إنعكاساتها على الوسط الطبيعي و جودة الحياة تم إتخاذ العديد من الإجراءات المؤسساتية و القانونية لإحكام التصرف في النفايات الصلبة ووضع عدة آليات من شانها تحسين التصرف في النفايات و يتضمن هذا التوجه الأهداف التالية :

- ✓ تطوير المنظومة الحالية للتصرف في النفايات و ذلك من خلال الفـرز و التثميـن و الرسكلة مما يساهم في إحداث أنشطة إقتصادية جديدة تشغل و توفر مداخيل إضافية و تضمن نجاعة أفضل لهذه المنظومة بالإضافة إلى صيانة المنتزهات الحضرية و المساحات الخضراء .
- ✓ تقليص إنتاج النفايات عند المصدر،
- ✓ مضاعفة طاقة معالجة النفايات المنزلية و المشابهة .
- ✓ تثمين النفايات بإعادة إستعمالها و رسكلتها ضمن منظومة الإقتصاد الدائري
- ✓ تحسين التصرف في النفايات الصناعية و الخاصة
- ✓ تشجيع القطاع الخاص للإستثمار في مجالات جمع النفايات و إستغلال المصبات المراقبة و التثمين و الرسكلة .

1-3- **تطوير خدمات التطهير:**

يعتبر قطاع التطهير من أهم القطاعات ذات الأولوية بالبلاد التونسية و ذلك نظرا للدور الذي يلعبه في المحافظة على الصحة و تحسين جودة الحياة و حماية البيئة من مختلف مظاهر التلوث المائي.

- تواجه منظومة التصرف في المياه المستعملة عديد الصعوبات تتمثل بالخصوص في:

- ✓ نسبة الربط الضعيفة بشبكة التطهير في بعض الجيهات خاصة الداخلية
- ✓ تجاوز طاقة المعالجة لبعض محطات التطهير نظرا للتطور السكاني و الإقتصادي السريع الذي تشهده البلاد و خاصة بالمناطق الحضرية.مما جعل بعض محطات التطهير غير

قادرة على إستيعاب الكميات المتزايدة من المياه المستعملة مما أثر سلبا على مردودية المحطات و نوعية المياه المعالجة .

- ✓ شبكة تطهير قديمة و مهترئة :جزء هام من الشبكة الحالية للتطهير متكون من قنوات قديمة مستغلة منذ أكثر من 30 سنة تعرف مشاكل عديدة في الإستغلال .
- ✓ التصرف في المياه المستعملة الصناعية يشكو من عديد النقائص و ينعكس سلبا على نوعية المياه المعالجة بمحطات التطهير و يشكل عائقا أمام إعادة إستعمالها في المجال الفلاحي و يرجع ذلك إلى ضعف مردودية عمل محطات المعالجة الأولوية الموجودة بالوحدات الصناعية أو لغيابها في العديد من الحالات .
- ✓ صعوبة التصرف في الحمأة نظرا لتزايد إنتاجها مما يؤثر على جودة المياه المعالجة و إنبعاث الروائح.

و تتمثل أهم الأولويات في مجال التطهير في التوجهات التالية :

- ✓ الترفيع في نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بالجهات ذات النسب المنخفظة
- ✓ تعميم خدمات التطهير و تحسين نسبة الربط بالمدن المتبناة من طرف الديوان
- ✓ النهوض بالتطهير بالأحياء الشعبية و المناطق الريفية ذات السكن المجمع
- ✓ تحسين نوعية المياه المعالجة و ذلك بتأهيل و توسيع محطّات التطهير التي هي في طور الإستغلال ومقاومة التلوث الصناعي السائل و ذلك عبر إحداث محطات تطهير متخصصة في معالجة المياه المستعملة الصناعية وتطوير التصرف في الحمأة و تثمينها
- ✓ تنمية إعادة إستعمال المياه المعالجة في مختلف المجالات التنموية بالتنسيق مع الأطراف المتدخّلة
- ✓ إستعمال التكنولوجيات الحديثة والمقتصدة في الطّاقة بمحطّات التّطهير

التوجه رقم 2:المحافظة على الأوساط الطبيعية و التنوع البيولوجي و مكافحة التصحر و تدهور الأراضي :

يتعرض التنوع البيولوجي بتونس إلى عدة ضغوطات تؤدي إلى هشاشة المنظومات الطبيعة البرية و تحطيم الموائل الطبيعية للحيوانات، و ذلك يرجع إلى عدة عوامل من أبرزها العوامل المناخية على غرار الجفاف و التصحر و الفياضانات و الرياح، بالإضافة إلى عدة عوامل ذات طابع بشري على غرار الإستغلال المفرط للغطاء النباتي و خاصة من خلال الرعي الجائر و عدم إحترام التداول الزراعي و تغيير صبغة الأراضي الفلاحية و تحويلها إلى مناطق شبه حضرية او صناعية او إلى مناطق سياحية و استيراد أصناف اجنبية غير متاقلمة مع المناخ التونسي ازاحت نوعا ما الأصناف المحلية و غيرها.

و قد أعدت الوزارة عدة دراسات في هذا المجال و من أهمها الدراسة الوطنية حول التنوع البيولوجي التي تم إعدادها سنة 1998 و تحيينها سنة 2008 و سنة 2014 و قد مكنت هذه الدراسة

من جرد لكل الثروات البيولوجية المتوفرة بالبلاد التونسية، بالإضافة إلى جرد كل المنظومات البيئية و الإيكولوجية .

و قد أقرت الإتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي هدف أممي يتعلق بالتقليص من تدهور مكونات التنوع البيولوجي والذي أقرته و تبنته الأمم المتحدة بمناسبة قمة آلأرض الثانية التي إنعقدت بجوهانسبورغ سنة 2002. وتمت بلورة خطة إستراتيجية أممية 2011-2020 للمحافظة على التنوع البيولوجي تتمحور حول 20 هدفا .و في هذا الإطار قامت الوزارة بملاءمة الإستراتيجية الوطنية مع الخطوط العريضة لهذه الإستراتيجية الأممية و تم إعتماد إستراتيجية و خطة عمل وطنية حول التنوع البيولوجي 2018-2030 تتضمن 5 أولويات تتفرع إلى 15 هدف إستراتيجي و 40 نتيجة و 48 إجراء (عملية)

وحيث أن التنوع البيولوجي و النظم الإيكولوجية تشهد تدهورا مطردا تحت تأثير الضغوطات الإقتصادية و التغيرات المناخية و التلوث بمختلف أشكاله. لذا فإن المحافظة و حمايـة التنـوع البيولوجي و مواصلـة الأدوار التـي تقـوم بهـا النظـم الإيكولوجيـة و التصرف المستدام في الموارد البيولوجية يعتبر مسألة جوهرية لتحقيق إستدامة التنمية هذا بالإضافة إلى التقليص من مخاطر الكوارث.في هذا الإطار سيتم العمل على تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ التقليص من أسباب تدهور التنوع البيولوجي من خلال تهيئة الغابات بصفة مستدامة و التشجيع على الأنشطة الفلاحية المستدامة
- ✓ التقليص من الضغوطـات على التنوع البيولوجي في المناطـق الرطبـة و البحريـة و الساحلية
- ✓ تدعيـم برامج مقاومـة الإنجراف و المحافظة على المآلف الطبيعيـة و تنوعها البيولوجي خاصة المآلف الساحلية البرية و الهضاب،
- ✓ الوقاية و الحد من التهديدات البيئية على النظم الإيكولوجية
- ✓ التقليص من اندثار الموارد الجينية المحلية و ذلك بارجاعها الى مالفها الطبيعية و استرجاع ما هو موجود ببنوك الجينات الأجنبية و وضع اتفاقيات تبادل حسب المعايير الدولية و ذلك للوصول إلى الموارد الجينية و تقاسم المنافع المتأتية من إستعمالها.

المحافظة على عناصر التنوع البيولوجي بطريقة مستدامة (التنـوع البيولوجـي الغابـي، و المناطق الجافـة الصحراويـة، و النظـم الفلاحيـة، و الواحات و المناطق الرطبة البرية و البحرية و الساحلية.....)

- تحسين مناعة النظم الإيكولوجية و تعزيز دورها المنظوماتي و تثمينها في مختلف القطاعات الإقتصادية و الإجتماعية:

تحسين التصرف و إدماج النظم الغابية و الأوساط الجافة و الصحراوية و المنظومات الواحية و المناطق الرطبة ضمن القطاعات الإقتصادية و الإجتماعية و تحسين مردوديتها.

1-2 مكافحة التصحر و تدهور الأراضي :

إن ظاهرة التصحر وتدهور الأراضي وخاصة الزراعية يأثر سلبا على حياة الملايين من البشر في الوقت الراهن ويؤدي إلى تدني إنتاجيتها مما يشكل تهديدا للأمن الغذائي العالمي و جودة الحياة وفي تونس تؤثر هذه الظاهرة على قرابة 75% من التراب الوطني بتفاوت ما بين مناطق شديدة التدهور ومتوسطة التدهور وضعيفة التدهور. كما أن معالجة هذه الظاهرة أصبح أكثر شمولية نتيجة العلاقة القائمة بين المسائل الاجتماعية والاقتصادية وكذلك المواضيع البيئية الهامة وهي التغيرات المناخية والتنوع البيولوجي.، حيث أثبتت الدراسات مدى تأثير التغيرات المناخية وظاهرة تدهور الأراضي الزراعية، وتملّح التربة والاستغلال المفرط للمياه، على التنوع البيولوجي.

كما تتعرض المزيد من الأراضي لظاهرة التصحر وقد وضعت الأمم المتحدة اتفاقية لمكافحة التصحر التي دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر عام .1996 واعتمدت تونس، التي انضمت للمعاهدة الأممية في 1995 برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر.

كما أن تونس طرف في الاتفاقية الأممية لمكافحة التصحر وتقوم بتنسيق الجهود على المستوى الوطني والإقليمي والدولي والعمل على تطبيق ما جاءت به الاتفاقية من مبادئ.

كما أن الوزارة هي نقطة اتصال الاتفاقية الأممية لمكافحة التصحر وهي همزة وصل بين ما يحدث على المستوى الدولي (قرارات مؤتمرات الأطراف للاتفاقية وكل الإجراءات التي لها علاقة بذلك) وما يحدث على المستوى الوطني وإيصال المعلومة على المستويين.

تم تحيين الإستراتيجية الوطنية 2018-2030 لمقاومة التصحر و برنامج عملها و التي تم إعتمادها من قبل مختلف الهياكل المتدخلة خلال إجتماع الخامس للمجلس الوطني لمقاومة التصحر المنعقد خلال شهر أفريل 2019

أهم الألويات في مجال مقاومة التصحر :

- المساهمة في المحافظة على الغطاء النباتي وتطويره ودعم برامج الحد من التصحر والرعي الجائر مع إعتبار الخصوصيات الإقتصادية و الإجتماعية للسكان المحليين.

- تشخيص الآليات الكفيلة بتقليص تأثيرات التغيرات المناخية على العديد من الأنشطة الإقتصادية على غرار القطاع الفلاحي.

-المحافظة على أديم الأرض و التصرف المستديم في التربة

2-2حماية السواحل من الإنجراف :

سيتم العمل على حماية الفضاءات والمنظومات البيئيّة الطبيعيّة بالشريط الساحلي ومراقبة التصرّف في هذه المنظومات والفضاءات والملك العمومي البحري، ومزيد العناية بالشريط الساحلي من خلال حماية الشواطئ من الإنجراف البحري و تعزيز أنماط التصرف التشاركي في المناطق الحساسة مع تثمين أفضل للمناطق الطبيعية الساحلية و البحرية.

التوجه رقم 3:الوقاية و الحد من المخاطر البيئية التي تهدد الإنسان و البيئة

3-1- الوقاية و الحد من التلوث الصناعي:

قصد الحد من التلوث الصناعي ستعمل الوزارة على :

- ✓ تدعيم و تحسين منظومات المراقبة البيئية للمؤسسات الملوثة و الأنشطة الإقتصادية ذات الأثر البيئي السلبي .
- ✓ تطوير طرق و أساليب الوقاية من التلوث الصناعي بما يساهم في الحد من مصادر التلوث و الأضرار بالبيئة و بالأوساط الطبيعية الذي أصبح من أهم مصادر استنزاف الثروات الطبيعية وتدهور الوضع البيئي والصحي في العديد من الجهات.
- ✓ الوقاية من مخاطر المتأتية من المواد الكيميائية و النهوض بالتصرف في النفايات الخطرة
- ✓ الوقاية و الحد من التلوث الناجم عن الأنشطة الصناعية بالمناطق الهشة قصد المحافظة على التوازن البيئي لمختلف المنظومات و الموارد الطبيعية ذات العلاقة بهذه المناطق.
- ✓ إستحثاث نسق التأهيل البيئي للمؤسسات الصناعية و الخدماتية و إعتماد التقنيات و التكنولوجيات النظيفة.

تتمثل أهم الأهداف في هذا المجال في ما يلي :

- تأهيل قطاع الصناعة والتوجه نحو الإنتاج النظيف واعتماد كلفة تدهور البيئة والموارد الطبيعية ضمن المقاربات الاقتصادية في إطار نظرة اقتصادية شاملة،

- إزالة التلوث واستصلاح وتهيئة المواقع الملوثة ذات الأولوية،

- تحسين نوعية الهواء و المحافظة عليها خاصة بالوسط الحضري و العمل على تطوير الطاقات النظيفة للحد من تلوث الهواء.

- تطوير الآليات و الإجراءات و الطرق المتعلقة بالمراقبة والوقاية من تدهور الوسط الطبيعي و الحد و التخلص من النفايات و الإفرازات الملوثة.

- تدعيم شبكات رصد و متابعة حالة الأوساط والنظم الطبيعية (شبكة رصد حالة الموارد والأوساط المائية والتربة والسواحل والهواء والغابات ...)

- التخفيض من الافرازات الملوثة الناجمة عن الأنشطة الصناعية بالأقطاب الصناعية الكبرى التي تمثل أكثر من 80 بالمائة من مصادر التلوث الصناعي.

-التصرف الرشيد و المستدام في المواد الكيميائية الخطرة. و العمل على الإلتزام بمقتضيات الإتفاقيات الدولية ذات العلاقة (بازل –روتردام – ستكهولم)

- دعم الجانب التشريعي و الترتيبي و القانوني في مجال مقاومة التلوث الصناعي.

2-3- التاقلم و الحد من التغيرات المناخية والتوقي و الحد من الكوارث :

في هذا الإطار ستعمل الوزارة على :

-دعم القدرات الوطنية لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا بموجب إتفاق باريس حول المناخ و المساهمة في المجهودات الدولية للتخفيف من إنبعاثات الغازات الدفيئة و التأقلم مع التغيرات المناخية.

- تقديم الدعم والمساندة الفنية للقطاعات المعنية لإنجاز دراسات الحساسية للتغيرات المناخية وإعداد البرامج الخاصة بالتخفيف من الانبعاثات الغازية،

- العمل على إدراج التغيرات المناخية ضمن استراتيجيات وخطط التنمية القطاعية، وتقييم ومتابعة البرامج والمشاريع في مجال التخفيف والتأقلم وتقدم تنفيذ الالتزامات الوطنية بموجب المساهمات المحددة وطنيا (INDCs) واتفاق باريس.

-إرساء منظومة دائمة لليقظة والمتابعة وتقديم الدعم لمختلف القطاعات والمتدخلين في مجال استغلال اليات الدعم الفني والتمويلات على المستويات الدولية والإقليمية والثنائية.

قصد التقليص من وقع الكوارث لا سيما تواتر الفيضانات و الجفاف ستعمل الوزراة على :

- تدعيم القدرات الوطنية لرصد المخاطر الطبيعية و تعزيز الإنذار المبكر للتوقي من الكوارث و الحد من آثارها .

-وضع و تدعيم خطط للتصرف في الكوارث الصناعية و التكنولوجية.

- إعداد الإستراتيجية و برنامج العمل الوطني للحد من مخاطر الكوارث.

توجه رقم 4 : ترسيخ دعائم التنمية المستدامة

1-4 إدماج مبادئ و مقربات التنمية المستدامة على مستوى السياسات العمومية والمخططات المحلية:

من خلال تمشي يعتمد تعزيز اللامركزية في تثبيت مقومات التنمية المستدامة والحث على تحقيق مواصفات المدن المستدامة والمحافظة على البيئة والنهوض بجودة الحياة والتأسيس لديمقراطية محلية تولي البعد البيئي الأهمية اللازمة في مجال التخطيط على المستوى المحلي وفق ما نص عليه الفصل عدد 139 من دستور الجمهورية التونسية الصادر بتاريخ 26 جانفي 2014 والذي ينص على "تعتمد الجماعات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية ومبادئ الحوكمة المفتوحة لضمان إسهام أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج التنمية

والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها طبقا لما يضبطه القانون" وما نصت عليه مجلة الجماعات المحلية.

4- 2: النهوض بالتربية من اجل التنمية المستدامة

من خلال تكوين أجيال مؤمنة وواعية بأهمية التنمية المستدامة من خلال إرساء برنامج تربوي في الغرض في جوانبه النظامية وغير النظامية: يستهدف بالأساس الأطفال والتلاميذ بالمؤسسات التربوية بالتنسيق مع الوزارة المشرفة على قطاع التربية.

3-4 : النهوض بالإقتصاد الأخضر كضامن للتنمية المستدامة

هذا التوجه يهدف إلى :

- تطوير الأنشطة الاقتصادية القائمة وتركيز أنشطة جديدة خضراء في عدة مجالات مع بناءهذه الخيارات على التحولات التكنولوجية الصديقة للبيئة.

-التأسيس للإلتزام المجتمعي للمؤسسات الإقتصادية خصوصا وبشكل عام المنظمات حتى تكون جزءا لايتجزأ من المؤسسات التي ستلتزم بالميثاق الوطني للتنمية المستدامة.

- ملائمة الإطار القانوني والمؤسساتي للتنمية المستدامة وفق متطلبات الإنتقال الإقتصادي بتونس وأخذا بعين الإعتبار المستجدات على الساحة الوطنية من ذلك إحداث الهيئة الدستورية للتنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة.

- تطوير نظم الإستهلاك والإنتاج المستدامين بالعمل على إرساء منظومة الاقتصاد الدائري وهو اقتصاد مستدام يقوم على استخدام آليات و أدواة الإنتاج والاستهلاك المستدام و التحكم في إستعمال الموارد الأولية والطبيعية في عمليات التصنيع، كما يعتمد علي تغيير الأنشطة والممارسات المرتبطة بكيفية التخلص من النفايات، وذلك عن طريق إعادة الاستخدام والإصلاح والتدوير، إمكانية إعادة تحويل المنتجات والمكونات إلي مواد خام مرة أخرى يمكن الاستفادة بها في عمليات أخرى من خلال الإصلاح وإعادة التصنيع . مما يساهم بشكل كبير في الحد من تدهور البيئة، واستنزاف مواردها الطبيعية، والحفاظ علي التنوع البيولوجي، والاستفادة من النفايات، والحد من مخاطر التغيرات المناخية . الى جانب حث المشتري العمومي على إدخال مقتضيات الإستدامة ضمن شروط الشراء.

-تدعيم قدرات الشبان من أصحاب الشهادات العليا من أجل تسهيل اندماجهم في المنظومة التشغيلية وإيجاد فرص عمل في مجال المهن الخضراء أو الإنتصاب للحساب الخاص وبعث مشاريع بيئية مبتكرة وذلك حسب الخصوصيات البيئية والإيكولوجيّة للجهات التي ينتمون إليها وحاجيات النسيج الإقتصادي على المستوى المحلي والجهوي.

تدعيم قدرات الجماعات المحلية ومساعدتها على تصميم وتنفيذ برامج التنمية المستدامة عبر :

- تعزيز قدرات الجماعات المحلية وجميع الأطراف المتدخلة في مجال التخطيط وفقا لمبادئ الحوكمة والمسؤولية المجتمعية وهي المشاركة والشفافية واحترام القانون والمسائلة ضمن المشاريع التي تعالج المسائل البيئية في الجهة. هذه المسائل التي لا يمكن فصلها بأي شكل من الأشكال عن المسائل الاقتصادية والاجتماعية

- إنشاء حوكمة بيئية محلية ذات جودة عالية من خلال تدعيم قدرات الجماعات المحلية في تنفيذ البرامج البيئية وتيسير الحوار المجتمعي التشاركي والتدريب على إتباع مفاهيم وتقنيات الاتصال والتواصل البيئي

والمصاحبة على التغيير الإقليمي. حيث يلعب المستشار البيئي دور الوسيط للمصاحبة على التغيير السلوكي في المجال البيئي، من خلال قدرته على القيادة وإدارة الحوار التشاركي وتسيير المشاريع البيئية المحلية ولعب دور الميسر في تغيير السلوكيات المجتمعية عبر أدوات وقنوات تواصل ناجعة.

- تحديث نظم المعلومات والإحصاء المتعلقة بالتنمية المستدامة.

-توظيف مختلف الأطر الإستراتيجية وآليات البرمجة والتخطيط والمسارات والحوارات لدعم المبادرة الإقتصادية الخضراء وتأطيرها .

-البحث على آليات جديدة لتمويل البرامج البيئية ولتشجيع وتنويع استثمارات القطاع العام والخاص في مجالات البيئة والتنمية المستدامة منها في مجالات التجديد التكنولوجي وتركيز مقومات الاقتصاد الأخضر.

√تحديد الأولويات الخاصة بالبرنامج

تتركز أوليات البرنامج خلال الفترة القادمة على المحاور التالية :

أولوية 1: تحسين الوضع البيئي و النهوض بجودة الحياة والتقليص من التلوث الصناعي

أولوية 2 :المحافظة على الموارد الطبيعية و التنوع البيولوجي

أولوية 3: إرساء مقومات التنمية المستدامة في كل القطاعات

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج :

1.2- تقديم أهداف و مؤشرات قيس أداء البرنامج :

لقد تم تحديد جملة من الأهداف الإستراتيجية سيتم العمل على تجسيمها على المدى المتوسط و البعيد و هي كالتالي:

الهدف 1 : النهوض بجودة الحياة بالوسط الحضري و الريفي

الهدف2 : المحافظة على التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية و تثمينها

الهدف 3: تعزيز و ترسيخ مسارات التنمية المستدامة على المستوى القطاعي و الترابي

الهدف1: النهوض بجودة الحياة بالوسط الحضري و الريفي

- تقديم الهدف:

يتمثل هذا الهدف في العمل على:

- **تحسين التصرف في مختلف النفايات**: بهدف حماية البيئة من كل مظاهر التلوث التي تسببها هذه النفايات و ذلك من خلال مضاعفة طاقة معالجة النفايات المنزلية و المشابهة و النفايات الصناعية و الخاصة و الخطرة و إحداث المصبات المراقبة و مراكز التحويل التابعة لها إلى جانب الغلق التدريجي و إستصلاح المصبات العشوائية . بالإضافة إلى تطوير منظومة التصرف في النفايات القابلة للتثمين و الرسكلة و تعزيز القدرات الوطنية في مجال معالجة الملوثات العضوية الثابتة و المبيدات .

- تعميم خدمات التطهير لتشمل سائر المناطق البلدية و تهذيب الشبكة بالمدن المتبناة بكافة الولايات و تحسين نوعية المياه المعالجة عبر توسيع و تهذيب محطات التطهير و مقاومة التلوث الصناعي السائل و الحد من انعكاساته على منظومة التطهير بإنجاز برنامج التطهير بالمناطق الصناعية.

- تحسين طرق وآليات الوقاية و المراقبة البيئية خاصة بالنسبة لدراسات المؤثرات على المحيط و دراسات إزالة التلوث و تقييم دراسات الحد من التلوث و الشبكات الوطنية لمراقبة نوعية الهواء و التربة و الماء.

- متابعة الوضعية البيئية للأوساط الطبيعية عبر شبكات مختصة وتضم حاليا شبكة وطنية لمراقبة نوعية الهواء وشبكة لمراقبة نوعية المياه.

- التقليص من التلوث الصناعي من خلال :

- اعداد الدراسات الاستراتيجية للوقاية والحد من التلوث.
- تشخيص وتحديد مصادر التلوث وتقييم الحالة البيئة لمختلف الاوساط.
- مقاومة كل مصادر التلوث والضرر وجميع أشكال تدهور المحيط.
- حث وتشجيع اصحاب المؤسسات الكبرى لتنفيذ برامج تاهيل بيئي لوحداتهم
- مراقبة ومتابعة المخالفات الملوثة والتجهيزات المخصصة لمعالجتها.
- ضبط ومتابعة تنفيذ برامج إزالة التلوث وبرامج التدخل السريع لمجابهة الوضعيات الطارئة والحوادث المتسببة في التلوث
- وضع برامج وآليات لمراقبة ومتابعة نوعية المياه والتربة والهواء فيما يتعلق بتأثيرات التلوث.
- وضع وتنفيذ برامج واستراتيجيات للوقاية والحد من مخاطر المواد الكيميائية والنفايات الخطرة وايفاء بلدنا بالتزاماتها تجاه الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة.

- مرجع الهدف :

- مخطط التنمية 2016-2020

- الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة ما بعد 2020

-مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:

تم إعتماد ثلاثة مؤشرات لقياس نسبة التقدم في تحقيق هذا الهدف الإستراتيجي

-المؤشر الأول يمكن من قياس نسبة السكان المرتبطين بالشبكة العمومية لتطهير المياه المستعملة بالبلديات التي تتدخل فيها مصالح الديوان الوطني للتطهير و هي حوال 200 بلدية من ضمن 350 بلدية .و ذلك بإعتبار ان المياه المستعملة غير المعالجة تتسبب في أضرار كبيرة على مستوى البيئة و خاصة المائدة المائية و تؤثر بصفة كبيرة على جودة الحياة بالبلديات المعنية .

-المؤشر الثاني يمكن من قياس التطور الحاصل على مستوى النفايات المنزلية التي يتم تجميعها و توجيهها إلى مراكز التحويل ثم إلى المصبات المراقبة الموجودة بكل ولايات الجمهورية .فكلما كانت نسبة النفايات المنزلية التي تبقى ملقاة في المحيط كبيرة كلما زادت نسبة تدهور البيئة و تراجعت جودة الحياة بالمناطق المعنية .

-المؤشر الثالث يتعلق بقياس التطور الحاصل على مستوى التلوث الصناعي بالمناطق الصناعية الأكثر تلويثا للبيئة . لأنه كلما زادت نسبة التلوث الصناعي كلما زادت المخاطر البيئية التي تهدد الإنسان و الطبيعة و هذا يؤدي إلى تراجع جودة الحياة بالمناطق المهددة بالتلوث الصناعي .

جدول عدد 5:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1-1-1

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
المؤشر عدد 1.1.1.1 نسبة الربط بشبكة التطهيربالبلديات المتبناة	نسبة	90,3	90,1	90,3	90,6	90,6	90,7	90,8
المؤشرعدد 2.1.1.1 : نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم جمعها و توجيهها للمصبات المراقبة لمعالجتها	نسبة	64%	75%	82%	84%	86%	89%	%89
المؤشر عدد 3.1.1.1: نسبة الحد من التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية الكبرى الأكثر تلويثا للبيئة.	**نسبة**					20	40	60

الهدف2: المحافظة التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية و تثمينها

تقديم الهدف :

تجسيم هذا الهدف يكون من خلال :

- المحافظة على الموارد الطبيعية و المنظومات الإيكولوجية من كل مظاهر التدهور و تدعيم التصرف المستدام للموارد الطبيعية والمنظومات البيئية
- المحافظة على الموروث الجيني الوطني و ذلك بارجاعه الى مالفه الطبيعية و استرجاع ما هو موجود ببنوك الجينات الأجنبية و وضع اتفاقيات تبادل حسب المعايير الدولية و ذلك للوصول إلى الموارد الجينية و تقاسم المنافع المتأتية من إستعمالها.
- دعم و تطوير المواقع الطبيعية المتميزة و تثمينها في مجال السياحة الإيكولوجية .و ذلك من خلال تدعيم شبكة المناطق المحمية و حماية الأنواع الحيوانية و النباتية المهددة و النادرة
- دعم تنفيذ الإطار الوطني للسلامة الاحيائية والعمل على إرساء الآليات المؤسساتية والفنية الخاصة بتنفيذ مقتضيات بروتوكول قرطاجنة حول السلامة الأحيائية ومشروع القانون حول الكائنات المحورة جينيا.

-التصرف المستدام في المنظومات الرعوية والغابية و الحد من تدهور الأراضي
- السهر على تنفيذ برنامج العمل الوطني للتنوع البيولوجي و النهوض بالسياحة الإيكولوجية.
-إحكام التصرف والوقاية ومقاومة المخاطر المنجرة عن الأصناف الغريبة الغازية والتحكم في تأثيراتها على التنوع البيولوجي والمنظومات البيئية بتونس

- حماية الفضاءات والمنظومات البيئيّة الطبيعيّة بالشريط الساحلي ومراقبة التصرّف في هذه المنظومات والفضاءات ومراقبة التصرف في الملك العمومي البحري، و حماية الشواطئ من الإنجراف البحري و تعزيز أنماط التصرف التشاركي في المناطق الحساسة و تثمين أفضل للمناطق الطبيعية الساحلية والبحرية.
- التصرف المستدام و تثمين المنظومات الواحية و إدماجها في مختلف القطاعات الإقتصادية و الإجتماعية
- المساهمة في ترشيد التصرف في المنظومات الطبيعية و الفلاحية بالمناطق المهددة بالتصحر و النهوض بمتساكني هذه المناطق و تحسين ظروف عيشهم .

- مرجع الهدف :

-الإتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي
- الإتفاقية الدولية للموارد الوراثية للتغذية والزراعة
-لإستراتيجية وبرنامج العمل الوطني للتنوع البيولوجي.
-.الإستراتيجية الوطنية للتسويق للسياحة الإيكولوجية بتونس
- الإستراتيجية الوطنية وبرنامج العمل الوطني لمقاومة التصحر

-مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:

تم إعتماد المؤشر المتعلق بنسبة تقدم إعداد و متابعة تنفيذ الإستراتيجيات و خطط العمل الوطنية في مجال المحافظة على التنوع البيولوجي.

هذا المؤشر يمكن من متابعة تقدم إعداد و تنفيذ الاستراتيجيات و خطط العمل الوطنية ذات العلاقة بالمحافظة على التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية و التي تندرج في إطار تعهدات تونس الدولية المنبثقة عن الإتفاقيات الدولية في مجال التنوع البيولوجي و مكافحة التصحر .و التي تقوم الإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة بإعدادها و متابعة تنفيذها من قبل مختلف الأطراف المتدخلة كما تقوم بتنفيذ مشاريع نموذجية في هذا المجال .

جدول عدد 5:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 2-1-1

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات				تقديرات		
		2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المؤشر1.2.1.1 : نسبة تقدم الإستراتيجيات و خطط العمل الوطنية في مجال حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية	نسبة %				22.5	54.25	76.5	96.25

الهدف 3: تعزيز و ترسيخ مسارات التنمية المستدامة على المستوى القطاعي و الترابي

تقديم الهدف:

يتم تجسيم هذا الهدف من خلال العمل على تركيز المسارات التالية:

- **مسار الأجندا 21 محلية:**

إن تجسيم مناهج التنمية المستدامة في مستوى قطاعات التنمية يستوجب التأسيس لديمقراطية محلية تولي لإبعاد التنمية المستدامة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية الأهمية اللازمة في مجال التخطيط على المستوى المحلي وفق ما نص عليه الفصل عدد 139 من دستور الجمهورية التونسية الصادر بتاريخ 26 جانفي 2014 والذي ينص على: "تعتمد الجماعات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية ومبادئ الحوكمة المفتوحة لضمان إسهام أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها طبقا لما يضبطه القانون" وما نصت عليه مجلة الجماعات المحلية.

- **مسار المدارس المستدامة**: و التي ترتكز على ثلاث محاور:

-تكوين إطار تربوي مكون للمكونين في مجال التربية من أجل التنمية المستدامة

-دعم المؤسسات التربوية بتركيز منظومة فرز النفايات وتثمينها وجمع وتثمين مياه الأمطار خاصة ببعض المدارس التي تفتقد إلى الربط بالشبكة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه وإنتاج الطاقات المتجددة.

-التدخل في إطار التعاون مع وزارة التربية للمساهمة في تحيين البرامج المدرسية النظامية والبيداغوجية لتتماشي مع المستجدات الحديثة في مجال التربية من أجل التنمية المستدامة.

خريطة الطريق نحو الإقتصاد الأخضر: إن الإقتصاد الأخضر هو منوال تنموي جديد تتطلع تونس لإرسائه على المدى المتوسط والبعيد تماشيا مع التوجهات العالمية في المجال (الرؤية المقدمة من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ونتائج قمة الأرض ريو+20) و وفقا لما جاء بالمخطط الخماسي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية 2016-2020 كضامن للتنمية المستدامة باعتبار أنه يمثل الأنشطة الإقتصادية التي تهدف لتحقيق الرفاه الإنساني مع تقليص المخاطر البيئية والتصدي لندرة الموارد الطبيعية.
وفي إطار العمل على تعزيز مقومات الإقتصاد الأخضر إلى أفق 2030، تولت الإدارة العامة للتنمية المستدامة، من خلال مكتب المساندة للإقتصاد الأخضر، إعداد خارطة طريق وطنية للإقتصاد الأخضر تتضمن جملة من الدراسات والبرامج ومخططات العمل التي من شأنها التأسيس لخيار الإقتصاد الجديد

مراجع الهدف :

- ✓ دستور الجمهورية التونسية المؤرخ في 26 جانفي 2014
- ✓ مجلة الجماعات المحلية
- ✓ التوجهات العامة للمخطط التنموي 2016-2020
- ✓ التوجهات المنبثقة عن قمة الأرض الأممية ريو + 20 بريو جينيرو سنة 2012
- ✓ الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + 20 "المستقبل الذي نصبو إليه (الفقرة 230) حول وضع مناهج دراسية تتعلق بالإستدامة
- ✓ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في أفق 2020
- ✓ الاستراتيجية الوطنية للالقتصاد الأخضر (2016-2030)
- ✓ الاستراتيجية الوطنية للمسؤولية المجتمعية للمؤسسات و المنظمات
- ✓ الأهداف الأممية للتنمية المستدامة 2016 – 2030 (ضمن أجندة التنمية لما بعد سنة 2015)
- ✓ برنامج العمل العالمي للتربية من أجل التنمية المستدامة 2015-2020

- ✓ المخطط الوطني للشراءات العمومية المستدامة
- ✓ الخطة العشرية لتطوير نظم الإنتاج و الإستهلاك المستدامة

-مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:

تم إعتماد ثلاث مؤشرات كل مؤشر يمكن من متابعة التطور الحاصل في مستوى كل مسار من المسارات على المستوى الوطني.

المؤشر الأول خاص بمتابعة التطور الحاصل بالنسبة للبلديات المنخرطة في مسار الأجندا 21 محلية.

المؤشر الثاني خاص بمتابعة التطور الحاصل بالنسبة للمدارس المنخرطة في مسار المدارس المستدامة على النطاق الوطني .

المؤشر الثالث خاص بمتابعة التطور الحاصل على مستوى مختلف مكونات خارطة الطريق نحو تجسيم الإقتصاد الأخضر.

جدول عدد 5:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 3-1-1

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
المؤشر1 .2 .3 .1 نسبة البلديات التي تمت مصاحبتها في مسار التخطيط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة	نسبة البلديات	**8%**	**8%**	**8%**	**(*)11%**	**14%**	**18%**	-
المؤشر عدد 1. 2. 3. 2 : نسبة المؤسسات التربوية المستدامة المنتفعة ببرنامج التربية من أجل التنمية المستدامة	نسبة تراكمية			**-**	**40**	**80**	**100**	**-**
المؤشر عدد 1 .2 . 3 .3: نسبة تقدم إعداد و متابعة تنفيذ مكونات خارطة الطريق الوطنية للإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر	عدد (من 0 إلى 1)	0.53	0.56	0.61	0.74	0.78	0.82	0.86

-2- تقديم أنشطة البرنامج :

جدول عدد 6:

بيان الأنشطة و التدخلات لبرنامج البيئة و التنمية المستدامة

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020 دفعا بحساب أ د
الهدف 1: النهوض بجودة الحياة بالوسط الحضري و الريفي	المؤشر عدد 1.1.1.1 نسبة الربط بشبكة التطهير	%90.6	-تحديد البلديات التي ستنتفع ببرنامج التدخل بالتنسيق مع السلط المعنية	التصرف في المياه المستعملة	218 334
	المؤشرعدد 2.1.1.1 : نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم رفعها و تحويلها للمصبات المراقبة لمعالجتها	86%	-القيام بعملية تشخيص مسبقة لدراسة المواقع التي سيتم تخصيصها لإقامة مصبات أو مراكز تحويل -القيام بعملية تحسيس للمواطنين	التصرف في النفايات	**6 900**
	المؤشر 3.1.1.1: نسبة الحد من التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية الكبرى الأكثر تلويثا للبيئة.	%20	-الإحاطة و المرافقة و التحسيس	تحسين جودة الحياة	**24432**
الهدف2: المحافظة على التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية و تثمينها	المؤشر 1. 2.1.1 : نسبة تقدم الإستراتيجيات و خطط العمل الوطنية في مجال حماية بالتنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية	%54.25	-متابعة تنفيذ الإستراتيجيات و خطط العمل و تقييمها	المحافظة على التنوع البيولوجي و التغيرات المناخية	**995**
الهدف 3: تعزيز و ترسيخ مسارات التنمية المستدامة على المستوى القطاعي و الترابي	المؤشر 1.3.1.1:نسبة البلديات التي إنخرطت و أتمت مسار التخطيط التشاركي	%14	-إعداد كراسات شروط -المصادقة على برنامج التكوين -إعداد قائمات المشاركين في الدورات التكوينية	**التنمية المستدامة**	**1000**
	المؤشر 2.3.1.1:نسبة المؤسسات المستدامة التربوية التي إستفادات من تدخلات برنامج التربية من أجل التنمية المستدامة	%80	-إعداد قائمة المشاركين من صنف المتفقدين الراغبين في دعم قدراتهم -المصادقة على برنامج التكوين -إعداد أدلة توجيهية لمساعدة المكونين للقيام بمهامهم -متابعة إنجاز الدورات التكوينية طبقا لكراس الشروط		
	المؤشر 3.3.1.1:مدى تقدم إعداد مكونات خارطة الطريق الوطنية للإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر	%78	-متابعة تنفيذ مكونات خارطة الطريق و إعداد تقارير في الغرض		

3-نفقات البرنامـــج:

1.3 – ميزانية البرنامج :البيئة و التنمية المستدامة

تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج البيئة و التنمية المستدامة 295, 839 م د و تتوزع كما يلي:

جدول عدد 7:

ميزانية برنامج البيئة و التنمية المستدامة حسب طبيعة النفقة*

(إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	انجازات 2018	ق.م 2019		تقديرات 2020	الفارق	النسبة (%)
		التبويب القديم	التبويب الجديد			
نفقات التأجير	23 586	24 043	24 043	27 208	3 165	13
نفقات التسيير	2 687	3 246	3 246	3 240	-6	
نفقات التدخلات	14 727	15 854	207 264	238 129	30 865	14
نفقات الاستثمار	148 780	194 540	3 130	27 262	24 132	
بقية النفقات	66 720	23000	23000	-		
المجموع	256 500	260 683	260 683	295 839	58 156	24

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

ذ

رسم بياني عدد 2

توزيع مشروع ميزانية برنامج البيئة و التنمية المستدامة لسنة 2020 حسب طبيعة النفقة

بحساب 1000 د

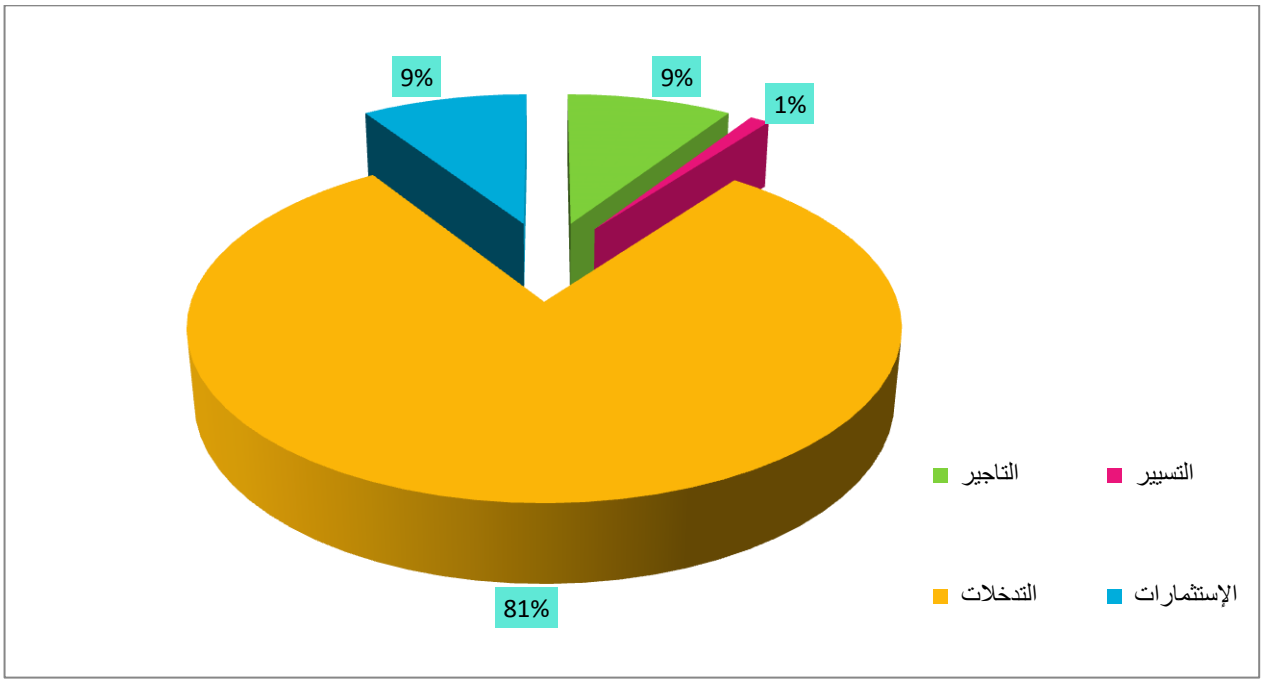

جدول عدد8:

ميزانية برنامج البيئة و التنمية المستدامة حسب مآل النفقة :

"حسب البرامج الفرعية و الأنشطة"

الوحدة :ألف دينار

بيان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2018	قانون المالية 2019	تقديرات 2020	نسبة التطور 2019-2020	
					المبلغ (2)-(1)	النسبة (%) (2)-(1)/(1)
البرنامج الفرعي : جودة الحياة و التنمية المستدامة	دعم سياسة البيئة و التنمية المستدامة	5127	2346	2563		
	تحسين جودة الحياة	5 522	23605	24432	+827	
	المحافظة على التنوع البيولوجي و التغيرات المناخية	302	1 125	995	-130	
	المحافظة على الموارد الجينية	1 968	1650	2500	+850	16
	التنمية المستدامة	4 022	900	1000	+100	
	التصرف في المياه المستعملة	223 200	173917	218 334	+44417	37
	التصرف في النفايات	6 480	26 950	6900	-20050	
	المراقبة و المتابعة و الوقاية من التلوث	1 162	16293	18330	+2037	4
	حماية الشريط الساحلي و المنظومات البيئية البحرية	8 120	8 172	13845		69
	نقل و أقلمة و تجديد التكنولوجيات الخضراء	597	3525	5005		13
	الخطة الوطنية لمقاومة الحشرات		1500	2000	+500	
مجموع البرنامج		256 500	260 683	295 839	58 156	24

***دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات**

3-2-/ اطار النفقات متوسط المدى 2020-2022 لبرنامج البيئة و التنمية المستدامة

-توضيح مبررات تطور الإعتمادات المرصودة لفائدة البرنامج للسنوات القادمة على ضوء تطور تقديرات المؤشرات المبرمجة و كذلك الأنشطة المبرمج تنفيذها لكامل الفترة.

يرجع تطور الإعتمادات المبرمجة لفائدة البرنامج للفترة 2020-2022 إلى السعي إلى تحسين المؤشرات المتعلقة بنسبة الربط بشبكة التطهير و نسبة النفايات المنزلية و المشابهة الموجهة للمصبات المراقبة و النشطة المبرمجة في هذا لامجحال و المتمثلة خاصة في أشغال إنجاز محطات تطهير جديدة و محطات ضخ و توسيع و تأهيل منشآت التطهير. و كذلك برمجة إنجاز مصبات مراقبة للنفايات المنزلية و مراكز تحويل ووحدات لمعالجة و تثمين النفايات .كما تم برمجة عديد المشاريع و الأنشطة في مجال الحد من التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية الكبرى الأكثر تلويثا للبيئة.

جدول عدد 9:

إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022)لبرنامج البيئة و التنمية المستدامة

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

البيان	إنجازات 2017	إنجازات 2018	ق م 2019		تقديرات 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022
			التبويب القديم	التبويب الجديد			
نفقات التأجير	18 958	23 586	24 043	24 043	27 208	**49 880**	**51 938**
نفقات التسيير	2 384	2 687	3 246	3 246	3 240	**8 849**	**12 115**
نفقات التدخلات	14 801	14 727	15 854	207 264	238 129	**273 658**	**293 756**
نفقات الإستثمار	137 945	148 780	194 540	3 130	27 262	19 679	21 533
بقية النفقات	93 112	66 720	23000	23000	-		
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	267 200	256 500	260 683	260 683	295 839	**352066**	**379 342**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	269 259	259 727	263 763	263 763	299 077	**354 843**	**382 123**

البرنامج 2: الشؤون المحلية

رئيس البرنامج : فيصل القزاز مدير عام الموارد و حوكمة المالية المحلية

تاريخ التسمية : بداية من 14 مارس 2019

1-تقديم البرنامج و إستراتيجيته:

1-1خارطة البرنامج : الهياكل المتدخلة في البرنامج:

عدة هياكل تساهم بصفة مباشرة و غير مباشـــرة في تنفيـــذ و إستراتيجية و أهداف برنامج الشؤون المحلية و هي الإدارات المركزية و الإدارات الجهوية و المؤسسات العمومية الإدارية و غير الإدارية و المنشآت العمومية.

البرنامج	الشؤون المحلية
البرنامج الفرعي	مرافقة مسار اللامركزية
الوحدات العملياتية	1-الهيئة العليا للإستشراف و مرافقة مسار اللامركزية 2-مركز التكوين و دعم اللامركزية
الفاعلون العموميون	- صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية - الوكالة البلدية للخدمات البيئية -

مجالات تدخل البرنامج:

يتدخل برنامج الشؤون المحلية في عدة مجالات تتمثل في ما يلي:

- ✓ تقييم واقع الجماعات المحلية و إعداد مخطط إنخراطها التدريجي في منظومة اللامركزية
- ✓ القيام بالدراسات الإستشرافية و الإستراتيجية في مجال اللامركزية و إعداد تصور لمسار إرسائها بكامل تراب الجمهورية و السهر على متابعة تنفيذه
- ✓ إعداد تصور لنقل الصلاحيات المركزية و الموارد المالية و البشرية لفائدة الجماعات المحلية
- ✓ توفير و تعبئة الموارد المالية الضرورية و الملائمة لإرساء مسار اللامركزية
- ✓ وضع برامج التكوين لتطوير و دعم قدرات الموارد البشرية المحلية
- ✓ متابعة تنفيذ مخططات الإستثمار البلدي و برامج و مشاريع التنمية المحلية و دعم التنسيق بين مختلف الهياكل و المؤسسات المتدخلة في هذا المجال و دفع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص.
- ✓ مساندة الجماعات المحلية في مجال إحكام التصرف الإداري و المالي و تنمية قدراتها الذاتية في مجال تسيير الشؤون المحلية
- ✓ إرساء مقومات العمل التشاركي المحلي بين الجماعات المحلية و بقية الهياكل العمومية و الخاصة و مكونات المجتمع المدني
- ✓ تنسيق تدخلات و أعمال مختلف الجماعات المحلية على الصعيد المحلي و الجهوي و الوطني و التحكيم بينها
- ✓ وضع برامج لتحديث و تطوير أساليب و مناهج العمل و تركيز إدارة ألكترونية و تحسين جودة الخدمات بالجماعات المحلية
- ✓ الإشراف على البرامج الوطنية ذات الصلة بإختصاصات الجماعات المحلية و خاصة في مجالات النظافة و حفظ الصحة و العناية بالبيئة و جمالية المدن.

1-2- إستراتيجية البرنامج :

1-2-1تقديم أهم الإشكاليات المتعلقة بالبرنامج :

تشكو الجماعات المحلية بصفة عامة من عديد الصعوبات و المعوقات منها ما هو هيكلي و منها ما هو ظرفي.

الصعوبات الهيكلية تتمثل خاصة في :

- **محدودية القدرات البشرية خاصة ذات الكفاءة العالية وضعف نسبة التأطير:**

يعد نقص الموارد البشرية و خاصة الكوادر العليا أهم عائق أمام فاعلية و نجاعة العمل البلدي فعدد الأعوان العاملين بالجماعات المحلية لا يتعدى 5 % من مجموع العاملين في الوظيفة العمومية و هو عدد ضئيل جدا ، كما أن نسبة التأطير تعتبر متدنية فهي لا تتجاوز 11% منها

8,6 % بالنسبة للإطارات الإدارية و1,6 % للإطارات الفنية. هذه الوضعية قد أثرت سلبا على آداء الجماعات المحلية من حيث الخدمات المسداة و الدور التنموي المنتظر خاصة بالبلديات ذات المؤشرات التنموية المتدنية.

- **ضعف الموارد المالية:**

تعتبر الموارد المالية للبلديات ضئيلة جدا فهي لا تتجاوز 4 بالمائة من ميزانية الدولة بما لا يتماشى مع حجم المسؤوليات المناطة بعهدتها، و يحد من فاعليتها ويكرس تبعيتها للسلطة المركزية، مما ينعكس سلبا على الخدمات المسداة للمواطنين و قدرتها على تنمية المناطق خاصة الداخلية ومقارنة ببعض البلدان تصل هذه الميزانية في المغرب إلى11 بالمائة و18 بالمائة في تركيا وبولونيا 33 بالمائة والدانمارك 54 بالمائة.

- **تفاقم المديونية :**

و قد أدى ضعف الموارد المالية للبلديات إلى تفاقم المديونية لدى عدد هام من البلديات التي بلغت 75 م.د إلى حد 2018 و عجزها على الإيفاء بتعهداتها نحو شركائها و إقتصار عملها على التسيير على حساب البرامج التنموية و المشاريع الإستثمارية .هذا و قد تراجعت الموارد المالية للمجالس الجهوية تراجعا ملحوظا بداية من سنة 2011 مع إرتفاع نسبة التأجير خلال نفس الفترة مقارنة بسنة 2010 .و بداية من سنة 2016 نتيجة لتعميم النظام البلدي .

- **عدم ملائمة الإطار التشريعي والمؤسساتي لعمل الجماعات المحلية.**

إن الإزدواجية الوظيفية للولاية و الوالي كممثل للحكومة و رئيس المجلس الجهوي تمثل سببا للغموض الهيكلي للسلطة اللامحورية و اللامركزية . كما يشهد الجانب العمراني عديد الصعوبات الهيكلية تتعلق أساسا بعدم ترابط أمثلة التهيئة العمرانية مع المخططات التنموية و غياب سياسة عمرانية محلية واضحة . مع عدم وجود هياكل فنية لامركزية للتنسيق و المتابعة و ضعف تطبيق القرارات. مما أدى إلى توسع عمراني غير منتظم مع إنتشار البناءات الفوضوية

الصعوبات الظرفية و تتمثل في :

أما الصعوبات الظرفية للجماعات المحلية، فتشمل تراجع الموارد الذاتية و ضعف المداخيل المتأتي أساسا من عزوف المواطن عن القيام بواجبه الجبائي مما أدى إلى تدهور الخدمات البيئية وتراجع أداء المؤسسة البلدية في القرار والتنفيذ والتعويل على دعم الدولة، وتفاقم المديونية وشعور المواطن بعدم الرضاء أمام تدهور الإطار الحياتي.

2-2-1المحاور الإستراتيجية لبرنامج الشؤون المحلية:

ستتركز إستراتيجية هذا البرنامج خاصة على تكريس الباب السابع من الدستور المتعلق بالحكم المحلي و إرساء مقومات اللامركزية و الحوكمة المحلية .

التوجه الإستراتيجي : تعزيز و ترسيخ مسار اللامركزية و الحوكمة المحلية

ستعمل الوزارة على تدعيم مسار اللامركزية من خلال تحسين الخدمات المسداة للمواطنين و الرفع من جاذبية المدن ، و دفع التنمية المحلية ، و تفعيل التمييز الإيجابي للحد من التفاوت الجهوي ، و الرفع من القدرات البشرية و المالية للجماعات المحلية لتحسين آدائها و الرفع من إستقلاليتها . و ملاءمة الإطار القانوني و التشريعي و التنظيمي الخاص بالجماعات المحلية ،و تطوير صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية ، و تدعيم مركز التكوين و دعم اللامركزية من خلال الإنتشار الجهوي و تطوير برامج التكوين ،و تكريس و تدعيم الديمقراطية المحلية و نشر ثقافة الحوكمة المحلية و المواطنة الفاعلة .

و يعتمد المسار التدرج لتحقيق الأهداف المرجوة و توفير أفضل شروط النجاح و ينقسم إلى ثلاث مراحل رئيسية تدوم كل منها ثلاث سنوات و تهدف على التوالي إلى:

-المرحلة الأولى : إعداد الدراسات و المقترحات و القيام بالإستشارات الوطنية و الجهوية و المحلية بما يمكن من تحديد الخيارات الإستراتيجية و ضبط السبل الفعلية لترجمة مبادئ الدستور بشكل عملي و من خلال رزنامة دقيقة .
كما يتم خلال هذه المرحلة العمل مع المجالس البلدية و الجهوية المنتخبة على تفعيل مجمل الإصلاحات الهيكلية و صياغة المراجعات القانونية الضرورية و تعزيز الموارد المالية و البشرية الضرورية بما يتلاءم مع مبادئ الإستقلالية و التدبير الحر من جهة و ضرورة إعتماد مبادئ الحكومة الرشيدة و ضمان مشاركة واسعة للمواطنين في تحديد البرامج التنموية و الإستثمارات المحلية من جهة أخرى .

المرحلة الثانية :
تهدف إلى الشروع تدريجيا في تفعيل المراجعات الضرورية في مجال الصلاحيات بما يضمن نجاعة التدخلات العمومية من جهة ووحدة الدولة من النواحي القانونية و التنموية من جهة اخرى .و تهدف كذلك إلى تفعيل هياكل الرقابة المالية و الإدارية على الجماعات المحلية بما يمكن من ضمان تحقيق مبادئ الشفافية و المساءلة و علوية القانون .

المرحلة الثالثة :

تعمل على تحقيق الأهداف النهائية المتعلقة بتعزيز الموارد البشرية المحلية و تحقيق مبدأ التكافؤ بين المهام و الصلاحيات المبينة بالدستور علاوة على ضمان تغطية ترابية واسعة للنظام البلدي و دراسة تحويل صلاحيات جديدة للجماعات المحلية.كما تهتم هذه المرحلة بإستكمال الأطر القانونية و الهياكل الرقابية و هيئات مساندة الجماعات المحلية .

الرهانات و التحديات المطروحة أمام مسار اللامركزية:

يطرح تجسيم المبادئ الدستورية المتعلقة بالسلطة المحلية جملة من التحديات تتمثل في ما يلي :

- ✓ إحالة الصلاحيات و الموارد المالية و البشرية من الوزارات القطاعية إلى الجماعات المحلية
- ✓ توفير متطلبات تركيز المحاسبة ذات القيد المزدوج
- ✓ تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بالجماعات المحلية
- ✓ تطهير الوضع المالي للبلديات
- ✓ إعتماد إطار تشريعي للجباية المحلية و تدعيم قدرات الإستخلاص
- ✓ تركيز الهياكل الكفيلة بالقيام بأعمال الرقابة اللاحقة ،
- ✓ تركيز فروع لدائرة المحاسبات و المحكمة الإدارية
- ✓ تركيز صندوق دعم اللامركزية و التضامن و التعديل بين الجماعات المحلية.
- ✓ سن الأوامر التطبيقية لمجلة الجماعات المحلية
- ✓ تطوير النظام المالي للجماعات المحلية .

و يعتبر النقص الفادح على مستوى الموارد البشرية و المالية من أكبر التحديات التي تواجه تفعيل مسار تفعيل اللامركزية .

1-2- أهم الإصلاحات المبرمجة :

- إدراج صندوق دعم اللامركزية و التسوية و التضامن بين الجماعات المحلية ضمن قانون المالية لسنة 2020

- الترفيع في الدعم المالي السنوي من ميزانية الدولة لفائدة الجماعات المحلية بقوانين المالية للفترة 2020 -2022

- إعداد خطة ثلاثية للإصلاحات المالية الممكن إقرارها لفائدة الجماعات المحلية بقوانين المالية للفترة 2020-2022 .

- إستكمال النصوص القانونية و الترتيبية ذات العلاقة بمسار اللامركزية و تتعلق بالمجالات التالية: التهيئة و التعمير و هيكلة المجال الترابي ،اللامحورية و النظام المالي،و تمويل اللامركزية(إعداد النظام المحاسبي الجديد للجماعات المحلية –مراجعة مجلة المحاسبة العمومية و ملاءمتها مع أحكام مجلة الجماعات المحلية-الجباية المحلية)

- إستكمال النصوص القانونية و الترتيبية المتعلقة بتفعيل مجلة الجماعات المحلية و التي يقدر عددها بـ 38 امرا و قانونان إثنان .

- التمديد في برنامج التنمية الحضرية و الحوكمة المحلية لثلاث سنوات إضافية 2020-2022 بمساهمة من الدولة في شكل مساعدات بإعتمادات جملية تناهز 350 مليون دينار

-إطلاق أول ماجستير مهني في قانون الجماعات المحلية و دعم اللامركزية بالتعاون مع كلية الحقوق و العلوم السياسية بتونس

- مواصلة دعم البلديات بمعدات النظافة و الطرقات .

3-2-1تحديد الأولويات الإستراتيجية للبرنامج:

أولوية1: دعم القدرات البشرية للجماعات المحلية

أولوية2. دعم القدرات المالية للجماعات المحلية

أولوية 3 : توزيع الصلاحيات بين الدولة و الجماعات المحلية على أساس مبدأ التفريع

2-أهداف و مؤشرات قيس الآداء للبرنامج :

2-1 تقديم أهداف و مؤشرات قيس أداء البرنامج:

يهدف برنامج الشؤون المحلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المرحلية المضمنة بالباب السابع من الدستور و المتعلقة بالسلطة المحلية في مجالات الموارد البشرية و المالية المحلية و توزيع الصلاحيات بين الجماعات المحلية.

الهدف 2-1-1 :النهوض بالموارد البشرية بالجماعات المحلية

-تقديم الهدف:

يتمثل هذا الهدف في الترفيع في نسبة التأطير بشكل تدريجي من 11% حاليا إلى 25% سنة 2027 من أجل ضمان نجاعة التدخلات العمومية و التكفل بصلاحيات جديدة و ذلك من خلال آليات الحراك الوظيفي و الإنتداب .

و تقدر الإحتياجات المستقبلية للجماعات المحلية من الإطارات و الكوادر العليا الإدارية و الفنية خلال التسع سنوات القادمة في حدود 7000 إطار جديد.منهم 1039 إطار سيتم وضعهم على ذمة البلديات سنة 2019 .

يتمثل هذا الهدف في الترفيع في نسبة التأطير بشكل تدريجي من 15,5 % سنة 2019 إلى 20% سنة 2023 من أجل ضمان نجاعة التدخلات العمومية و التكفل بصلاحيات جديدة و ذلك من خلال آليات الحراك الوظيفي و الإنتداب .

و تقدر الإحتياجات المستقبلية للجماعات المحلية من الإطارات و الكوادر العليا الإدارية و الفنية خلال التسع سنوات القادمة في حدود 7000 إطار جديد منهم 1039 إطار سيتم وضعهم على ذمة البلديات سنة 2019 .

تحقيق هذا الهدف سيكون من خلال إعتماد أربع آليات أساسية و هي :

الآلية الأولى : التشجيع على الحراك الوظيفي للكفاءات العليا بالوظيفة العمومية من الإدارات المركزية و الجهوية نحو البلديات مقابل تشجيعات مالية .

الآلية الثانية : إحداث بورصة الخطط البلدية على الخط لتمكين البلديات من إدراج كافة حاجياتها من الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية في الإختصاصات التي تهم الشأن البلدي .

الالية الثالثة : إعتماد بعض مؤسسات التعليم العالي كمؤسسات تكوين مصادق عليها تفتح المجال لإنتداب المباشر من قبل البلديات

الآلية الرابعة : توسيع مجال تطبيق آلية الإعداد للحياة المهنية من خلال إدراج البلديات لتمكينها من آلية إضافية للإنتداب حسب حاجياتها .

و بالإضافة إلى هذه الاليات تم إعتماد نظام تمويل خاص لتشغيل حاملي الشهادات العليا بالبلديات لفترة 5 سنوات .

-مرجع الهدف

- مخطط التنمية 2016-2020
- برنامج عمل الحكومة.
- مسار اللامركزية الذي تمت المصادقة عليه في مجلس وزاري بتاريخ 25 جوان 2015

-مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:

تم إعتماد مؤشر وحيد لقياس هذا الهدف و هو المتعلق بنسبة التأطير بالجماعات المحلية .هذا المؤشر سيمكن من متابعة تطور نسبة التأطير من سنة إلى أخرى و ذلك من خلال مقارنة عدد الإطارات بالعدد الجملي للأعوان بالجماعات المحلية.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
المؤشر عدد 1.1.1.2 تطور نسبة التاطير بالجماعات المحلية	نسبة				%11	%15	%17	%20

الهدف 2-1-1 :تطوير الموارد المالية للجماعات المحلية لتحسين آدائها و تجسيم إستقلاليتها

ستعمل الوزارة على تطوير و تعصير المالية المحلية من خلال العمل على :

* تدعيم القدرات المالية للبلديات القائمة (264 بلدية) و ذلك من خلال :

- ✓ مواصلة الترفيع في مبلغ الدعم المالي السنوي المخصص من ميزانية الدولة لفائدة الجماعات المحلية بنسبة 10% خلال الفترة 2020/2022
- ✓ إستكمال تطهير مديونية البلديات وخاصة بالنسبة لـ 64 بلدية.
- ✓ تحسين الوضع بالبلديات التي تسجل إرتفاعا في نفقاتها للتأجير.
- ✓ توفير منح توازن للحفاظ على التوازنات المالية للبلديات المعنية.

تدعيم مقومات الإستقلالية المالية للبلديات الجديدة (86 بلدية) خاصة من خلال:

- ✓ تأمين حد أدنى من الموارد المالية المتأتية من تحويلات الدولة.
- ✓ المرافقة الفنية للبرامج الإستثمارية من قبل صندوق القروض
- ✓ تسديد الحاجيات الخصوصية (فك الإرتباط – تخصيص العقارات – الإنتدابات ...).

كما سيتم العمل على الترفيع في نسبة الموارد المالية المحالة من الميزانية العامة للدولة بما يساعد على ضمان الاستقلالية المالية للجماعات المحلية و التكفل بصلاحيات جديدة في إطار اللامركزية وذلك حسب الفرضيات التالية :

- الفرضية الأولى : من 4 % حاليا إلى 6 % سنة 2020 و8% سنة 2021 و10% سنة 2022 .
- الفرضية الثانية : من 4 % حاليا إلى 5 % سنة 2020 و6% سنة 2021 و7% سنة 2022 .
- الفرضية الثالثة : من 4 % حاليا إلى 4,5 % سنة 2020 و5% سنة 2021 و5,5% سنة 2022 .

(هذه الفرضيات المعروضة لم يتم البت فيها نهائيا مع وزارة المالية).

-مرجع الهدف

- مخطط التنمية 2016-2020
- مسار اللامركزية الذي تمت المصادقة عليه في مجلس وزاري بتاريخ 25 جوان 2015

-مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:

هذا المؤشر سيمكن من متابعة التقدم الحاصل على مستوى الموارد المالية المحالة من ميزانية الدولة لفائدة الجماعات المحلية من سنة إلى أخرى لتعزيز الإستقلالية المالية للجماعات المحلية .

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
المؤشر عدد 2.2.1.2: تطور نسبة الزيادة السنوية في الدعم المالي السنوي المخصص للجماعات المحلية	نسبة					%10	%10	%10

2-2 تقديم أنشطة البرنامج:

جدول عدد:1

بيان الأنشطة و التدخلات لبرنامج الشؤون المحلية

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020 دفعا بحساب أ د
الهدف 1: النهوض بالموارد البشرية بالجماعات المحلية	**المؤشر عدد .1.1.1.2.** تطور نسبة التاطير بالجماعات المحلية	%15	- تسهيل الحراك الوظيفي - إحداث بورصة خطط بلدية - إعتماد بعض مؤسسات التعليم العالي كمؤسسات تكوين مصادق عليها	دعم قدرات الموارد البشرية للجماعات المحلية	1731
الهدف 2: تطوير الموارد المالية للجماعات المحلية لتحسين آدائها و تجسيم إستقلاليتها	**المؤشر عدد 1.2.1.2:** تطور نسبة الزيادة السنوية في الدعم المالي السنوي المخصص للجماعات المحلية	% 10	إعداد النصوص التشريعية و الترتيبية	الدعم المالي للجماعات المحلية	628 000

3- نفقات البرنامج:

1.3 – ميزانية برنامج الشؤون المحلية:

تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج الشؤون المحلية 849,735 م د و تتوزع كما يلي:

جدول عدد:2ميزانية برنامج الشؤون المحلية حسب طبيعة النفقة* (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	انجازات 2018	ق.م 2019		تقديرات 2020	الفارق	النسبة (%)
		التبويب القديم	التبويب الجديد			
نفقات التأجير	14 562	16 550	16 550	19 627	+3077	18
نفقات التسيير	1 803	2 387	2 387	3 295	+908	38
نفقات التدخلات	481 069	487 295	614 295	822 975	+208 680	33
نفقات الاستثمار	121 311	127 300	300	3838	+3 538	11
بقية النفقات	94 000	100 000	100 000			
المجموع	712 745	733 532	733 532	849 735	+116 203	13

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 2

توزيع مشروع ميزانية برنامج الشؤون المحلية لسنة 2020 حسب طبيعة النفقة

بحساب 1000د

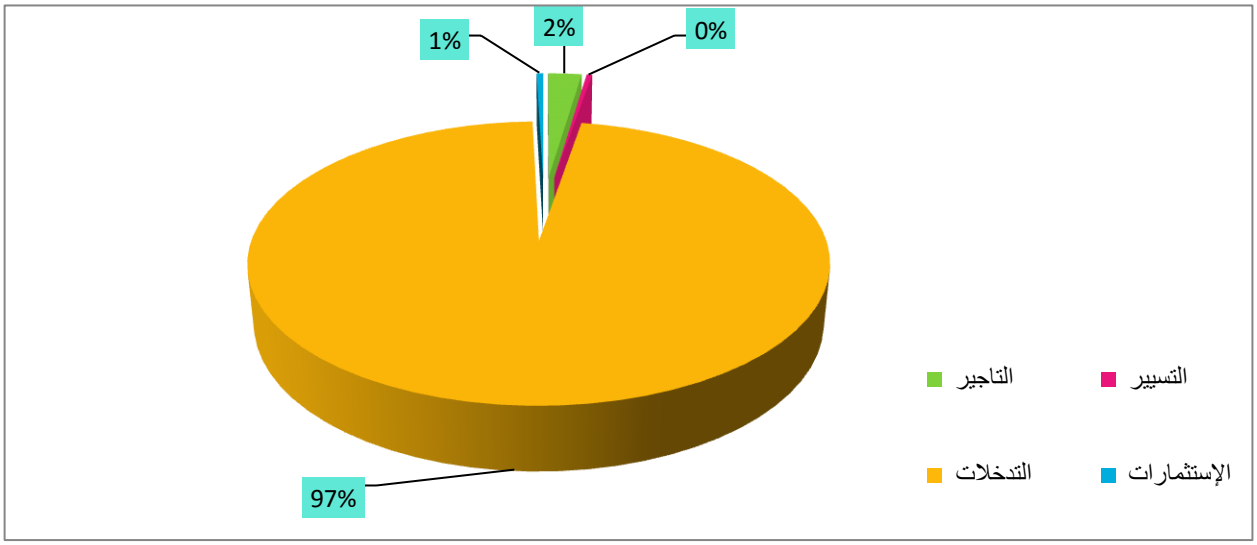

جدول عدد:3

ميزانية برنامج الشؤون المحلية حسب مآل النفقة :"حسب البرامج الفرعية و الأنشطة"

الوحدة :ألف دينار

بيان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2018	قانون المالية 2019	تقديرات 2020	نسبة التطور 2019-2020	
					المبلغ (1)-(2)	النسبة (%) (1)/(1)-(2)
مرافقة مسار اللامركزية	1-ترسيخ مسار اللامركزية و الحوكمة المحلية	15 385	18 035	40 974	+22 939	
	2-الدعم المالي للجماعات المحلية	574 790	587 000	628 000	+44 000	
	3-دعم قدرات الموارد البشرية للجماعات المحلية	1 275	1 497	1731	+234	
	4-دعم المشاريع الإستثمارية للجماعات المحلية	121 000	127 000	177 500	+50 500	39
	5- دعم المالية المحلية			1530	+1530	
مجموع البرنامج		712 746	733 532	849 735	+116 203	15

***دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات**

-تحليل للأرقام الموجودة بالجدول و تطورها بالتوازي مع تطور القيمة المستهدفة للمؤشرات

تفسر الزيادة في الإعتمادات المبرمجة بالترفيع في الدعم المالي السنوي الموجه للجماعات المحلية بنسبة 10 % و الترفيع في المبالغ المرصودة لصندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية بـ 39 % و تخصيص 15 م د لتطهير مديونية الجماعات المحلية.

3-2-/ اطار النفقات متوسط المدى 2020-2022 لبرنامج الشؤون المحلية

جدول عدد:4

إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022)لبرنامج الشؤون المحلية

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

البيان	إنجازات 2017	إنجازات 2018	ق م 2019		تقديرات 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022
			التبويب القديم	التبويب الجديد			
نفقات التأجير	13 930	14 562	16 550	16 550	19 627	**17 513**	**17 547**
نفقات التسيير	2 034	1 803	2 387	2 387	3 295	2532	2608
نفقات التدخلات	420 110	481 069	487 295	614 295	822 975	**826 795**	**884 295**
نفقات الإستثمار	86 947	121 311	127 300	300	3838	1000	1000
بقية النفقات	55 007	94 000	100 000	100 000			
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	578 028	712 745	733 532	733 532	849 735	**847 840**	**905 450**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	578 028	712 745	733 532	733 532	850 535	**848 640**	**905 550**

البرنامج 9: القيـــادة و المسانـــدة

رئيس البرنامج: سامي مجدي كاتب عام الوزارة

تاريخ التسمية : بداية من 14 مارس 2019

تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

يتولى برنامج القيادة و المساندة من خلال الهياكل الأفقية التي يشملها على غرار الشؤون الإدارية و المالية و الشؤون القانونية و التعاون الدولي و التنظيم و الأساليب و الإعلامية تقديم الدعم و المساعدة لبرنامج البيئة و التنمية المستدامة و برنامج الشؤون المحلية و ذلك من خلال تأمين الخدمات اللازمة لسير عمل هذا البرنامج عبر توفير الموارد البشرية و التجهيزات و المعدات والبنية التحتية في مجال الإعلامية و المنظومات المعلوماتية و الخطط و الدراسات الإستراتيجية و أعمال الرقابة و المتابعة و التقييم و التوجيه .

1-1خارطة البرنامج : الهياكل المتدخلة

البرنامج	القيادة و المساندة
البرنامج الفرعي	البرنامج الفرعي: الدعم و المساندة
الهياكل الادارية	- مكتب الضبط المركزي -مكتب العمل الحكومي و البرلماني - مكتب الإعلام و الإتصال - مكتب العلاقات مع المواطن - مكتب العلاقات مع المجتمع المدني -مكتب الإحاطة بالمستثمرين --مكتب تطوير أساليب العمل و الحوكمة الرشيدة -الإدارة العامة للعلاقات الخارجية و التعاون اللامركزي الدولي -الإدارة العامة للشؤون القانونية و الدراسات التشريعية - التفقدية العامة -وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف -وحدة الإشراف على المنشآت و المؤسسات العمومية - الكتابة العامة -الإدارة العامة للشؤون الإدارية و المالية - الإدارة العامة للإعلامية و تطوير نظم المعلومات -الكتابة الخاصة للجنة مراقبة الصفقات
الوحدات العملياتية	-القيادة(الديوان بجميع هياكله+التفقدية العامة+التعاون الدولي) -المساندة (الكتابة العامة بجميع هياكلها)

يشتمل برنامج القيادة و المساندة على برنامج فرعي وحيد وهو الدعم و المساندة:

يتضمن هدا البرنامج الوظائف المتعلقة بالتخطيط و المتابعة و المراقبة و التقييم و التفقد و الشؤون العامة و الشؤون القانونية و التعاون الدولي و الإحصائيات و الإشراف على المؤسسات العمومية و الإدارات الجهوية و الإحاطة بالمستثمرين و العلاقة مع الجمعيات و التصرف في الموارد البشرية و المالية و التجهيزات و المعدات و المنظومات المعلوماتية .

تتمثل أهم مشمولات هذا البرنامج في :

- تنسيق ومتابعة أنشطة مختلف المصالح المركزية و الجهوية و تقييم البرامج و المشاريع التي تقوم بها مختلف الإدارات.
- النهوض بالأنشطة الإعلامية.
- قبول المواطنين و تقبل شكاياتهم و عرائضهم و دراستها مع المصالح المعنية قصد إيجاد الحلول الملائمة لها.
- ضبط و متابعة تنفيذ برامج الوزارة في مجال التحسيس و التربية البيئية و نشر ثقافة التنمية المستدامة .
- متابعة الملفات المتعلقة بالمنظمات و الجمعيات العاملة في مجال البيئة و التنمية المستدامة و دفع العمل معها في إطار تنفيذ البرامج الوطنية و إعداد تقارير دورية حول نشاطها.
- مراقبة التصرف الإداري و المالي و الفني لجميع المصالح التابعة للوزارة و المؤسسات الخاضعة لإشرافها.
- متابعة التصرف والإشراف على المنشآت و المؤسسات العمومية التابعة للوزارة و السهر على تطبيــق الإلتزامات القانونيـة و الترتيبية الموضوعة على كاهلها.

- تسيير كافة الشؤون الإدارية و المالية لمختلف البرامج و ترشيد التصرف في الوسائل البشرية و المادية.
- برمجة إقتناء و حفظ و توزيع اللوازم و المعدات و التجهيزات الضرورية لسير عمل المصالح الإدارية.
- تسيير و صيانة البناءات الإدارية ووسائل النقل و المنقولات
- السهر على إعداد وإنجاز برامج التصرف في الوثائق و الأرشيف.
- تطوير إستعمال وسائل الإعلامية داخل الوزارة وذلك بإعداد وإنجاز ومتابعة المخطط الإعلامي للوزارة.
- ضمان إستغلال وصيانة التجهيزات وبرامج الإعلامية.
- النهوض بالأنشطة الإجتماعية و الثقافية لأعوان الوزارة.
- المساندة في إعداد تقديرات الميزانية و ممارسة وظائف إستشارية و تقديم الخبرة و المساعدة لمسؤولي البرامج.

2-1- إستراتيجيــة البرنامــج :

1-2-1- تقديم أهم الإشكاليات المتعلقة بالبرنامج :

-تنظيم إداري على المستوى المركزي و الجهوي لا يتماشى مع السياسات الموكولة للوزارة و مشمولاتها الحقيقية و لا يستجيب للرهانات المطروحة على المستوى الوطني و الدولي

- ضعف البعد الإستراتيجي و الإستشرافي في عمل الوزارة و الهياكل الراجعة لها بالنظر .

- سيطرة النظرة القطاعية في أنشطة الوزارة و ضعف على مستوى العمل الأفقي و التنسيق مع سائر القطاعات

- منظومة للتصرف في الموارد البشرية غير عصرية و تتميز بالجمود و غياب المرونة و النجاعة و ضعف الآداء و إنعدام التحفيز و غياب الحراك الوظيفي.

- ضعف الهياكل الإستشارية التي تقدم المشورة و التي يستأنس برأيها في مختلف المجالات .

- ضعف التنسيق مع النسيج الجمعياتي في مجال حماية البيئة و إنعدام خطة عمل واضحة في هذا المجال .

-منظومة قانونية في المجال البيئي غير متكاملة و مشتتة تتميز بتعدد النصوص و قلة فاعليتها .

- هناك عديد الإمكانات و الآليات المالية المتاحة على المستوى الدولي و الإقليمي غير مستغلة بالنجاعة المطلوبة

- تجهيزات و تطبيقات عديدة في مجال الإعلامية و تكنولوجيات الإتصال متوفرة بالوزارة لكنها غير مستغلة بما فيه الكفاية

2-2-1 المحاور الإستراتيجية للبرنامج:

في ظل التطورات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و التحديات العالمية أصبحت الإدارة العمومية مدعوة إلى مزيد الفعالية و الشفافية و المرونة و تحسين جودة الخدمات المقدمة إلى المواطنين و في هذا الإطار تتنزل إستراتيجية برنامج القيادة و المساندة في المرحلة القادمة أساسا و التي تتمحور حول التوجهات الإستراتيجية التالية:

توجه إستراتيجي 1 :النهوض بالموارد البشرية

تعصير طرق و مناهج التصرف في الموارد البشرية و ذلك عبر :

-إرساء نظام للتصرف التقديري في الموارد البشرية

- المسح الوظيفي لضبط مهام الإدارات و المصالح و الأعوان

- إعداد بطاقات وظيفية لتوصيف المهام

- تشجيع الحراك الوظيفي بين الإدارات أو داخل نفس الإدارة و بين الإدارات المركزية و المؤسسات

- إعادة توزيع الأعوان بين المصالح بطريقة مدروسة بالإعتماد على الحاجيات الحقيقية لكل مصلحة.

-دعم التدريب و الرسكلة و التكوين للرفع من قدرات الأعوان

- تقييم الآداء و تثمين التكوين المستمر
-إعتماد الكفاءة و الإستحقاق و الشفافية في التعيين في الوظائف العليا

توجه إستراتيجي 2 :تحسين العلاقة بين الإدارة و المواطن و الرفع من جودة الخدمات الموجهة للمواطن:

من خلال تحسين الإستقبال و معالجة الشكايات و تعميم علامة الإستقبال مرحبا على كل الإدارات و المؤسسات العمومية و البلديات .وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن و تسهيل الولوج إليها عبر تطوير نظام ألكتروني لمعالجة المراسلات الإدارية و متابعة الشكايات و تبسيط الإجراءات الإدارية و دعم الإدارة الألكترونية و تطوير الخدمات العمومية على الخط .

توجه إستراتيجي 3:تركيز و تعميم نظام التصرف في الميزانية حسب الأهداف بمصالح الوزارة و المؤسسات الراجعة لها بالنظر:

في إطار الحرص على ترشيد التصرف في الأموال العمومية وإضفاء أكبر قدر من النجاعة على تدخلات الوزارة ، و تعزيز الحوكمة الناجعة في مجال الميزانية فقد إنخرطت وزارة الشؤون المحلية و البيئة ضمن المنظومة الجديدة للتصرف في ميزانية الدولة و التي يعبر عنها بالتصرف في الميزانية حسب الأهداف. منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف تندرج في إطار إعتماد منهجية جديدة للتصرف في ميزانية الدولة من حيث طريقة إعداد الميزانيـــة و تنفيـــذها و متابعتها و تقييمها .

هذه الطريقة تقوم على تقديم الميزانية حسب مآل النفقة أي حسب سياسات عمومية و هذا يتطلب هيكلة ميزانية الدولة حسب مهمات و برامج و برامج فرعية. مع تحديد اهداف لكل برنامج يتم قياس مدى تحقيقها بواسطة مؤشرات مرقمة لقيس الآداء و تسند قيادة البرنامج إلى رئيس البرنامج الذي يعتبر النواة الرئيسية في المنظومة الجديدة.

هذه المنهجية تهتم أساسا بنتيجة الأنشطة الإدارية و ليس على ما تستهلكه الإدارات من نفقات و ما يلزمها من إمكانات و تنبني على التحول من منظومة تقوم على مفهوم الشرعية أي مدى مطابقة التصرف في الأموال العمومية للقوانين و الترتيب و النظم و بنود الميزانية إلى منظومة تعطي الأولوية لمفهوم النجاعة و الفاعلية في التصرف في الميزانية .

يمكننا حوصلة الأهداف التي تسعى المنظومة إلى تحقيقها في ما يلي:

- ✓ التوظيف الأمثل للنفقات من خلال رصد الإعتمادات حسب التوجهات و الأولويات الوطنية
- ✓ تحسين مقروئية الميزانية و بالتالي الشفافية عبر توظيف الإعتمادات بأكثر وضوح حسب برامج تترجم سياسات عمومية و تحديد أهداف خاصة بها بما يمكن من قراءة اوضح لأهداف الميزانية .

- ✓ منح رؤساء البرامج أكثر مرونة في التصرف في الإعتمادات الموضوعة على ذمة البرنامج لتمكينهم من تحقيق الأهداف المرسومة مقابل مساءلتهم حول إستعمال الموارد و تحقيق الأهداف.
- ✓ تحسين نجاعة و فاعلية النفقات العمومية من أجل ضمان مرافق عمومية ذات جودة عالية و بأقل كلفة.

توجه إستراتيجي 4 : رقــمنة الإدارة و تعصير أساليب عملها

بهدف تطوير النظم المعلوماتية والرقمية ودعم استعمالاتها بهياكل الوزارة وبالجماعات المحلية، تولت وزارة الشؤون المحلية والبيئة إعداد مخطط مديري عملياتي لتطوير نظم المعلومات يغطي الفترة 2018-2022 ، أسندت مهمة إعداده إلى مكتب دراسات خاص تم إختياره إثر طلب عروض. وقد تم إقرار التوجهات العامة لتطوير نظم المعلومات بالوزارة والجماعات المحلية كما يلي :

- تعميم الخدمات الإدارية الإلكترونية لفائدة المواطن،
- تطوير نظم معلوماتية مرنة لفائدة هياكل الوزارة، متماشية مع التوجهات الوطنية في مجال رقمنة الإدارة، وتمكن بالخصوص من إضفاء نجاعة على قيادة البرامج العمومية والأنشطة الإدارية وتحسين حوكمتها،
- دعم تطوير الإستعمالات الرقمية والنظم المعلوماتية بالجماعات المحلية بما يمكن من تجسيم مبادئ النجاعة والشفافية والمساءلة،
- وضع الأدوات والآليات الضرورية لتكريس مبدأ النفاذ للمعطيات العمومية لفائدة العموم والمتعاملين مع الإدارة،

إرساء حوكمة ملائمة لتطوير النظم الرقمية بالوزارة وبالجماعات المحلية تعتمد مبادئ التدبير الحر وحرية المبادرة مع دعم التشارك والتعاون فيما بينها

1-2-3الأولويات الخاصة ببرنامج القيادة و المساندة:

تحديد الأولويات الخاصة بالبرنامج:

أولوية رقم 1 : إعتماد التقنيات و المناهج الحديثة في التصرف في الموارد البشرية

أولوية رقم 2 : تطوير المنظومات المعلوماتية و إعتماد التكنلوجيات الإعلامية الحديثة

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج القيادة و المساندة:

1.2- تقديم أهداف و مؤشرات قيس أداء البرنامج:

تم ضبط ثلاثة أهداف لبرنامج القيادة و المساندة وفقا لإستراتيجية البرنامج و الأولويات خلال الثلاث سنوات القادمة و هي كالآتي :

الهدف عدد 9-1-1: تحسين التصرف في الموارد البشرية

الهدف عدد 9-1-2: تطوير النظم المعلوماتية والرقمية ودعم استعمالاتها بهياكل الوزارة وبالجماعات المحلية.

الهدف عدد 9-1-1: تحسين التصرف في الموارد البشرية

تقديم الهدف:

ستسعى الوزارة إلى تطوير منظومة الموارد البشرية من خلال إرساء نظام للتصرف التقديري في الموارد البشرية و المسح الوظيفي لتحديد مهام الإدارات و المصالح و الأعوان و إعداد بطاقات وظيفية لتوصيف المهام لكل مركز عمل ، و التشجيع على الحراك الوظيفي ،و تنظيم الأعمال الإجتماعية للموظفين، و دعم التدريب و الرسكلة و التكوين المستمر و إعتماد الكفاءة و الإستحقاق و الشفافية في التعيين في المناصب العليا و تقييم آداء الأعوان .

مرجع الهدف :

- برنامج عمل الحكومة لتحديث الإدارة
- مخطط التنمية

مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:

هذا المؤشر سيمكن مدى تطور الكفاءات المهنية و المهارات الفنية لدى الأعوان و الإطارات بالوزارة مما سيساهم في تحسين نجاعة و فاعلية التدخلات و الأنشطة المبرمجة

جدول عدد:1

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف عدد 9-1-1

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
المؤشر عدد 1.1.1.9 : عدد الأعوان المنتفعين ببرامج التكوين و دعم القدرات	عدد		140	172	230	250	280	300

الهدف عدد 9-1-2: تطوير النظم المعلوماتية والرقمية ودعم استعمالاتها بهياكل الوزارة وبالجماعات المحلية.

تقديم الهدف:

سيتم تحقيق هذا الهدف من خلال العمل على تطوير الخدمات الإلكترونية لفائدة المواطن و المتعاملين مع الإدارة، و بنية تحتية ذات جودة عالية و تطوير إستعمالات نظم المعلومات ورقمنة الأنشطة الإدارية، و دعم النفاذ للبيانات المفتوحة لفائدة العموم.

مرجع الهدف :

- المخطط المديري لتطوير نظم المعلومات يغطي الفترة 2018-2022

مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:

جدول عدد:2

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف عدد 9-1-3

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
المؤشر عدد 1.2.1.9 : عدد البلديات المرتبطة بالشبكة الإدارية المندمجة الخاصة بالجماعات المحلية (RNIA-Collectivités)	عدد				150	100	20	20
المؤشر عدد 2.2.1.9 :عدد المجالات الإدارية المشمولة بنظم معلوماتية بالوزارة	عدد				10	02	02	02
المؤشر عدد 3.2.1.9 :عدد المنظومات المعلوماتية الوطنية والمشتركة المركزة بالجماعات المحلية	عدد				10	05	05	05

2-2- تقديم أنشطة برنامج القيادة و المساندة:

جدول عدد:3

بيان الأنشطة و التدخلات لبرنامج القيادة و المساندة

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020 دفعا بحساب الألف دينار
الهدف 1 : تحسين التصرف في الموارد البشرية	عدد الأعوان المنتفعين ببرامج التكوين و دعم القدرات	250	إعداد مخطط التكوين السنوي و متابعة تنفيذه	التصرف في الموارد البشرية	**70**
	المؤشر عدد 1.2.1.9 : عدد البلديات المرتبطة بالشبكة الإدارية المندمجة الخاصة بالجماعات المحلية (RNIA- Collectivités)	100	-ربط البلديات بالشبكة الجديدة - إستغلال الشبكة وتوفير النفاذ للمنظومات الوطنية وخدمات الأنترنات	اللوجستيك	**950**
الهدف 2: **تطوير** النظم المعلوماتية والرقمية ودعم استعمالاتها بهياكل الوزارة وبالجماعات المحلية	المؤشر عدد 2.2.1.9 :عدد المجالات الإدارية المشمولة بنظم معلوماتية بالوزارة	02	تطوير و اقتناء برمجيات ومنظومات معلوماتية		
	المؤشر عدد 3.2.1.9 :عدد المنظومات المعلوماتية الوطنية والمشتركة المركزة بالجماعات المحلية	05	تطوير و اقتناء منظومات وطنية ومشتركة لفائدة الجماعات المحلية		

3 نفقات البرنامج:

1.3 – ميزانية برنامج القيادة و المساندة:

تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج القيادة و المساندة 11,367 م د و تتوزع كما يلي:

جدول عدد 4:

ميزانية برنامج القيادة و المساندة حسب طبيعة النفقة*

(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	انجازات 2018	ق.م 2019		تقديرات 2020	الفارق	النسبة (%)
		التبويب القديم	التبويب الجديد			
نفقات التأجير	5 126	7 088	7 088	6 165	-923	
نفقات التسيير	2 512	3 145	3 145	3 406	+261	8
نفقات التدخلات	612	700	700	496	-204	
نفقات الاستثمار	571	1 160	1 160	1 300	+140	12
المجموع	8 821	12 093	12 093	11 367	-726	6

لقد شهدت نفقات برنامج القيادة و المساندة نقصا سنة 2020 بـ 6 % مقارنة بسنة 2019 و ذلك يرجع إلى التخفيض في نفقات التأجير بـ 13 %و التدخلات بـ 29 %

رسم بياني عدد 2

توزيع مشروع ميزانية برنامج القيادة و المساندة لسنة 2020 حسب طبيعة النفقة

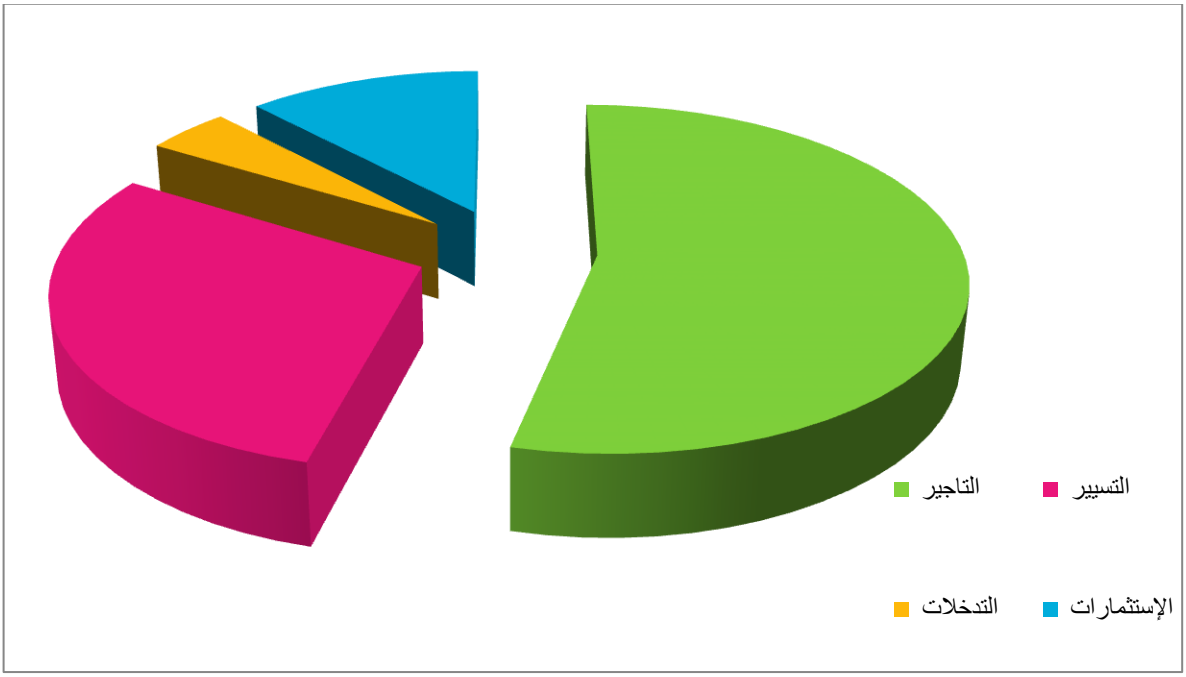

جدول عدد:5

ميزانية برنامج القيادة و المساندة حسب مآل النفقة :

"حسب البرامج الفرعية و الأنشطة"

الوحدة :ألف دينار

بيان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2018	قانون المالية 2019 (1)	تقديرات 2020 (2)	نسبة التطور 2020-2019	
					المبلغ (1)-(2)	النسبة (%) (1)/(1)-(2)
البرنامج الفرعي : الدعم و المساندة	1-القيادة	1271	1050	846	496	
	2-اللوجيستيك	3695	3955	4356	+1211	
	3-التصرف في الموارد البشرية	5126	7088	6165	-923	
مجموع البرنامج		8 821	12 093	11 367	-726	6

*** دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات**

-تحليل للأرقام الموجودة بالجدول و تطورها بالتوازي مع تطور القيمة المستهدفة للمؤشرات

هناك زيادة في الإعتمادات الخاصة ببرنامج القيادة و المساندة و ذلك نتيجة الزيادات في الأجور و الترقيات و التدرج و التسميات في الخطط الوظيفية و النقل و الإلحاق بعنوان سنة 2020 .

3-2-/ اطار النفقات متوسط المدى 2020-2022 لبرنامج القيادة و المساندة

جدول عدد:6

إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022)لبرنامج القيادة و المساندة

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

البيان	إنجازات 2017	إنجازات 2018	ق م 2019		تقديرات 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022
			التبويب القديم	التبويب الجديد			
نفقات التأجير	5 092	5 126	7 088	7 088	6 165	**7 837**	**7 998**
نفقات التسيير	2 461	2 512	3 145	3 145	3 406	3 336	3 502
نفقات التدخلات	584	612	700	700	496	**700**	**700**
نفقات الإستثمار	612	571	1 160	1 160	1 300	1 500	1 500
المجموع	8 749	8 821	12 093	12 093	11 367	**13 373**	**13 700**

الملاحق

- بطاقات مؤشرات قيس الآداء
لبرنـامج البيئة و التنمية المستدامة

بطاقة المؤشـــر:

نسبة الربط بشبكة التطهير بالبلديات المتبناة

- رمز المؤشر :1.1.1
- تسمية المؤشر : نسبة الربط بشبكة التطهير بالبلديات المتبناة.
- تاريخ تحيين المؤشر: كل سنة

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1-البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر :البيئة و التنمية المستدامة
2-البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر :جودة الحياة و التنمية المستدامة
3-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : النهوض بجودة الحياة بالوسط الحضري و الريفي
4-تعريف المؤشر :
5- نوع المؤشر: مؤشر نشاط،
6-طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة إقتصادية وإجتماعية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1-طريقة إحتساب المؤشر:عدد السكان المرتبطين بالشبكة بمناطق تدخل الديوان/عدد السكان بمناطق تدخل الديوان
2-وحدة المؤشر : نسبة مأوية
3- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :
* عدد السكان المرتبطين بالشبكة بمناطق تدخل الديوان
* عدد السكان بمناطق تدخل الديوان
4-طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: يتم تجميع المعطيات من خلال إحصائيات و تقارير

5-مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:
- الديوان الوطني للتطهير
الشركة الوطني لاستغلال وتوزيع المياه
- المعهد الوطني للإحصاء
- البلديات
6-تاريخ توفر المؤشر :شهر مارس

7-القيمة المستهدفة للمؤشر : 90,8% سنة 2022

8-المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : الديوان الوطني للتطهير (إدارة مراقبة التصرف/ إدارة التخطيط والميزانية)

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1-سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	إنجاز 2016	إنجاز 2017	إنجاز 2018	توقعات 2019	تقديرات		
					2020	2021	2022
نسبة الربط بشبكة التطهير	90,3	90,1	90,3	90,6	90,6	90,7	90,8

2-تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

شهدت نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بمناطق تدخل الديوان تطورا تدريجيا، إلا أنه كان دون التوقعات، ويعود ذلك إلى بطئ نسق الاستثمار بالإضافة إلى تخصيص نسبة هامة من الاستثمارات لتهذيب وبناء محطات التطهير والضخ بالمقارنة مع المبالغ المرصودة لتوسيع الشبكات.

3-رسم بياني لتطور المؤشر :

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
نسبة الربط بشبكة التطهير بالبلديات المتبناة	90,8	90,6	90,6		إنجاز أشغال توسعة شبكات التطهير بعدد من الولايات لربط البلديات التي لا تتمتع بخدمات التطهير	218,334 م د

5-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : هذا المؤشر لا يمثل كامل المناطق بإعتبار أنه يقتصر على البلديات المتبناة من قبل ديوان الوطني للتطهير و التي يتدخل فيها لمعالجة المياه المستعملة و بالتالي فهو لا يشمل البلديات غير المتبناة من الديوان والتي تستهلك كميات من المياه لا تتم معالجتها و لا يتم إحتسابها بواسطة هذا المؤشر.

بطاقة المؤشـــر:

نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم رفعها و تحويلها للمصبات المراقبة لمعالجتها

- رمز المؤشر :2.1.1
- تسمية المؤشر: **نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم رفعها وتحويلها لوحدات المعالجة**
- تاريخ تحيين المؤشر: سنويا

I. الخصائص العامة للمؤشر :

1. **البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر :** البيئة و التنمية المستدامة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر :** جودة الحياة و التنمية المستدامة
3. **الهدف الذي يرجع اليه المؤشر :** النهوض بجودة الحياة بالوسط الحضري و الريفي
4. **تعريف المؤشر:** هذا المؤشر يبرز مدى تطور طاقة معالجة النفايات المنزلية عن طريق إنجاز مشاريع المصبات المراقبة (وحدات معالجة النفايات)، كما يمكّن هذا المؤشّر من معرفة المجهود المبذول للتخفيض من كمية النفايات وأيضا لمعرفة أنماط معالجة النفايات.
5. **نوع المؤشر**: مؤشر نشاط
6. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة إقتصادية وإجتماعية

II. التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة إحتساب المؤشر: كمية النفايات المودعة بالمصبات /الكمية الجملية للنفايات**
2. **وحدة المؤشر : نسبة مائوية**
3. **المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :**
   - **كمية النفايات المودعة بوحدات معالجة**
   - **الكمية الجملية للنفايات المنزلية والمشابهة المفرزة سنويا**
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تقارير يعدّها رؤساء المشاريع**
5. **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات (إدارة الإستغلال و الممثليات الجهوية)**
6. **تاريخ توفر المؤشر: كل ثلاثية**
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر 2020: تحقيق نسبة 89 % سنة 2022**
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات (إدارة الإستغلال)**
9.

III. قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	انجازات					تقديرات			
السنة		2016	2017	2018	2019		2020	2021	2022
الكميات المنتجة (ألف طن)		2764	2796	2825	2856		2891	2922	2978
الكميات المعالجة (ألف طن)	%	1780	2091	2314	2400		2500	2600	2650
نسبة النفايات المودعة بالمصبات		64%	75%	82%	84%		86%	89%	%89

2. تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

رغم ارتفاع الكميات المعالجة بوحدات الردم فإن المؤشر يخضع لعاملين أساسيين يساهمان في تغير نسبة التطور سنويا، يتمثلان فيما يلي:

- تطور تقديرات كمية النفايات المنتجة سنويا من 2500 ألف طن سنة 2010 إلى 2800 ألف طن سنة 2018 بنسبة تطور تقدر بحولي 1,2% سنويا، إذ أصبح منذ سنة 2012 معدل انتاج النفايات المنزلية والمشابهة للفرد الواحد يوميا يقدر بحوالي 0,670 كغ بعد أن كان في حدود 0,500 كغ سنة 2010، وهذا المعدل قابل للارتفاع في السنوات القادمة، وذلك ما يفسر التفاوت المسجل للمؤشر بخصوص تقدير الكميات المعالجة وما تم تحقيقه.
- تواصل توقف عديد المشاريع المتعلقة بمعالجة النفايات المنزلية والمشابهة بعديد المناطق رغم انطلاق الأشغال في بعض منها منذ 2017 أو 2018، ولم يتم تحقيق الأهداف المرجوة إلا في حدود 3 مشاريع (3 مراكز تحويل بتونس الكبرى وإمكانية دخول وحدة المعالجة بقرقنة حيز الاستغلال خلال 2019) من جملة المشاريع في طور الدراسة أو الإنجاز بكامل مناطق الجمهورية

رسم بياني لتطور المؤشر :

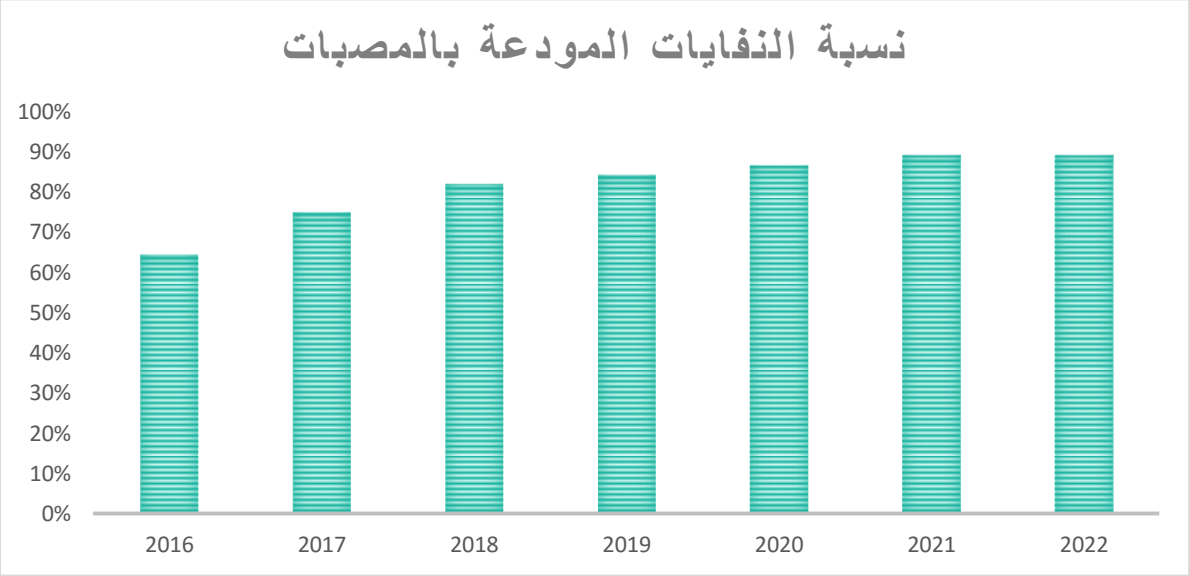

3. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:**

- .

	القيمة المستهدفة للمؤشر2022	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
نسبة الربط بشبكة التطهير بالبلديات المتبناة	%89	%89	%86		-إنجاز مصبات مراقبة ومراكز التحويل التابعة لها بعدة ولايات -إنجاز أشغال توسعة مصبات مراقبة بعدد من الولايات	6.900م د

4. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:** تطور المؤشر مرتبط بتقدم إنجاز مشاريع المصبات المراقبة ومراكز التحويل والتي تشهد عدة عراقيل خاصة من قبل المواطنين والجمعيات الذين يعارضون إنجاز المصبات في بعض المناطق.

المؤشـــر:

نسبة الحد من التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية الكبرى الأكثر تلويثا للبيئة.

رمز المؤشر:1.1.3

تسمية المؤشر:نسبة الحد من التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية الكبرى الأكثر تلويثا للبيئة.

تاريخ تحيين المؤشر: سنويا.

I-الخصائص العامة للمؤشر :

1. **البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر**: البيئة و التنمية المستدامة.
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر**: جودة الحياة و التنمية المستدامة
3. **الهدف الذي يرجع اليه المؤشر** : النهوض بجودة الحياة بالوسط الحضري و الريفي

4.تعريف المؤشر:هذا المؤشر يمكن من قياس التقليص في نسبة التلوث الناتجة عن الأنشطة الصناعية بالوحدات الصناعية التي تتسبب في أكبر نسبة من التلوث الذي يؤثر سلبا على الهواء و الماء و التربة

.5نوع المؤشر: مؤشر نتيجة.

6.طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة اقتصادية واجتماعية.

7. التفريعات حسب البرامج الفرعية(المركزية و الجهوية):

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة إحتساب المؤشر**:احتساب نسبة التقليص من التلوث بالمقارنة مع الإفرازات الجملية للتلوث بكل وحدة صناعية من الوحدات محل تدخل و متبعة ثم تجميع كل النسب لكل الوحدات ثم قسمة مجموع النسب على عدد الوحدات للحصول على معدل عام لكل الوحدات و عددها 13
2. **وحدة المؤشر**: نسبة
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**:

نسبة التخفيض في التلوث في كل وحدة من الوحدات محل المتابعة

4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**:

يتم تجميع المعطيات من خلال تقارير المتابعة و إستمارات و محاضر تسليم الأشغال و المعاينات

5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب لمؤشر**: الوحدات الصناعية المعنية ببرامج الحد من التلوث
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر ديسمبر
7. القيمة المستهدفة للمؤشر(*)60% سنة 2022
8. **القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:**

9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة البيئة الصناعية بالإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة الحد من التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية الكبرى الأكثر تلويثا للبيئة	نسبة					%20	%40	%60

2. تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر:
- حلال سنتي 2017 و2018 تم القضاء على حوالي 60 بالمائة من التلوث بمصنع عجين الخلفاء والورق بالقصرين
- حلال سنتي 2017 و2018 تم القضاء على 80 بالمائة من نسبة التلوث بمصتع الاسمنت ببنزرت

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
نسبة الحد من التلوث الناتج عن الوحدات الصناعية الكبرى الأكثر تلويثا للبيئة	%60	%60	%20		**نشاط 1:** برنامج للحد من التلوث بمصنع الاسمنت ببنزرت **نشاط 2:** الحد من التلوث بمصنع الفولاذ **نشاط 3:** الحد من التلوث بمصنع تكرين النفط ببنزرت	

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:
هذا المؤشر لا يمكن من متابعة التقليص من التلوث بكل الوحدات الصناعية بإعتبار أنه يقتصر على الوحدات الأكثر تلوثا على مستوى التراب الوطني .

بطاقة المؤشـــر

-رمز المؤشر : 1.2.1

- تسمية المؤشر : نسبة تقدم تنفيذ الإستراتيجيات و خطط العمل الوطنية في مجال حماية و النهوض بالتنوع البيولوجي

- تاريخ تحيين المؤشر: سنويا

I - <u>الخصائص العامة للمؤشر :</u>

1البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : البيئة و التنمية المستدامة

2.البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : جودة الحياة و التنمية المستدامة

3.الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : المحافظة على التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية و تثمينها.

4.تعريف المؤشر : هذا المؤشر يمكن من متابعة مدى تقدم إعداد و تنفيذ الإستراتيجات الوطنية و خطط العمل الوطنية ذات العلاقة بحماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية و التي تندرج في إطار تهدات تونس الدولية امنبثقة عن الإتفاقيات الدولية في مجال التصحر و التغيرات المناخية و التنوع البيولوجي البيولوجي و صيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية و الزراعة و التي صادقت عليها الدولة التونسية و تعهدت بالعمل بها من تنيذ مشاريع و أنشطة مختلفة

5.نوع المؤشر : ، مؤشر نشاط

6.طبيعة المؤشر :

7. التفريعات حسب البرامج الفرعية(المركزية و الجهوية):

II - <u>التفاصيل الفنية للمؤشر :</u>

1.طريقة إحتساب المؤشر_ : إحتساب نسبة تقدم كل إستراتيجية

الإستراتيجيات و خطط العمل		تقديرات 2019	تقديرات 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022
مكونة 1 : pondération %30	نسبة إعداد و تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للسلامة و الأمن البيولوجي للكائنات المرضية	إنجاز المرحلة الأولى من الدراسة 4 أشهر	إنجاز المرحلة الثانية من الدراسة 2 أشهر	الشروع في تنفيذ مخطط العمل	إنجاز مخطط العمل
		%25	%50	%75	%100
مكونة 2 : pondération %25	إعداد قانون حول إدارة المخاطر البيولوجية		المصادقة على القانون	نشر القانون والشروع في إعداد النصوص التطبيقية	نشر النصوص التطبيقية
			%70	%90	%100
مكونة : 3 pondération %30	إستراتيجية حول التصرف في الأصناف الغريبة و الغازية	الانتهاء من الدراسة والشروع في نشر نتائجها	الشروع في تنفيذ مخطط العمل	مواصلة تنفيذ مخطط العمل	مواصلة تنفيذ مخطط العمل
		%50	%60	%80	%100
مكونة 4 : pondération % 15	إعداد قانون إطاري وطني حول التنوع البيولوجي		مرحلة الأولى من الدراسة	مرحلة ثانية	نشر القانون
			%25	%50	%75
نسبة التقدم الجملية للدراسات الإستراتيجية و خطط العمل		**22.5**	**54.25**	**76.5**	**96.25**

2.وحدة المؤشر: نسبة

3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : معطيات إحصائية

4.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تقارير متابعة

5.مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة

6.تاريخ توفر المؤشر: سنويا

7.القيمة المستهدفة للمؤشر: 96.25% سنة 2022

8 القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:

9.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإيكولوجيا و الأوساط الطبيعية

***القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل(قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي....)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1 سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المؤشر : نسبة تقدم تنفيذ الإستراتيجيات و خطط العمل الوطنية في مجال حماية و النهوض بالتنوع البيولوجي	نسبة %				22.5	54.25	76.5	**96.25**

2-تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

3- رسم بياني لتطور المؤشر :

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
المؤشر : نسبة تقدم تنفيذ الإستراتيجيات و خطط العمل الوطنية في مجال حماية و النهوض بالتنوع البيولوجي	*54.25*		*54.25*	إعداد و تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسلامة و الأمن البيولوجي للكائنات المرضية	إستكمال المرحلة الأولى من الدراسة وانجاز المرحلة الثانية منها	
				إعداد قانون حول إدارة المخاطر البيولوجية	المصادقة على القانون	
				استراتيجية حول التصرف في الأصناف الغريبة و الغازية	الانتهاء من إنجاز الدراسة ونشر نتائجها والشروع في إنجاز مخطط العمل	
				إعداد قانون إطاري وطني حول التنوع البيولوجي	إنجاز والمصادقة على مرحلة الأولى من الدراسة	

5-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: هذا المؤشر لا يمكن من تقييم مدى تأثير هذه الإستراتيجات و خطط العمل على حماية التنوع البيولوجي

بطاقة المؤشـــر:

نسبة البلديات التي إنخرطت وأنهت مسار التخطيط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة

- رمز المؤشر :1.3.1
- **تسمية المؤشر**: نسبة البلديات التي إنخرطت وأنهت مسار التخطيط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة
- **تاريخ تحيين المؤشر: شهر ديسمبر**

I - <u>الخصائص العامة للمؤشر :</u>

1- البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر: البيئة و التنمية المستدامة

2البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر: جودة الحياة و التنمية المستدامة

3الهدف الذي يرجع اليه المؤشر: تعزيز و ترسيخ مسارات التنمية المستدامة على المستوى القطاعي و الترابي .

4تعريف المؤشر: الوثيقة المبثقة عن التخطيط التشاركي المحلي هي برنامج عمل يتم إعداده في إطار مسار التخطيط التشاركي المحلي من قبل جميع المتدخلين في التنمية المحلية بصفة تشاركية ويعكس حاجيات المدينة أو القرية من التنمية التي تراعي الجوانب البيئية والإجتماعية والإقتصادية

5نوع المؤشر : مؤشر نشاط ،

6طبيعة المؤشر :

7-التفريعات حسب البرامج الفرعية(المركزية و الجهوية):

II <u>- التفاصيل الفنية للمؤشر :</u>

1طريقة إحتساب المؤشر: عدد البلديات التي إنخرطت وأنتهت من إعداد وثيقة التخطيط التشاركي للتنمية مستدامة وتمت مصاحبتها مقارنة بالعدد الجملي للبلديات وهو 350 بلدية

2وحدة المؤشر: نسبة

3 المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: عدد البلديات التي تمت مصاحبتها وأتمت إعداد الوثيقة الخاصة بها

4طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: تقارير المديرين الجهويين للبيئة والتنمية المستدامة والخبراء وإحتساب الوثائق الجاهزة

5مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الخبراء المكلفين بإنجاز المهمة والإدارات الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة والبلديات المعنية

6تاريخ توفر المؤشر :شهر دسيمبر

7القيمة المستهدفة للمؤشر (*):26 % سنة 2022

8-القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:

9المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للتنمية المستدامة (إدارة مواكبة المسارات و إعداد الأدوات)

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1 سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة البلديات التي أنهت إعداد االوثائق المحلية في إطار مسار التخطيط التشاركي المحلي	**نسبة**	**8%**	**8%**	**11% (*)**	**14%**	**18%**	**22%**	**26%**

2-تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر:

تكمن قيمة هذا المؤشر في كونه يدل على مدى تمكن الجماعات المحلية والبلديات من إمتلاك أدوات التخطيط التشاركي المحلي لتنمية تضمن المحافظة على الموارد المحلية وتستجيب لتطلعات المتساكنين

3-رسم بياني لتطور المؤشر:

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
نسبة البلديات التي إنخرطت وأنهت مسار التخطيط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة	**26%**	**26%**	**18%**		-مصاحبة البلديات ومساعدتهاعن طريق خبراء - تنظيم دورات تكوينية لفائدة المتدخلين في المسار	

5-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: نسق تطور المؤشر من سنة إلى أخرى بطيء نسبيا بسبب

طول مسار التخطيط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة (6 مراحل هامة من التحسيس إلى التشخيص حتى إعداد الوثيقة والشروع في تنفيذها)

بطاقة المؤشـــر:

نسبة المؤسسات المستدامة التربوية التي إستفادت من تدخلات برنامج التربية من أجل التنمية المستدامة

رمز المؤشر:2.3.1
تسمية المؤشر : نسبة المؤسسات المستدامة التربوية التي إستفادت من تدخلات برنامج التربية من أجل التنمية المستدامة
تاريخ تحيين المؤشر: سنويا

I - **الخصائص العامة للمؤشر :**

1- البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر:البيئة و التنمية المستدامة

2البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : جودة الحياة والتنمية المستدامة

3الهدف الذي يرجع اليه المؤشر: تعزيز و ترسيخ مسارات التنمية المستدامة على المستوى القطاعي و الترابي .

4تعريف المؤشر : يتم سنويا التدخل في بعض المؤسسات التربوية وفق خطة مضبوطة من أهم عناصرها دعم قدرات المكونين في مجال التربية من أجل التنمية المستدامة وتمكين المؤسسات التربوية من تجهيزات لترسيخ مبادئ إستدامة التنمية.

5نوع المؤشر : مؤشر نشاط،

6طبيعة المؤشر : ،مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

7-التفريعات حسب البرامج الفرعية:

II - **التفاصيل الفنية للمؤشر :**

1.طريقة احتساب المؤشر عدد المؤسسات التربوية التي يتم التدخل فيها مقارنة بالعدد الجملي للمدارس المنخرطة في شبكة المدارس المستدامة (نسبة)

2.وحدة المؤشر : نسبة

3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : نسبة المؤسسات التربوية المنتفعة بالبرنامج مقارنة بالعدد الجملي للمدارس المستدامة (400 عند نهاية سنة 2019)

4.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تقارير المتابعة على مستوى الإدارات الجهوية والأذون الإدارية الصادرة عن الإدارة المعنية و محاضر تسليم النهائية للأشغال

5.مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : الإدارة العامة للتنمية المستدامة والإدارات الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة وبقية المؤسسات البيئية العاملة في مجالي التربية البيئية والتربية من أجل التنمية المستدامة وكذلك محاضر الإستلام النهائي للأشغال

6.تاريخ توفر المؤشر : شهر ديسمبر

7القيمة المستهدفة للمؤشر:100 %.سنة 2021

8-القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:

- **9-المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة مواكبة المسارات و إعداد الأدوات

III **- قراءة في نتائج المؤشر :**

1. **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة المؤسسات المستدامة التربوية التي إستفادت من تدخلات برنامج التربية من أجل التنمية المستدامة	نسبة				%40	80%	**100%**	

2.تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

إنطلق برنامج التربية من أجل التنمية المستدامة بشراكة مع وزارة البيئة البرتغالية ويتم إستهداف المؤسسات التربوية المستدامة التي تم التدخل فيها منذ سنة 2005 إلى سنة 2019 والتي تبلغ مع نموفى سنة 2019، 400 مدرسة مستدامة عن مراحل لتمكينها من معدات الفرز الإنتقائي وغيرها من التدخلات لترسيخ التنمية المستدامة في الوسط المدرسي.

3-**رسم بياني لتطور المؤشر:**

4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
نسبة المؤسسات المستدامة التربوية التي إستفادت من تدخلات برنامج التربية من أجل التنمية المستدامة	**100%**	**100%**	80%		- دعم قدرات - توفير تجهيزات - دعم فني	

5-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

هذا المؤشر لا يهم إلا المدارس المنخرطة في شبكة المدارس المستدامة و بالتالي فهو لا يعطينا فكرة دقيقة عن كل المدارس

بطاقة مؤشـــر

- رمز المؤشر : 3.3.1
- تسمية المؤشر : مدى تقدم إعداد مكونات خارطة الطريق الوطنية للإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر
- تاريخ تحيين المؤشر: سنويا

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1-**البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر :البيئة و التنمية المستدامة**

2البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : جودة الحياة و التنمية المستدامة

3الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : تعزيز و ترسيخ مسارات التنمية المستدامة على المستوى القطاعي و الترابي

4تعريف المؤشر : يمكن هذا المؤشر من قياس مدى تقدم إعداد مكونات خارطة الطريق الوطنية للإقتصاد الأخضر. فهو عبارة عن مقياس تأليفي يتراوح بين 0 و 1، وينقسم إلى ثلاث مستويات:

- مستوى عالي: 0,80 فأكثر،
- مستوى متوسط: بين 0,50 و 0,80،
- مستوى ضعيف: أقل من 0,50.

5. **نوع المؤشر :** مؤشر نشاط
6. **طبيعة المؤشر :**
7. **التفريعات حسب البرامج الفرعية(المركزية و الجهوية)**

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة إحتساب المؤشر:** العدد الجملي = العدد 1 + العدد 2 + العدد 3 + العدد 4 + العدد 5

العدد 1 = درجة الترجيح المكونة الفرعية1 /100 * (نسبة التقدم المادي1)/100

العدد 2 = درجة الترجيح المكونة الفرعية2 /100 * (نسبة التقدم المادي2)/100

العدد 3 = درجة الترجيح المكونة الفرعية3 /100 * (نسبة التقدم المادي3)/100

العدد 4 = درجة الترجيح المكونة الفرعية4 /100 * (نسبة التقدم المادي4)/100

العدد 5 = درجة الترجيح المكونة الفرعية5 /100 * (نسبة التقدم المادي5)/100

2. **وحدة المؤشر :** عدد
3. **المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :** نسب التقدم المادي لكافة المكونات مع درجات الترجيح ذات العلاقة
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :** التقارير والخدمات
5. **مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :** الإدارة العامة للتنمية المستدامة (إدارة الدراسات)
6. **تاريخ توفر المؤشر :** شهر ديسمبر
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر.86 %.سنة 2022**

8 المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الدراسات والتحاليل الإقتصادية البيئية والتخطيط

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
مدى تقدم إعداد مكونات خارطة الطريق الوطنية للإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر	عدد (من 0 إلى 1)	0.535	0.563	0.611	0.74	0.78	0.82	0.86

2. تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

مستوى تقدم متوسط: 0.611 (بين 0,5 و 0,80)

3. رسم بياني لتطور المؤشر :

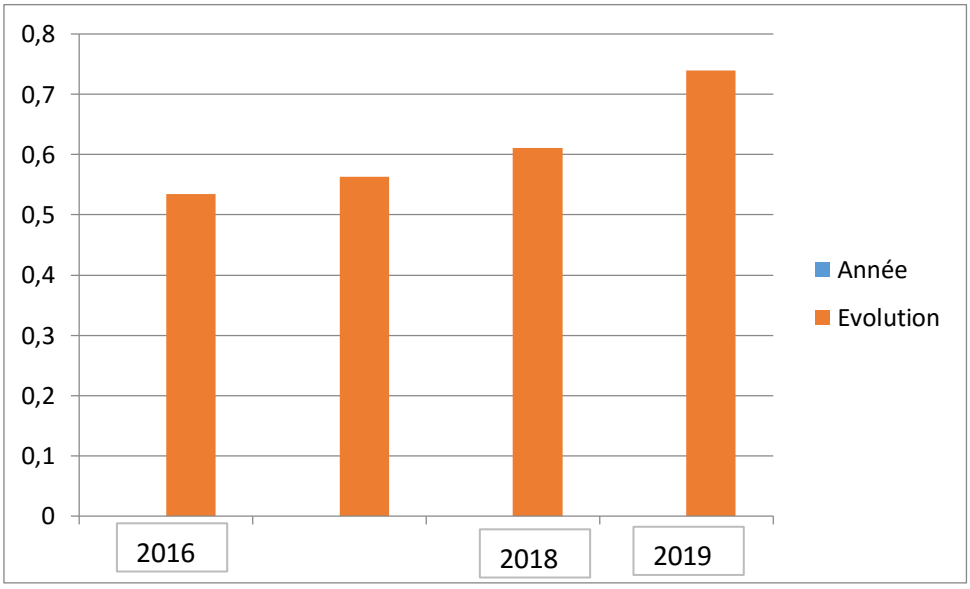

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر :

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
نسبة تقدم إعداد مكونات خارطة الطريق الوطنية للإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر	0.86	0.86	0.78		- إعداد دراسات -إنجاز بعض الخدمات -الشراءات المستدامة -مصاحبة الباعثين الشبان في مجال الإقتصاد الأخضر	

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

مؤشر غير موضوعي ولا سيما مسألة درجات الترجيح التي تم ضبطها على مستوى الإدارة

بطاقات المنشآت و المؤسسات العمومية المتدخلة في برنامج البيئة و جودة الحياة

بطاقة منشأة : الديوان الوطني للتطهير

-البرنامج الذي يتضمن المنشأة أو المؤسسة العمومية: البيئة و التنمية المستدامة
-البرنامج الفرعي : جودة الحياة و التنمية المستدامة

I- التعريف :

1.النشاط الرئيسي :حماية المحيط المائي (مواصفات سكب المياه بالوسط الطبيعي)
2.ترتيب المؤسسة /المنشأة :منشأة عمومية
3. مرجع الإحداث:
القانون عدد 73 لسنة 1974 المؤرخ في 03 أوت 1974 و قد تمتّ مراجعة القانون المحدث للدّيوان بمقتضى القانون عدد 41 لسنة 1993 المؤرخ في 19 أفريل 1993 ليصبح المتدخل الرئيسي في ميدان حماية المحيط المائي و مقاومة مصادر التلوث.
4.مرجع التنظيم الإداري والمالي :

- الأمر عدد 1139 لسنة 1995 المؤرخ في 28 جوان 1995 المتعلق بالتنظيم الإداري والمالي للديوان الوطني للتطهير.
- الهيكل التنظيمي طبقا للأمر عدد 395 لسنة 2006 المؤرخ في 03 فيفري 2006
- النظام الأساسي لسنة 1999.

5.تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج بين الوزارة والديوان الوطني للتطهير: جوان 2018
1. إطار القدرة على الآداء:
2. الإستراتيجية العامة للديوان الوطني للتطهير:
لمقاومة كافة أشكال التلوث المائي، عدة اختيارات استراتيجية تم اعتمادها في تونس من حيث معالجة المياه المستعملة لتحسين إطار عيش المواطنين وضمان بيئة سليمة ومستدامة. وتتمثل هذه الاستراتيجية في:

- تحسين الوضع البيئي وإطار جودة الحياة بجميع الأوساط والجهات
- المحافظة على الصحة العامة للمواطنين
- ضمان معالجة مستدامة للمياه المستعملة المنزلية والصناعية

3. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مساهمة مباشرة
4. أهم الأولويات والأهداف:
هدف البرنامج هو **تحسين الوضع البيئي و النهوض بجودة الحياة و التقليص من التلوث الصناعي** و يعمل الديوان الوطني للتطهير على تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الخصوصية التالية :

- الرفع من نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بالولايات ذات النسب المنخفضة مقارنة بالمعدل الوطني (المهدية والقصرين وسيدي بوزيد وصفاقس ومدنين وتطاوين وقفصة وقبلي) لتقارب المستوى الوطني؛
- تعميم خدمات التّطهير وتحسين نسبة الربط بالمدن المتبناة من طرف الديوان؛
- تدعيم البرامج الخاصة بتطهير الأحياء الشّعبيّة والمناطق الرّيفيّة ذات السّكن المجمّع؛

- تحسين نوعية المياه المعالجة و تطوير إعادة إستعمالها في المجالات التنموية ؛
- العمل على إحكام التصرف في الحمأة المتأتية من محطات التطهير وتثمينها؛
- مقاومة التلوث الصناعي السائل وذلك عبر إحداث محطات تطهير متخصصة في معالجة المياه المستعملة الصناعية؛

5. مؤشرات قيس الآداء وأهم الأنشطة :

تتمثل أهم الأنشطة التي ينفذها الديوان الوطني للتطهير والتي تساهم مباشرة في تحقيق القيم المنشودة للمؤشرات في ما يلي :

- توسيع و تهذيب شبكات التطهير
- توسيع و تهذيب محطات التطهير و محطات الضخ
- إنجاز محطات تطهير و محطات ضخ جديدة
- التصرف في الحمأة

و يعتمد الديوان الوطني للتطهير على المؤشرات الخاصة التالية لقياس مستوى تحقيق الأهداف:

مؤشر قيس الآداء	إنجاز 2016	إنجاز 2017	إنجاز 2018	توقعات 2019	تقديرات 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022
نسبة الربط بشبكة التطهير	90,3	90,1	90,3	90,6	90,6	90,7	90,8
كمية المياه المستعملة المعالجة	255	266	274	282	289	296	305

6. الإجراءات المصاحبة:

تتكفل الدولة بتسديد أصل الدين المتخلد بذمة الديوان الوطني للتطهير وتمويل الاستثمارات في مجال التطهير عن طريق العمليات المالية للدولة

تساهم الدولة كذلك في نفقات التدخل العمومي بقيمة 16,6 مليون دينار سنة 2020، للتخفيض في العجز الحاصل في السيولة.

I. ميزانية المؤسسة:

تقديم عام لميزانية المؤسسة لسنة 2020 :

ميزانية الاستثمار لسنة 2020:

الوحدة: م د

البيانات	مصدر الموارد Les ressources de financement	توقعات 2019	تقديرات 2020
الإستعمـــالات			
الاستثمارات	الدولة والممولين الأجانب (KfW, BEI, AFD, BIRD, BAD, JICA, (BERD	298	450
تسديد أصل الدين	الدولة	64	107
المجموع	-	**362**	**557**
المـــوارد			
العمليات المالية للدولة	الدولة	94,650	95
منحة التوازن	الدولة	64	107
القروض والهبات	الممولين الأجانب KfW, BEI, AFD,) BIRD, BAD, (JICA, BERD	203,350	327
المجموع	-	**262**	**557**

ميزانة الاستغلال لسنة 2020:

الوحدة: م د

البيانات	مصدر الموارد Les ressources de financement	توقعات 2019	تقديرات 2020
معاليم التطهير	خلاص الحرفاء عن طريق الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	223,44	245,46
الأشغال والخدمات الأخرى	خلاص الخدمات من طرف المواطنين والشركات	6,06	6,13
إيرادات توظيف الأموال	الأموال الموظفة بالبنوك التونسية	8,9	10,2
نفقات التدخل العمومي	الدولة (عن طريق ميزانية وزارة الشؤون المحلية والبيئة)	15,17	16,68
جملة المداخيل	**-**	**253,57**	**278,48**
أعباء الأعوان	المداخيل المتأتية من معاليم التطهير والأشغال والخدمات الأخرى وإيرادات توظيف الأموال ونفقات التدخل العمومي	110,93	117,58
المواد المستهلكة		17,93	20,17
نفقات استهلاك الكهرباء		35,49	38,15
أعباءالاستغلال الأخرى		66,74	71,8
مخصصات الاستهلاك والمدخرات		88,56	93,3
الأعباء المالية		19,59	22,2
جملة الأعباء		**339,24**	**363,2**
نتيجة الإستغلال		**-85,67**	**-84,65**

وفي ما يلي تطور مؤشرات التطهير:

البيانات	الوحدة	إنجاز 2017	إنجاز 2018	توقعات 2019	تقديرات 2020
البلديّات المتبنّاة من طرف الدّيوان الوطني للتطّهير	بلدية	176	178	186	189
نسبة الرّبط	%	90,1	90,3	90,6	90,6
عدد المشتركين	مليون مشترك	1,910	1,976	2,030	2,090
طول الشبكة	كلم	16900	17180	17590	17910
محطّات التّطهير	محطّة	119	122	122	125
كمية المياه المستهلكة من طرف مشتركي الديوان	مليون $م^3$	302	314	322	331
كمّية المياه المجمّعة	مليون $م^3$	269	277	285	292
كميّة المياه المستعملة المعالجة	مليون $م^3$	266	274	282	289
نسبة المياه المستعملة المعالجة	%	98,9	98,9	98,9	99

بطاقة مؤسسة :وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي

البرنامج الذي يتضمن المنشأة أو المؤسسة العمومية: *البيئة و التنمية المستدامة*

البرنامج الفرعي 1 : جودة الحياة **و التنمية المستدامة**

I- التعريف :

1. **النشاط الرئيسي :** التصرف في الشريط الساحلي التونسي
2. **ترتيب المؤسسة /المنشأة : صنف ب**
3. **مرجع الإحداث :** القانون عدد 72 لسنة 1995 المؤرخ في 24 جويلية 1995
4. **مرجع التنظيم الإداري و المالي :**النظام الأساسي بمقتضى الأمر عدد 3214 لسنة 2009 المؤرّخ في 27 أكتوبر 2009
5. **تاريخ إمضاء آخر عقد أهداف بين الوزارة ووكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي:** جوان 2008 للفترة 2007-2011.

II - إطار القدرة على الآداء :

1-الإستراتيجية العامة:

تتمثل التوجهات الإستراتيجية لوكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي و التي تتوافق مع إستراتيجية البرنامج في المحاور التالية:

المحور الأول: حماية المنظومات البيئية الساحلية و إحكام التصرف في هذه المنظومات

المحور الثاني: الرصد و المتابعة و المراقبة للمنظومات البيئية الساحلية

المحور الثالث: تثمين الواجهات البحرية الساحلية

2-تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مساهمة مباشرة

1- أهم الأولويات و الأهداف :

هدف البرنامج هو المحافظة على الموارد و المنظومات الطبيعية و الإرتقاء بإطار العيش بالوسط الحضري و الريفي،

و تعمل وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي على تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الخصوصية التالية :

- تأهيل الشواطئ و تحسين جمالية الواجهة البحرية للمدن الساحلية
- حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري

- حماية التنوع البيولوجي بالمناطق السّاحلية

2- مؤشرات قيس الآداء و أهم الأنشطة :

تتمثل أهم الأنشطة و المشاريع و الإستثمارات و البرامج التي تنفذها وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي و التي تساهم مباشرة في تحقيق القيم المنشودة للمؤشرات في ما يلي :

1- العناية بالشواطئ و تثمينها
2- حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري
3- حماية التنوع البيولوجي بالمناطق السّاحلية
4- مراقبة الملك العمومي البحري

و تعتمد وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي على المؤشرات الخاصة التالية لقياس مستوى تحقيق الأهداف :

مؤشر قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات		تقديرات			
		2017	2018	2019	2020	2021	2022
البرنامج الفرعي1: جودة الحياة و التنمية المستدامة **نشاط عدد 8**:الحماية و المراقبة و الملائمة التكنولوجية للأنظمة البيئية							
المؤشر: طول الشواطئ التي تم تنظيفها عن طريق التمشيط و الغربلة	الكم	142	142	142	150	150	150
المؤشر: مساحة الشواطئ التي تم تنظيفها عن طريق التمشيط و الغربلة	هك	5966 %83	5314 %74	7200	7400	7400	7400
المؤشر : طول الشريط الساحلي الذي تم حمايته من الإنجراف البحري	الكم	17,6 **%100**	22,6 **%94**	29	30	40	**56**

5- **الإجراءات المصاحبة :**

- تحديد الشريط الساحلي
- توفير الموارد البشرية اللازمة حتى تقوم الوكالة بالمهام المنوطة بعهدتها.
- تحيين الدراسات والتقارير المنجزة.
- المصادقة على الهيكل التنظيمي للوكالة
- المصادقة على القانون الأساسي للوكالة

III ميزانية وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي:

تقديم عام لميزانية وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي لسنة 2020 :

المكونات	2019	2020	الفارق
1) منحة ميزانية الدولة:			
• نفقات التأجير	4,740	5,2	**+460**
• نفقات التسيير	0,35	0,360	**+10**
• نفقات التدخل العمومي	0,082	0,85	**+3**
• نفقات الإستثمار	3	8,200	**+7900**
جملة فرعية1	**8,172**	**13,845**	**+5,673**
2) الموارد الذاتية:			
• نفقات التسيير	**0,8**	**0,8**	
جملة فرعية 2	**0,8**	**0,8**	
الجملة I	**8,972**	**14,645**	**+5,673**

II - الاستعمالات:

المكونات	2019	2020
نفقات التأجير	4,740	5,200
نفقات التسيير	1,15	1,160
نفقات التدخل	0,082	0,85
نفقات الإستثمار	3	8,200
الجملة II	**8,172**	**14,645**

بطاقة مؤسسة: الوكالة الوطنية لحماية المحيط

-البرنامج الذي يتضمن الوكالة: البيئة و التنمية المستدامة
-البرنامج الفرعي : جودة الحياة و التنمية المستدامة

I- التعريف :

7. النشاط الرئيسي : المراقبة و المتابعة و الوقاية من التلوث

8. ترتيب الوكالة : صنف ب

مرجع الإحداث : القانون عدد 91 لسنة 1988 المؤرخ في 2 أوت 1988 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لحماية المحيط و الذي تمّ تنقيحه بموجب القانون عدد 115 لسنة 1992 المؤرخ في 30 نوفمبر 1992.

- **مرجع التنظيم الإداري و المالي:**الأمر عدد 1784 لسنة 1988 المؤرخ في 1988/10/18 المنقح بالأمر عدد 1375 سنة 1990 المؤرخ في 1990/02/22 كما تم تنقيحه بالأمر عدد 335 لسنة 1993 المؤرخ في 1993/02/8

9. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة و الوكالة : 2016-2020**

-IIإطار القدرة على الآداء :

1- الإستراتيجيةالعامة :

تساهم الوكالة الوطنية لحماية المحيط في تنفيذ توجهات وسياسات وزارة الشؤون المحلية و البيئة من خلال البرنامج البيئة و التنمية المستدامة .

المحور الأول: تحسين الوضع البيئي وإطار العيش. و مقاومة كل أشكال الأضرار بالبيئة
المحور الثاني : تحسين منظومات وآليات الوقاية والمراقبة والمتابعة البيئية
المحور الثالث: النهوض بالتوعية والتربية البيئية.

2- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : مساهمة مباشرة

3- أهم الأولويات و الأهداف:

تساهم الوكالة الوطنية لحماية المحيط في تحقيق الإستراتيجي على مستوى برنامج البيئة و التنمية المستدامة و هو :

الهدف الإستراتيجي : تحسين الوضع البيئي و النهوض بجودة الحياة و التقليص من التلوث الصناعي

وقد وضعت الوكالة جملة من الأهداف العملياتية لتحقيق هذا الهدف الإستراتيجي و هي :

الهدف 1: التخفيض من الافرازات الملوثة الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية.
الهدف 2: تحسين نوعية الوسط الطبيعي.
الهدف 3: المساهمة في تطوير الوعي البيئي و النهوض بالتربية البيئية.

4- مؤشرات قيس الآداء و أهم الأنشطة :

تم إعتماد المؤشرات التالية لقيس تحقيق الأهداف:

الهدف1: الحد من الافرازات الملوثة الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
المؤشر1.2.2.1: نسبة المشاريع المتحصلة على المصادقة على دراسة المؤثرات على المحيط.	نسبة	% 44.2	% 48	%34	% 50	% 50	% 50	% 50
المؤشر2.2.2.1: نسبة عمليات المراقبة التي لا يترتب عنها تحرير محاضر مخالفات.	نسبة	%93.7	%95	%89	%96	%96	%96	%96
المؤشر3.2.2.1: نسبة دراسات إزالة التلوث المتحصلة على المصادقة.	نسبة	%23.8	%50	%23	%60	%60	%60	%60

الهدف2:تحسين نوعية الوسط الطبيعي.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
المؤشر4.2.2.1:النسبة الجملية للعينات والقياسات المطابقة للمواصفات:								
المؤشر 1.4.2.2.1: النسبة الجملية المطابقة للمواصفات بالنسبة لنوعية	نسبة	% 90	% 90	% 85	% 90	% 90	% 90	% 90

الهواء.								
المؤشر 2.4.2.2.1: النسبة الجملية المطابقة للمواصفات بالنسبة لنوعية المياه.	نسبة	% 60	% 65	% 65	% 65	% 65	% 65	% 65
المؤشر 5.2.2.1: عدد المواقع الملوثة التي تمت متابعتها.	عدد	25	25	25	40	40	40	40
المؤشر6.2.2.1: نسبة التخفيض في الكميات الموردة من مواد "HCFC".	نسبة	%15	%20	%35	%20	%20	%20	%20

الهدف 3: المساهمة في تطوير الوعي البيئي و النهوض بالتربية البيئية.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
المؤشر1.3.1.2: عدد المنتفعين بالدورات التكوينية والأنشطة التوعوية في مجال التربية البيئية.	عدد	2456	5000	3200	5000	6000	6000	6000
المؤشر 2.3.1.2: عدد المؤسسات التربوية التي انتفعت بتدخلات ميدانية في مجال البيئة والتنمية المستدامة.	عدد	32	70	34	70	100	100	100
المؤشر 3.3.1.2: عدد العناوين البيداغوجية والتحسيسية المتعلقة بالبيئية والتنمية المستدامة.	عدد	10	10	11	10	10	10	10

أهم الأنشطة :

في مجال الوقاية :

1-تقييم ومتابعة دراسات المؤثرات على المحيط

2-متابعة الوضعية البيئية للأوساط الطبيعية عبر شبكات مختصة وتضم حاليا شبكة وطنية لمراقبة نوعية الهواء وشبكة لمراقبة نوعيةالمياه. كما يتم متابعة المواقع الملوثة والوسط البحري والمنظومة البيئية بإشكل.

3-متابعة إستدامة التنمية ونوعية الحياة عبر سلسلة من المؤشرات يشرف على تطويرها وتحيينها المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة.

4-التحسيس و التربية البيئية قصد تنمية الوعي البيئي لدى المواطن و المؤسسات و الناشئة

في مجال العلاج :

1-مراقبة كل مصادر التلوث قصد ضبط مصادر الإزعاج والإخلال بسلامة البيئة وبجودة حياة المواطن وإلزام أصحاب الوحدات الاقتصادية الملوثة على الحدّ من التلوث الناجم عن أنشطتها وعلى احترام المواصفات البيئية الجاري بها العمل وعلى الإنخراط في منظومة التأهيل البيئي.

2-مراقبة التلوث البحري والتدخل في حالات التلوث العرضي.
3-دراسة ملفات صندوق إزالة التلوث وتقييم دراسات الحد من التلوث.
4-المساهمة في تحسين جودة الحياة من خلال صيانة وتأهيل المنتزهات الحضرية.

الإجراءات المصاحبة :

- دعم ميزانية التصرف الوكالة لتمكينها من تحسين قدرات الأعوان المباشرين و تعزيز الموارد البشرية خاصة مع تسجيل التطور الملحوظ في المغادرات و كذلك لدعم اللامركزية ، و ستسعى الوكالة من هذه الناحية على :
  - تنمية مواردها الذاتية لتحسين تغطية نفقات التصرف
  - الضغط على نفقات التسيير و مزيد إحكام التصرّف فيها
  - تشريك القطاع الخاص في بعض أنشطة الوكالة مثل التحسيس و متابعة دراسات المؤثرات على المحيط و مشاريع صندوق إزالة التلوث

-دعم الموارد الذاتية للوكالة :

1. نظرا لما تمّ تسجيله خلال قانون المالية لسنة 2019 في هذا المجال ، فإنه يتعيّن على السلط المعنية بذل أكبر مجهود و إجراء إصلاحات على غرار مراجعة جدول الخطايا للمخالفات البيئية التي لم تعد لها فاعلية و متابعة ملفات النزاعات أمام المحاكم
2. دراسة امكانية ترسيم معاليم على عملية تقييم دراسات المؤثرات على المحيط على غرار جل الدول دعما للموارد الذاتية للوكالة ولتمكينها من القيام بالمتابعة الميدانية لهذه المشاريع.

-دعم منظومة التقييم البيئي :

العمل على تطوير منظومة التقييم البيئي للمشاريع وملائمتها مع المستجدات على المستويين الوطني والدولي والتي تتطلب مراجعة القانون المحدث للوكالة والأمر المنظم لدراسة المؤثرات على المحيط والأمر المنظم للخبراء المراقبين.

-دعم منظومة مراقبة الأنشطة الملوثة:

و حيث يمثل نشاط المراقبة البيئية العنصر الأساسي و المحرك الرئيسي لبلوغ الهدف الذي أحدثت من أجله الوكالة الوطنية لحماية المحيط و المتعلّق بمقاومة التلوث و الحد من كل إشكال تدهور المحيط.

و بهدف تطوير منظومة المراقبة البيئية للمشاريع وملائمتها مع المستجدات على المستويين الوطني والدولي و الترفيع من نجاعتها و تحسين مؤشراتها : اعتمدت الوكالة إستراتجية جديدة لتعزيز المراقبة البيئية بالجهات تتمثل في برمجة وتنفيذ حملات مراقبة جهوية وقطاعية دورية لمدة أسبوع من كلّ شهر بهدف تعزيز المراقبة البيئية خاصة بالجهات التي تشهد كثافة للأنشطة الملوثة وتغطية القطاعات والأنشطة الأكثر تلويثا للمحيط وقيس لملوثات الهواء من المصدر للمؤسسات ذات أولوية التدخل بكامل تراب الجمهورية.

وسعيا لمزيد تحسين مردوديّة ونجاعة تدخل الخبراء المراقبين التابعين للوكالة بهدف تغطية كافة المناطق والقطاعات الملوثة ذات الأولوية بالبلاد، واعتبارا لتقادم أسطول السيارات بالوكالة والموضوعة على ذمّة فريق الخبراء المراقبة والتي تتطلب في العديد المرّات إجراء عمليات صيانة

متكرّرة، الشئ الذي انجرّ عنه تعطيل على مستوى إنجاز برامج المراقبة بعدة جهات، و في بعض الأحيان توقّفها، وهذا ما من شأنه أن يحدّ من نجاعة ومردودية هذا النشاط،

فإن مسألة دعم هذه المنظومة **بوسائل تنقل** جديدة بات من الضروريات و من أولويات المؤكدة للوكالة وذلك نظرا لأهمية منظومة التقييم البيئي في مقاومة التلوث و الحد من كل إشكال تدهور المحيط بكامل

IIIميزانيةالوكالةالوطنية لحماية المحيط:

بحساب مليون دينار

البيانات	مصدر الموارد	توقعات 2019	تقديرات 2020
I-ميزانية التصرف			
7. الموارد			
	• ميزانية الدولة	14,993	17,030
	• موارد ذاتية	1,300	1,300
المجموع		16,293	18,330
8. النفقات (الأعباء)			
	• نفقات الأجور	13,650	15,600
	• نفقاتالتسيير	1,553	2,900
	• نفقات التدخلات	0,380	0,380
المجموع		15,583	18,330
II-ميزانية الإستثمار			
9. الموارد			
- موارد على ميزانية الدولة	• ميزانية الدولة	0,710	0,750
- هبة	• PNUE		
المجموع		0,710	0,750
10. النفقات			
	• مشاريع متواصلة	0,020	0,030
	• مشاريع سنويةجديدة	0,250	0,620
	• مشاريع جديدة	0,440	0,100
مجموع النفقات / ميزانيةالإستثمار		0,710	0,750

بطاقة مؤسسة :
الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات

البرنامج الذي يتضمن المنشأة أو المؤسسة العمومية: البيئة و التنمية المستدامة
البرنامج الفرعي : جودة الحياة و التنمية المستدامة
النشاط الرئيسي: التصرف في النفايات

I- التعريف :

ترتيب المؤسسة /المنشأة: صنف ب

مرجع الإحداث : الأمر عدد 2317 لسنة 2005 المؤرّخ في 22 أوت 2005 والمنقح بالأمر الحكومي عدد 603 لسنة 2017 المؤرخ في 16 ماي 2017

مرجع التنظيم الإداري والمالي: الأمر عدد 2317 لسنة 2005 المؤرّخ في 22 أوت 2005 المنقح بالأمر الحكومي عدد 603 لسنة 2017 المؤرخ في 16 ماي 2017 والمتعلّق بإحداث الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات وبضبط مهامها وتنظيمها الإداري والمالي وكذلك طرق تسييرها

والأمر 4016 لسنة 2007 المؤرّخ في 04 ديسمبر 2007 المتعلّق بالمصادقة على النّظام الأساسي الخاص بأعوان الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات،

والأمر عدد 3489 لسنة 2008 المؤرّخ في 10 نوفمبر 2008 المتعلّق بضبط الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات،

تاريخ إمضاء آخر عقد أهداف بين الوزارة والوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات: تمت المصادقة على عقد أهداف الوكالة للفترة 2011/2007 خلال شهر ماي 2008، هذا كما تمّ إعداد عقد أهداف الوكالة للفترة 2014/2010 و تمّ عرضه أمام أنظار مجلس المؤسّسة بتاريخ 13 ماي 2011 ، كما تمّ إحالة مشروع عقد الأهداف إلى وزارة الإشراف قصد المصادقة عليه بتاريخ 28 جويلية 2011، ولم يقع المصادقة عليه إلى حدّ هذا التاريخ،

II - إطار القدرة على الآداء :

الإستراتيجية العامة للوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات:

تتمثل التوجهات الإستراتيجية لوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات و التي تتوافق مع إستراتيجية البرنامج في المحاور التالية:

- **المحور الأول:** تطوير وتدعيم منشآت المعالجة والتثمين
- **المحور الثاني:** تطوير وتشجيع تثمين ورّسكلة النفايات
- **المحور الثالث:** تطوير آليات التقليص من كمية النفايات من المصدر
- **المحور الرابع:** تحسين التصرف في النفايات الصناعية

تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مساهمة مباشرة

أهم الأولويات والأهداف:

هدف البرنامج هو تطوير وتحسين القدرات والمنظومات لمعالجة وتثمين النفايات عبر المعالجة المثلى للنفايات القابلة للرسكلة والتثمين

وتعمل الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات على تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الخصوصية التالية:

- تطوير نسبة النفايات المنزلية الموجهة لوحدات المعالجة
- تطوير وحدات المعالجة وتثمين النفايات
- تطوير نسبة النفايات الصّناعية والخاصّة التي تتمّ معالجتها بالمراكز المخصصة لها

مؤشرات قيس الآداء وأهم الأنشطة:

تتمثل أهم الأنشطة التي تنفذها الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات والتي تساهم مباشرة في بلوغ النسب المرتقبة للمؤشرات في ما يلي :

6- إنجاز وحدات معالجة النفايات (المصبات المراقبة) ومراكز التحويل
7- توسعة المصبات المراقبة
8- غلق واعادة تهيئة المصبات العشوائية
9- تطوير منظومات قائمة ووضع منظومات جديدة للتشجيع على تثمين النفايات و رسكلتها
10- تأهيل وحدات معالجة النفايات الصناعية والخاصة

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
الهدف 1: تطوير نسبة النفايات المنزلية الموجهة نحو وحدات المعالجة								
نسبة النفايات المنزلية والمشابهة الموجهة إلى وحدات المعالجة	%	%64	%75	%82	%84	%86	%89	%89
الهدف 2: تطوير وتشجيع تثمين النفايات								
نسبة رسكلة وتثمين المواد المستخرجة من النفايات المنزلية	%	-	-	-	-	10	10	11
الهدف 3: تطوير نسبة النفايات الصّناعية والخاصّة التي تتمّ معالجتها في المراكز المخصصة لها								
تحسين نسبة النفايات الصّناعية والخاصّة التي تمّ معالجتها	%	0	0	0	0	5	5	10

الإجراءات المصاحبة:

قصد تحقيق الأهداف وبلوغ نسب المؤشرات المرجوة، ورغم مختلف العراقيل التي تحول دون انجاز المشاريع حسب الاستراتيجيات المرسومة بعقد الأهداف، تقترح الوكالة الإجراءات المصاحبة التالية حسب كل مؤشر

- **تطوير نسبة النفايات المنزلية الموجهة نحو وحدات المعالجة:**

بالنسبة للمشاريع المتواصلة، أقرّ المجلس الوزاري المضيّق المنعقد بتاريخ 21 نوفمبر 2016 تمكين الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات من ترخيص استثنائي لمدة سنتين اضافتين لاستغلال وحدات معالجة النفايات ومراكز التحويل الراجعة لها بالنظر حسب مقتضيات الأمر المنظم للصفقات العمومية، ألحق بترخيص استثنائي لمدة سنتين إضافيين بمقتضى مراسلة السيد الكاتب العام للحكومة الواردة على الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات بتاريخ يوم 20 سبتمبر 2018.

كما تم بموجب مراسلة الكاتب العام للحكومة بتاريخ 03 ماي 2019 إقرار التمديد بسنة إضافية لاستغلال منشآت التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة. في انتظار الشروع في مرحلة تطوير أساليب المعالجة وتحيق الأهداف المرسومة بمحاور استراتيجية الوكالة.
بالنسبة للمشاريع الجديدة، يتجه الاجراء نحو مزيد التشارك بين جميع الأطراف المعنية بإنجاز مشاريع التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة قصد حل الإشكاليات المتعلقة بالقبول الاجتماعي والمشاكل العقارية، ويقترح إيجاد منهجية واضحة يتم بواسطتها تشريك جميع المتدخلين في هذه المشاريع (الجماعات المحلية، وزارة الشؤون العقارية، وزارة الفلاحة، السلطات الجهوية والمحلية، وزارة التجهيز والإسكان) حيث أن أغلب الإشكاليات تتعلق بالصبغة العقارية للمواقع وقبول الجوار للمشاريع أو تواجد قضايا عالقة تحول دون إتمام المشاريع أو التخلي منه نهائيا

- **تطوير وتشجيع تثمين النفايات**

في إطار ما تم اقراره بخصوص التمديد بسنة إضافية لاستغلال منشآت التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة.، شرعت الوكالة في اعداد مشاريع في تعتمد على أساليب متطورة لمعالجة وتثمين النفايات، وتم بواسطة التعاون مع البنك الألماني للتنمية اطلاق انجاز ثلاثة مشاريع جديد تشمل كل من ولايات قابس وسوسة وبنزرت تعتمد على احداث وحداث معالجة وتثمين النفايات عن طريق اللزمة الهدف منه تقليص نسبة النفايات الموجهة للدم النهائي إلى حدود 50%. والدفع نحو تقليص التأثيرات والازعاجات البيئية الناجمة عن التصرف الكلاسيكي للنفايات.
ومن المؤمل الانطلاق في أول مشروع يعتمد هذه التقنيات المتطورة خلال سنة 2021 بولاية قابس تليها ولايتي سوسة وبنزرت

- **تطوير نسبة النفايات الصّناعية والخاصّة التي تتمّ معالجتها في المراكز المخصصة لها**

منذ صدور الحكم النهائي القاضي باستئناف نشاط مركز معالجة النفايات الصناعية الخاصة بجرادو منذ سنة 2016 وذلك بعد القيام بعملية تأهيل واستصلاح شاملين، شرعت الوكالة منذ سنة 2018 في انجاز برنامج متكامل يشمل خطة تواصلية مع المجتمع المدني بقرية جرادو الهدف منها دفع التنمية بالجهة.
وتقوم الوكالة حاليا بمتابعة الدراسة المتعلقة بإعادة تأهيل مركز جرادو وكذلك المراكز الجهوية بولايتي صفاقس وقابس.
وقد تم تخصيص مبلغ 5 مليون أورو من موارد إعادة رسكلة ديون البنك الألماني للتنمية لبرنامج إعادة التأهيل والقبول الاجتماعي للمنظومة
كما تم عرض التقرير الخصوصي لقطاع النفايات على أنظار لجنة الإصلاح الإداري والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام بمجلس نواب الشعب منذ شهر جويلية 2018. حيث تم عرض استراتيجية الوكالة بخصوص النفايات الصناعية والخاصة. وأصدرت اللجنة جملة من التوصيات أهمها:

- تبني سياسة وطنية وواضحة تجاه ملف النفايات الخاصة
- استكمال الإطار القانوني والترتيبي لقطاع النفايات الصناعية والخاصة طبقا للمعايير الدولية
- الرفع من نسبة النفايات المعالجة بالمراكز الخصوصية بعد القيام بدراسة شاملة في الغرض
- وضع إجراءات لدفع تصدير النفايات الخطرة والخاصة على برنامج PASP و PCB

- **الإجراءات المصاحبة المتعلقة ببقية المحاور**

- شرعت الوكالة في تحيين الهيكل التنظيمي للمؤسسة حتى يصبح أكثر ملائمة للأنشطة والمهام التي تقوم بها على المستويين المركزي والجهوي. وتم عرض مشروع الهيكل التنظيمي على أنظار مجلس المؤسسة عدد 2019/1 وهو بصدد الدرس من قبل مصالح وزارة الاشراف

III ميزانية الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات:

تقديم عام للميزانية سنة 2020
المؤسسة: الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات

بحساب 1000 دينار

	البيانات	مصدر الموارد	توقعات 2019	تقديرات 2020
I-	**ميزانية التصرف**			
1	**الموارد**			
		صندوق مقاومة التلوث	24888	25687
	مجموع الموارد		**24888**	**25687**
2	**النفقات (الأعباء)**			
		نفقات التأجير	20880	21580
		نفقات التسيير	3288	3387
		نفقات التدخلات	720	720
	مجموع النفقات (ميزانية التصرف)		**24888**	**25687**
II-	**ميزانية الاستثمار**			
1	**الموارد**			
		ميزانية الدولة	26360	6900
		قروض خارجية موظفة	5400	2000
		هبات	0	-
	مجموع الموارد		**31760**	**8900**
2	**النفقات**			
		مشاريع متواصلة	16960	4150
		مشاريع جديدة	14800	4750
	مجموع النفقات (ميزانية الاستثمار)		**31760**	**8900**
III-	**المجموع (I+II)**		**56648**	**34587**

بطاقة منشأة عمومية: مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئية

-البرنامج الذي يتضمن المنشأة أو المؤسسة العمومية:برنامج البيئة و التنمية المستدامة
-البرنامج الفرعي عدد 2 : **جودة الحياة والتنمية المستدامة"**

- التنزيل العملياتي الخاص بالمركز " نقل وأقلمة وتجديد التكنولوجات البيئية"

I- التعريف :

1 **النشـــاط الرئيســـي :** اســـتيعاب وتطويـــع وتطـــوير التقنيـــات الحديثـــة والنهـــوض بتكنولوجيـــا البيئـــة وإنتاجهـــا ودعـــم القـــدرات الوطنيـــة وتطـــوير المعـــارف العلميـــة الضـــرورية لاســـتنباط ووضـــع التقنيـــات البيئة الملائمة للحاجيات الوطنية والإقليمية الخصوصية وفقا لمتطلبات تنمية مستديمة.

2 **المؤسسة /المنشأة :**صنف ب

3 **مرجع الإحداث :**القانونعدد 25-96 المؤرخفي 25مارس 1996

4 **مرجع التنظيم الإداري و المالي** :الأمرعدد 2542-97 المؤرخ في 29 ديسمبر1997

5 **تاريخ إمضاء آخر عقد أهداف بين الوزارة والمركز** :سنة 2018 للفترة 2018-2020

-IIإطار القدرة على الآداء :

الإستراتيجيةالعامة

العنصر الأول :تقديم إستراتيجية المؤسسة :

يســـاهم مركـــز تـــونس الـــدولي لتكنولوجيـــا البيئـــة فـــي تنفيـــذ توجهـــات و سياســـات وزارة البيئـــة و الشـؤون المحليـة مـن خـلال **برنـامج البيئـة والتنميـة المسـتدامة لـوزارة الشـؤون المحليـة والبيئـة "والبرنـامج الفرعـي "جـودة الحيـاة والتنميـة المسـتدامة" وتحـت التنزيـل الخـاص ب " نقـل وأقلمـة وتجديـد التكنولوجـات البيئية"**

وضـــع المركـــز هـــدفا اســـتراتيجيا يتمثـــل فـــي «**نقـــل أحـــدث التكنولوجيـــات المســـتدامة اســـتجابة للحاجيـات الوطنيـة والاقليميـة**» و لتحقيـق هـذا الهـدف يعمـل المركـز علـى مواكبـة التطـوّرات العالميـة والمسـارات الدوليـة لاسـتقطاب احـدث التكنولوجيـات البيئيـة ورصـد ونقـل وتطويـع وأقلمـة هـذه التكنولوجيـات ووضـعها علـى ذمـة النسـيج الإقتصـادي والهياكـل المحليـة والبـاعثين الشـبان لمشـاريع خضـراء إسـتجابة للحاجيـات الوطنيـة والإقليمية.

ويسـعى المركـز الـى انجـاح إعـادة تموقعـه واحكـام إنجـازه لمهامـه الأساسـية وخاصـة منهـا التحويـل والتجديـد التكنولـوجي فـي الميـدان البيئـي مـن أجـل المسـاهمة فـي تركيـز الايكوتكنولوجيـات الجديـدة لمعالجـة الإشـكاليات البيئيـة ومسـاندة الفـاعلين مـن صـناع القـرار وصـناعيين وسـلطة محليـة ومجتمـع مـدني وخبـراء وأكـادميين للنهـوض بالقطاعـات فـي إطـار تنميـة مسـتدامة بإعتبـار المسـتجدات مـن تغييـرات مناخيـة إلـى منظومـة سياسية ونمط مجتمعي.

ويساهم الهدف الاستراتيجي للمركز في تحقيق مهامه حسب قانون احداثه والمتمثلة في :

- ❖ نقل التقنيات البيئية وتطويعها وتطويرها ووضعها على ذمة المستعملين على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.
- ❖ تأطير الباعثين الشبان والمخترعين في ميدان البيئة قصد تطوير نتائج البحث العلمي والاختراعات والوصول بها إلى مرحلة التصنيع.
- ❖ إرساء شراكة مع المؤسسات الصناعية الوطنية ومع مؤسسات البحث العلمي من أجل استنباط تقنيات بيئية تتلاءم والحاجيات الوطنية وتنمية الصناعة البيئية.
- ❖ تكوين الفنيين والخبراء في ميدان تكنولوجيا البيئة
- ❖ النهوض بالتعاون الدولي في مجالات اختصاصه وتبادل الخبرات والمعلومات ونتائج البحوث وبرامج التكوين.
- ❖ جمع المعلومات العلمية والتقنية في كل المجالات المتعلقة بحماية البيئة ومعالجتها ونشرها.
- ❖ القيام بالدراسات الفنية البيئية والإحاطة بالصناعيين والنهوض بنظافة الإنتاج.

وتساهم التوجهات الإستراتيجية للمركز التي حددها عقد الأهداف والقدرة على الآداء في تنفيذ توجهات و سياسات الدولة في مجالات:

- **تدعيم الإقتصاد الأخضر كضامن لاستدامة التنمية،**
- **إكتساب نجاعة اقتصاديّة قوامها التجدّيد والشراكة ،**
- **تثمين نتائج البحوث وتوجيهها لحل الإشكاليات المطروحة،**

2- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مساهمة مباشرة

3-تقديم أهم الأولويات و الأهداف :

الهدف الإستراتيجي**يتمثل في «التجديد التكنولوجي ضامن للتنمية المستدامة» .**

ويعمل المركز على تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف العملياتية التالية:

✓ **الهدف 1: نقل وتحويل وتجديد التكنولوجيات البيئية للاستجابة للحاجيات الوطنية والاقليمية**

العمل على مواكبة التطوّرات في العالم والمسارات الدولية في المجال التجديد في التكنولوجيات البيئية العمل وعلى وضع على الاليات الكفيلة بإستقطاب احدث التكنولوجيات وقلمتها للاستجابة للحاجيات الوطنية

-تركيز نظام وطني لرصد و نقل و التثبت من التكنولوجيات البيئية، والعمل على جعل المركز هيئة معتمدة للتثبت من نجاعة التكنولوجيات البيئية للمساعدة على إيجاد الحلول للتحديات الوطنية و الدولية

تثمين نتائج البحث العلمي التطبيقي لدعم الابتكار البيئي وارساء منظومة تجديد وفق ايزو 56000

✓ **الهدف 2: تدعيم الانتقال نحو الاقتصاد الاخضر**

يسعى المركز الى التركيز على آلية الاقتصاد الدائري كإحدى آليات تدعيم الاقتصاد الأخضر. والاقتصاد الدائري هو اقتصاد مستدام يقوم على استخدام آليات و أدواة الإنتاج والاستهلاك المستدام و التحكم في إستعمال الموارد الأولية والطبيعية في عمليات التصنيع، كما يعتمد على تغيير الأنشطة والممارسات المرتبطة بكيفية التخلص من النفايات، وذلك عن طريق إعادة الاستخدام والإصلاح والتدوير، إمكانية إعادة تحويل المنتجات والمكونات إلي مواد خام مرة أخري يمكن الاستفادة بها في عمليات أخري من خلال الإصلاح وإعادة التصنيع .

و يساهم الاقتصاد الدائري بشكل كبير في الحد من تدهور البيئة، واستنزاف مواردها الطبيعية، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والاستفادة من النفايات (من المهد إلى المهد) ، والحد من مخاطر التغيرات المناخية .

✓ **الهدف 3: تدعيم الحوكمة البيئية المحلية استجابة للحاجيات البيئية والاجتماعية والاقتصادية الخصوصية للجهات**

وذلك لدعم التوجهات الإستراتيجية الوطنية الرامية إلى تعزيز مسار اللامركزية و تعزيز الإدارة البيئية المستدامة على المستوى المحلي بتعزيز دور السلطات المحلية في تصميم وتنفيذ برامج التنمية المستدامة القائمة على تدعيم القدرات والمساندة والمصاحبة حسب الحاجيات الخصوصية والتوعية الموجهة الى جانب تدعيم القدرة التشغيلية للشبان ومرافقتهم لبعث مشاريع خضراء مبتكرة."

1- مؤشرات قيس الآداء و أهم الأنشطة :

بوب المركز الأهداف التي يطمح إلى تحقيقها ووضع مشاريع هامة تندرج ضمن توجهه الجديد نحو تدعيم نجاعته في آداءه لمهامه الاساسية حسب قانون إحداثه وتقديم الافضل استنادا على ميزة الخدمات المتكاملة التي يمكنه ان يفيد بها شركاءه وحرفاءه.

تتمثل أهم الأنشطة الرئيسية و المشاريع التي ينفذها مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة حسب الاهداف و التي تساهم مباشرة في تحقيق القيم المنشودة للمؤشرات في ما يلي :

الهدف 1: نقل وتحويل وتجديد التكنولوجيات البيئية للاستجابة للحاجيات الوطنية والاقليمية

❖ **النشاط الرئيسي 1 :تركيز آليات استقطاب احدث التكنولوجيات البيئية وتدعيم التحويل والتجديد التكنولوجي:**

عبر تنفيذ المشاريع التالية:

** **مشروع التحويل التكنولوجي** (تطوير نجاعة عمل الشبكات القطاعية، دعم تقنية تثمين النفايات في مجال صناعة الإسمنت، تركيز آليات اليقظة التكنولوجية)

** **مشروع التثبت من التكنولوجيات ووضع نظام وطني للتثبت من التكنولوجيات** (تركيز نظام وطني لرصد و نقل و التثبت من التكنولوجيات البيئية، العمل على جعل المركز هيئة معتمدة للتثبت من نجاعة التكنولوجيات البيئية للمساعدة على إيجاد الحلول للتحديات الوطنية و الدولية، توفير معلومات موثوقة عن أداء التكنولوجيات البيئية الجديدة، مما يسهل اختراقها للسوق و تبنيها من قبل المصنعين..)

** **مشروع تأهيل ورشة مساندة للبحث**

** **مشروع رسكلة المياه المستعملة بالنباتات المائية** (تركيز محطة تطهير المياه بقرية الشبيكة بتوزر)

و كذلك ببرمجة إعتمادات لفائدة **نشاط رئيسي 2 "البحث والتجديد" جديد سينطلق سنة2020:**

وسيتم الشروع سنة 2020 في تنفيذ أول مشروع ضمن هذا النشاط الرئيسي الجديد وهو:

** **مشروع تثمين نتائج البحث العلمي التطبيقي لتدعيم الابتكار البيئي وارساء منظومة التجديد وفق ايزو 56000** (جديد) (دراسة منظومة التحويل التكنولوجي البيئي في تونس والفرص المتاحة لتطوير أنشطة المركز في علاقة بتثمين نتائج البحث العلمي وارساء منظومة وطنية للتجديد والتحويل التكنولوجي البيئي

❐ **الهدف 2: تدعيم الانتقال نحو الاقتصاد الاخضر**

سيتم تحقيق هذا الهدف عبر تنفيذ:

❖ **النشاط الرئيسي 3 المساندة لإرساء منظومة الاقتصاد الدائري**

-إرساء منظومة الاقتصاد الدائري في مجال التعبئة والتغليف إرساء مبادئ الاقتصاد الأخضر وخاصة منها المتعلقة بأساليب الاقتصاد الدائري والإنتاج الأنظف والتصميم والابتكار الايكولوجي طوال سلسلة القيم للمنتجات و الخدمات (chaine de valeur) الرئيسية في مجال التعبئة والتغليف إلى جانب الاعداد لإنشاء وحدة للتحليل ومراقبة للمواد البلاستيكية القابلة للتحلل البيولوجي بالمركز

-مساندة المؤسسات على إدماج برامج التصرف البيئي و المجتمعي

- دعم آليات و سبل الحد من مخاطر التغيرات المناخية

- إعداد البيانات البيئية للمنتجات

-المساندة لإرساء منظومة الشراءات العمومية المستدامة

- تنفيذ توصيات الدراسة الخماسية للعلامة البيئية التونسية

❐ **الهدف 3: تدعيم الحوكمة البيئية المحلية استجابة للحاجيات البيئية والاجتماعية والاقتصادية الخصوصية للجهات**

❐ سيتم تحقيق هذا الهدف عبر تنفيذ:

❖ **النشاط الرئيسي 4 تدعيم قدرات الجماعات المحلية ومساعدتها على تصميم وتنفيذ برامج التنمية المستدامة**

** **مشروع التكوين وتدعيم القدرات الوطنية** (المصاحبة لتبني مبادى الحوكمة البيئية والمسؤولية المجتمعية لدى الجماعات المحلية، تدعيم قدرات الجماعات المحلية في مجال التصرف في النفايات والتأهيل البيئي للمسالخ..)

ومشروع جديد يتمثل في مشروع تعاون دولي فيه جزء من تمويل على ميزانية الدولة

** **مشروع تكوين المستشارين البيئين لدى الجماعات المحلية(جديد)**، بالإستئناس بالتجربة الوالونية : إنشاء حوكمة بيئية محلية ذات جودة عالية من خلال تدعيم قدرات الجماعات المحلية في تنفيذ البرامج البيئية وتيسير الحوار المجتمعي التشاركي والتدريب على إتباع مفاهيم وتقنيات الاتصال والتواصل البيئي والمصاحبة على التغيير الإقليمي. حيث يلعب المستشار البيئي دور الوسيط للمصاحبة على التغيير السلوكي في المجال البيئي، من خلال قدرته على القيادة وإدارة الحوار التشاركي وتسيير المشاريع البيئية المحلية ولعب دور الميسر في تغيير السلوكيات المجتمعية عبر أدوات وقنوات تواصل ناجعة.

❖ **النشاط الرئيسي 5 النهوض بالمهن الخضراء و الإحاطة بالباعثين الشبان لمشاريع بيئية مبتكرة " عبر تنفيذ**

** **مشروع تكوين ومصاحبة الشبان في مجال المهن الخضراء**

تدعيم قدرات الشبان من أصحاب الشهادات العليا من أجل تسهيل اندماجهم في المنظومة التشغيلية وإيجاد فرص عمل في مجال المهن الخضراء أو الإنتصاب للحساب الخاص وبعث مشاريع بيئية مبتكرة وذلك حسب الخصوصيات البيئية والإيكولوجيّة للجهات التي ينتمون إليها وحاجيات النسيج الإقتصادي على المستوى المحلي والجهوي

تـدعيم تـدعيم قـدرات الشـبان مـن أصـحاب الشـهادات العليـا مـن أجـل تسـهيل انـدماجهم فـي المنظومـة التشـغيلية وإيجـاد فـرص عمـل فـي مجـال المهـن الخضـراء أو الإنتصـاب للحسـاب الخـاص وبعـث مشـاريع بيئيـة مبتكـرة وذلـك حسـب الخصوصـيات البيئيـة والإيكولوجيّـة للجهـات التـي ينتمـون إليهـا وحاجيـات النسـيج الإقتصـادي على المستوى المحلي والجهوي

**** مشـروع تركيـز محضـنة لبعـث مؤسسـات صـغرى مشـغلة فـي التقنيـات البيئيـة (علمـا ان دراسـة تركيز المحضنة اوشكت على اعطاء التوجهات الاولية خلال سنة 2019)**

أما مشاريع تدعيم المركز فتتمثل في :

- ❒ **القيادة والمساندة**

**** مشروع تدعيم المخابر**

**** مشروع تدعيم البنية التحتية للمركز**

**** مشروع تدعيم أنشطة المركز**

**** مشروع تدعيم التجهيزات الاعلامية ووسائل النقل**

II-المؤشرات التي تعكس مدى تطور النشاط:

الهدف1: نقل وتحويل وتجديد التكنولوجيات البيئية للاستجابة للحاجيات الوطنية والاقليمية

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			ق .م 2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
عدد التكنولوجيات المنتقاة	تكنولوجيا منتقاة				دراسة	تركيز المنظومة	10	20
عدد التكنولوجيات المثبتة	تكنولوجيا مثبتة				دراسة	تركيز المنظومة	5	10
عدد التكنولوجيات التي تم تركيزها	تكنولوجيا مركزة							2

✓ الهدف 2: تدعيم الانتقال نحو الاقتصاد الاخضر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			ق م 2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
المؤشر **عدد النظم المتجددة المعتمدة**		4	7	8	8	8	10	12

✓ الهدف3 : تدعيم الحوكمة البيئية المحلية استجابة للحاجيات البيئية والاجتماعية والاقتصادية الخصوصية

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات			ق .م 2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
المؤشـــر **عـــدد البلـــديات التـــي يـــتم تكوينهـــا ومســـاندتها فـــي ارســـاء مبـــادئ التصـــرف البيئـــي الناجع**						10	15	20
المؤشر . **عدد أصحاب الشهادات العليا الباحثين عن شغل تابعوا كامل فترة التكوين والمصاحبة بنجاح**						50	60	70
المؤشر **عدد المنتفعين الذين نجحوا في إنجاز مخطط عمل قابل للتمويل والتنفيذ**						25	30	35
المؤشر **عدد الباعثين للمشاريع المجددة**						2	5	7

IIIميزانية مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة:

	2019	2020	الفارق
1) منحة ميزانية الدولة:	**3525**	**5005**	**+1480**
2)الموارد الذاتية:	**880**	**1038**	**+158**
الجملة I	**4,405**	**6043**	**+1638**

II – الاستعمالات:

	2019	2020	
نفقات التأجير	3125	3650	+525
نفقات التسيير	905	1063	+158
نفقات التدخل	375	1330	+955
الجملة II	**4405**	**6043**	**+1638**

4- بطاقات مؤشرات
لبرنامج الشؤون المحلية

بطاقة مؤشـــر

-رمز المؤشر :1/1/2

- تسمية المؤشر : تطور نسبة التأطير بالجماعات المحلية

-تاريخ تحيين المؤشر: موفى ديسمبر

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1-البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : الشؤون المحلية

2-البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : مرافقة مسار اللامركزية

3-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : **دعم الجماعات المحلية بالموارد البشرية ذات الكفاءة العالية**

4-**تعريف المؤشر**: يتمثل هذا المؤشر في متابعة و قياس عدد الإطارات العليا من الصنف أ1و أ 2 بالجماعات المحلية

5-نوع المؤشر : مؤشر نشاط

6-طبيعة المؤشر : مؤشر فاعلية التصرف efficience de la gestion

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1-طريقة إحتساب المؤشر: يتم إحتساب المؤشر من خلال مقارنة عدد الإطارات العليا من صنف أ1 و أ 2 بالجماعات المحلية بالعدد الجملي للأعوان

2-وحدة المؤشر : نسبة

3- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : معطيات إحصائية حول العدد الجملي للأعوان من جميع الأصناف و عدد الإطارات من صنف أ1 و أ 2

4-طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : جداول إحصائية

5-مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : الجماعات المحلية

6-تاريخ توفر المؤشر : شهر ديسمبر

7-القيمة المستهدفة للمؤشر: 20 % سنة 2022

-8 المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : مصلحة التكوين و التربصات و الرسكلة (إدارة الموارد البشرية)

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات				توقعات	تقديرات		
		2015	2016	2017		2019	2020	2021	2022
المؤشر عدد 1.1.1.2 تطور نسبة التاطير بالجماعات المحلية	نسبة					11	15	17	20

2-تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

3-رسم بياني لتطور المؤشر :

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
تطور نسبة التاطير بالجماعات المحلية	20	20	15	- تسهيل الحراك الوظيفي - إحداث بورصة خطط بلدية - إعتماد بعض مؤسسات التعليم العالي كمؤسسات تكوين مصادق عليها	- إنتداب إطارات عليا من صنف أ - نقل و إلحاق لإطارت عليا من الإدارات المركزية و الجهوية إلى الجماعات المحلية - إعتماد آلية التربص للإعداد للحياة المهنية	

5-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

هذا المؤشر يمكن متابعة تطور نسبة التاطير بالبلديات لكنه لا يمكن من تقييم التطور على مستوى آداء الجماعات المحلية و تحسن الخدمات و المرافق التي تقدمها البلديات للمواطن .

بطاقة المؤشـــر

تطور نسبة الزيادة في الدعم المالي السنوي لفائدة الجماعات المحلية

-رمز المؤشر :1/2/2

- تسمية المؤشر: تطور نسبة الزيادة في الدعم المالي السنوي لفائدة الجماعات المحلية

-تاريخ تحيين المؤشر: موفى ديسمبر

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1-البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : الشؤون المحلية

2-البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : مرافقة مسار اللامركزية

3-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : دعم الموارد المالية للجماعات المحلية لتحسين آدائها و تجسيم إستقلاليتها ماليا

4- **تعريف المؤشر** : هذا المؤشر يمكن من قياس و متابعة التطور في قيمة الدعم المالي السنوي الذي تخصصه الدولة ضمن الميزانيات السنوية لفائدة الجماعات المحلية من بلديات و مجالس جهوية

5-نوع المؤشر : مؤشر وسائل

6-**طبيعة المؤشر** :

7-التفريعات حسب البرامج الفرعية:

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1-طريقة إحتساب المؤشر: يتم إحتساب المؤشر من خلال إحتساب مبلغ الزيادة السنوية في الدعم المالي السنوي المخصص للجماعات المحلية لتنمية مواردها الذاتية مقارنة بالسنة الفارطة.

2-وحدة المؤشر : نسبة

3- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : ميزانية الدولة السنوية

4-طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : معطيات يتم الحصول عليها من مصالح وزارة المالية .

5-مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : الإدارة العامة للموارد و حوكمة المالية المحلية

6-تاريخ توفر المؤشر : شهر ديسمبر

7-القيمة المستهدفة للمؤشر :10%سنة2022

8-القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:

9- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : الإدارة العامة للموارد و حوكمة المالية المحلية

*القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل(قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج ، من المخطط الخماسي.و من قرار السيد رئيس الحكومة بتاريخ 26 مارس 2019 القاضي بالترفيع في مبلغ الدعم السنوي بـ 10% للفترة 2020 /2022)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المؤشر عدد 1.1.1.2. نسبة الزيادة في الدعم المالي السنوي لفائدة الجماعات المحلية	نسبة					%10	%10	%10

2-تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

3-رسم بياني لتطور المؤشر :

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر :

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2020	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
تطورنسبة الزيادة في الدعم المالي السنوي لفائدة الجماعات المحلية	10	10	10		الدعم المالي السنوي من ميزانية الدولة لفائدة الجماعات المحلية	628 م د

5-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

هذا المؤشر يمثل تطورا سنويا في حجم تحويلات الدولة بعنوان الدعم المالي السنوي ولا يترابط مع المؤشرات المقترحة من قبل وزارة الشؤون المحلية والبيئة في إطار المسار اللامركزي والذي يقترح إنتقال حجم ميزانية البلديات من نسبة 4% حاليا إلى 10% في غضون 3 سنوات كمرحلة أولى.

4- بطاقة منشأة
لبرنامج الشؤون المحلية

بطاقة منشأة : صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية

-**البرنامج الذي يتضمن المنشأة أو المؤسسة العمومية**: الشؤون المحلية

-**البرنامج الفرعي** : مرافقة مسار اللامركزية

I- التعريف :

النشاط الرئيسي :تمويل مشاريع الجماعات المحلية (إسناد قروض ومساعدات) مع تقديم المساعدة الفنية لفائدتها

ترتيب المؤسسة /المنشأة :منشأة عمومية صنف أ

مرجع الإحداث :

- الأمر المؤرخ في 15 ديسمبر 1902 كما تم تنقيحه بالأمر المؤرخ في غرة مارس 1932 والقانون عدد 37 المؤرخ في 14 ماي 1975

مرجع التنظيم الإداري و المالي :

- الأمر عدد 212 المؤرخ في 4 مارس 1977 المنقح بالأمر عدد 1092 المؤرخ في 06 جوان 1992
- الأمر عدد 3505 لسنة 2014 المؤرخ في 30 سبتمبر 2014 المتعلق بضبط الشروط الجديدة لإسناد القروض والمساعدات لفائدة الجماعات المحلية؛
- الهيكل التنظيمي طبقا للأمر عدد 1910 لسنة 2001 المؤرخ في 14 أوت 2001
- نظام أساسي خاص مصادق عليه بالأمر عدد 2023 لسنة 1999 المؤرخ في 19 سبتمبر 1999.

تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج بين الوزارة و صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية :جوان 2018

-II إطار القدرة على الآداء :

الإستراتيجية العامة لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية:

11. الإستراتيجية العامة للصندوق:

تتمثل الإستراتيجية العامة للصندوق في تفعيل ودعم مسار اللامركزية من خلال تمويل مشاريع الجماعات المحلية وذلك عن طريق:

- تعبئة الموارد الضرورية للمساهمة في تمويل المخططات الإستثمارية للجماعات المحلية؛
- إسناد القروض للبلديات وللمجالس الجهوية بالولايات؛
- التصرف في مساعدات الدولة لفائدة البلديات؛
- إسناد مساعدات استثنائية للبلديات والجماعات المحلية التي تمر بصعوبات مالية؛
- تقديم المساعدة الفنية للجماعات المحلية على مستوى تشخيص ودراسة وتنفيذ ومتابعة مشاريعها الاستثمارية؛
- مساعدة الجماعات المحلية على إحكام التصرف في الموارد المتوفرة لديها من خلال التحليل الدوري لموازينها وطاقاتها على التداين واقتراح الإجراءات العملية لتنمية مواردها الذاتية والاستعمال الأمثل للموارد المخصصة للتنمية؛
- إبرام صفقات مجمعة لاقتناء المعدات لفائدة البلديات.

12. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مساهمة مباشرة

13. أهم الأولويات والأهداف:

في إطار النهوض بقطاع التنمية المحلية وتفعيل مبدأ اللامركزية تم تحديد أولويات الصندوق خلال السنوات القادمة أساسا كالآتي:

- **الأولوية الأولى:**

تتمثل التوجهات الكبرى للصندوق المتعلقة بالجماعات المحلية أساسا في تدعيم مبدأ اللامركزية عن طريق مواصلة تنفيذ برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية للفترة 2020-2022 بداية من سنة 2020 بواسطة اعتمادات إضافية في شكل قرض من البنك العالمي لفائدة الدولة بقيمة تقارب 467 م د تحول على امتداد ثلاث سنوات إضافة إلى الشروع في تنفيذ مشاريع البلديات

الجديدة عن طريق قرض من البنك الألماني KFW لفائدة الدولة بقيمة 45 مليون أورو وهبة من الإتحاد الأوروبي بقيمة 35 مليون أورو وهبة من الوكالة الإيطالية للتعاون والتنمية بقيمة 25 مليون أورو. هذا إلى جانب اعتمادات من ميزانية الدولة بعنوان الأداء على القيمة المضافة في حدود 30 م د على امتداد ثلاثة سنوات الخاصة بمشاريع البلديات الجديدة الممولة عن طريق قرض KFW إضافة إلى اعتمادات بعنوان الدعم الاستثنائي لفائدة الجماعات المحلية. وتحوّل هذه الاعتمادات في شكل مساعدات لفائدة البلديات المعنية.

- **الأولوية الثانية:**

تطوير نشاط الصندوق من خلال الانفتاح على أنشطة جديدة لفائدة الجماعات المحلية والقطاع الخاص المرتبط بقطاع التنمية المحلية. وتتمثل هذه الأنشطة المرتقبة في إسناد قروض خزينة لتمويل مراحل ما قبل انجاز المشاريع إضافة إلى المساهمات المالية في بعض المشاريع إلى جانب خدمات الاستشارة والمساعدة الفنية وإدارة المشاريع لفائدة الجماعات المحلية.

14. مؤشرات قيس الآداء و أهم الأنشطة :

تتعلق مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة بالنسبة للصندوق خاصة بتعبئة الموارد واستهلاكها في إطار تنفيذ المهام المنوطة بعهدته بصفته الهيكل المكلف بتنفيذ برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية وحتى. هذا إلى جانب الإعداد لتنفيذ البرنامج الاستثماري الخصوصي لتعميم النظام البلدي من خلال تعبئة الموارد اللازمة لتمويل مشاريع البلديات الجديدة التي ينتظر أن تنطلق سنة 2019. ويبين الجدولين التاليين تطور هذه الإعتمادات خلال الفترة 2016- 2019 ومستوى استهلاكها خلال نفس الفترة:

الإجراءات المصاحبة :

تمت المصادقة على ميزانية الديوان صندوق القروض ومساعدات الجماعات المحلية لسنة 2019 من طرف سلطة الإشراف عن طريق مقرر وذلك في موفى شهر نوفمبر 2018 بعد عرضها على مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 03 نوفمبر 2018.

IIIميزانيةالمؤسسة : صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية

تقديم عام لميزانية المؤسسة لسنة 2020 :

ميزانية الاستثمار في شكل مساعدات لفائدة الجماعات المحلية لسنة 2020:

بحساب المليون دينار

البرنامج	تقديرات الموارد	تقديرات الاستعمالات	مصادر التمويل
تمويل المساعدات غير الموظفة المدرجة ببرنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية 2020-2022	125	125	قرض من البنك العالمي لفائدة الدولة
تمويل المساعدات الموظفة المدرجة ببرنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية 2016-2019	22	22	قرض من البنك العالمي لفائدة الدولة
تمويل المساعدات الخاصة ببرنامج دعم القدرات للجماعات المحلية 2016-2019	3	3	قرض من البنك العالمي لفائدة الدولة
تمويل المساعدات الموظفة المدرجة ببرنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية 2020-2022	20	20	قرض من البنك العالمي لفائدة الدولة
منحة بعنوان الأداء على القيمة المضافة الخاصة بمشاريع البلديات الجديدة	5	5	ميزانية الدولة
تمويل برنامج تأهيل المسالخ	2,5	2,5	ميزانية الدولة
المجموع	**177,5**	**177,5**	**-**

هام جدا: بالنظر إلى المقترح الذي تقدم به الصندوق والذي تضمن 50 م د بعنوان مساعدات موظفة لتمويل مشاريع المجالس الجهوية, ونظرا لعدم ترسيم هذه الاعتمادات ضمن ميزانية سنة 2020, فإنه يتعذر على الصندوق تمويل هذه الفئة من المشاريع في انتظار توفير الاعتمادات اللازمة.

4- بطاقات مؤشرات قيس الآداء
لبرنامج القيادة و المساندة

بطاقة المؤشـــر: عدد الأعوان المنتفعين ببرامج التكوين و دعم القدرات

-رمز المؤشر : 1.1.9

- تسمية المؤشر: عدد الأعوان المنتفعين ببرامج التكوين و دعم القدرات

-تاريخ تحيين المؤشر: موفى ديسمبر

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1-البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : القيادة و المساندة

2-البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : الدعم و المساندة

3-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : تحسين التصرف في الموارد البشرية

4- تعريف المؤشر : يتمثل هذا المؤشر في تمكين أكثر عدد ممكن من الأعوان من مختلف الأصناف من متابعة دورات تكوينية و رسكلة كل سنة لتحسين معارفهم و قدراتهم المهنية .

5-نوع المؤشر : مؤشر نشاط

6-طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية

7-التفريعات حسب البرامج الفرعية(المركزية و الجهوية)

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1-طريقة إحتساب المؤشر: عدد المشاركين في الدورات التكوينية.

2-وحدة المؤشر : عدد

3- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تقارير المتابعة و التقييم للدورات التكوينية

4-طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : تقرير

5-مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : إدارة الشؤون الإدارية و المالية.

6-تاريخ توفر المؤشر : شهر ديسمبر

7-القيمة المستهدفة للمؤشر(*).300 سنة 2022

8-القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية

9- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : الإدارة العامة للمصالح المشتركة

*القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل(قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج ، من المخطط الخماسي....)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد الأعوان المنتفعين ببرامج التكوين و دعم القدرات	عدد		140	172	230	250	280	300

2-تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

3-رسم بياني لتطور المؤشر :

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

	القيمة المستهدفة للمؤشر	**القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية**	**تقديرات المؤشر لسنة 2020**	**التدخلات**	**الأنشطة**	**تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020**
عدد الأعوان المنتفعين ببرامج التكوين و دعم القدرات	300	300	250		تنفيذ المخطط السنوي للتكوين	80 اد

5-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : هذا المؤشر لا يمكننا من تقييم مدى مساهمة هذه الدورات التكوينية في تحسين الكفاءات و القدرات المهنية للأعوان.

بطاقة مؤشـــر

- رمز المؤشر : 1.2
- تسمية المؤشر: عدد البلديات المرتبطة بالشبكة الإدارية المندمجة الخاصة بالجماعات المحلية (RNIA-Collectivités)
- تاريخ تحيين المؤشر: موفى ديسمبر

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1-البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : القيادة والمساندة

2-البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : الدعم و المساندة

3-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : تطوير النظم المعلوماتية و الرقمية و دعم إستعمالاتها بهياكل الوزارة وبالجماعات المحلية .

4- **تعريف المؤشر** : يتمثل هذا المؤشر في قياس مدى توفر البنية التحتية الأساسية لفائدة البلديات من خلال قياس عدد المواقع المرتبطة بالشبكة الإدارية المندمجة (RNIA) والتي توفر للبلديات ربط بجودة وسعة عالية بما يمكنها من النفاذ إلى مختلف المنظومات الوطنية وإلى خدمات الانترنات.

5-نوع المؤشر : مؤشر نشاط

6-طبيعة المؤشر : مؤشر جودة

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1-طريقة احتساب المؤشر: عدد المواقع التي يتم ربطها بالشبكة الإدارية المندمجة.

2-وحدة المؤشر : عدد

3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : محاضر الاستلام الممضاة مع مشغلي الاتصالات

4-طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : تقارير متابعة

5-مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : - البلديات المستفيدة

- المركز الوطني للإعلامية

6-تاريخ توفر المؤشر : شهر ديسمبر

7-القيمة المستهدفة للمؤشر 2022: 20 موقع

8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : الإدارة العامة للإعلامية وتطوير النظم المعلوماتية

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	إنجازات				توقعات	تقديرات		
		2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد البلديات المرتبطة بالشبكة الإدارية المندمجة الخاصة بالجماعات المحلية (RNIA-Collectivités)	عدد				150	100	20	20

2-تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

-

3-رسم بياني لتطور المؤشر :

-

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- إبرام عقود ربط بالشبكة مع مشغلي الاتصالات (طلب عروض)

- ربط البلديات بالشبكة الجديدة

- إستغلال الشبكة وتوفير النفاذ للمنظومات الوطنية وخدمات الأنترنات

5-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

هذا المؤشر لا يمكننا من قياس كل عناصر توفر البنية التحتية لفائدة البلديات خاصة الجوانب المتصلة بخدمات إيواء المنظومات.

بطاقة مؤشـــر

- رمز المؤشر : 1.3
- تسمية المؤشر: عدد المجالات الإدارية المشمولة بنظم معلوماتية بالوزارة
- تاريخ تحيين المؤشر: موفى ديسمبر

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1-البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : القيادة والمساندة

2-البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : الدعم و المساندة

3-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : تطوير النظم المعلوماتية و الرقمية و دعم إستعمالاتها بهياكل الوزارة وبالجماعات المحلية .

4- تعريف المؤشر : يتمثل هذا المؤشر في قياس عدد المجالات الإدارية المشمولة ببرنامج رقمنة وتوفير منظومات معلوماتية لإنجازها.

5-نوع المؤشر : مؤشر نشاط

6-طبيعة المؤشر : .....

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1-طريقة احتساب المؤشر: عدد الأنشطة أو الخدمات الإدارية المشمولة بمنظومات أو برمجيات معلوماتية.

2-وحدة المؤشر : عدد

3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : قائمة البرمجيات والمنظومات المعلوماتية المستغلة بالوزارة

4-طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : تقارير متابعة

5-مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : مختلف هياكل الوزارة

6-تاريخ توفر المؤشر : شهر ديسمبر

7-القيمة المستهدفة للمؤشر 2022 : 02 أنشطة أو خدمة إدارية

8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : الإدارة العامة للإعلامية وتطوير النظم المعلوماتية

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	إنجازات			توقعات	تقديرات		
		2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد المجالات الإدارية المشمولة بنظم معلوماتية بالوزارة	عدد				10	02	02	02

2-تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

-

3-رسم بياني لتطور المؤشر :

-

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- تطوير و اقتناء برمجيات ومنظومات معلوماتية
- تطوير منظومة الأنترانات وتوفير خدمات إلكترونية لفائدة الأعوان وهياكل الوزارة
- تكوين المستعملين وتوفير الإحاطة التقنية والمساندة لهم

5-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

هذا المؤشر لا يمكننا من قياس بصيغة كمية مدى انعكاس توفير الخدمات الإلكترونية والمنظومات على نجاعة الخدمات الإدارية بمختلف هياكل الوزارة.

بطاقة مؤشـــر

- رمز المؤشر : 2.3
- تسمية المؤشر: عدد المنظومات المعلوماتية الوطنية والمشتركة المركزة بالجماعات المحلية
- تاريخ تحيين المؤشر: موفى ديسمبر

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1-البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر : القيادة والمساندة

2-البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر : الدعم والمساندة

3-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : تطوير النظم المعلوماتية و الرقمية و دعم إستعمالاتها بهياكل الوزارة وبالجماعات المحلية .

4- تعريف المؤشر: يتمثل هذا المؤشر في قياس عدد المنظومات والخدمات الإلكترونية المشتركة أو ذات الصبغة الوطنية المركزة والمستغلة بالبلديات

5-نوع المؤشر : مؤشر نشاط

6-طبيعة المؤشر : مؤشر جودة

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1-طريقة احتساب المؤشر: عدد المنظومات والخدمات الإلكترونية المشتركة المستغلة بالبلدات.

2-وحدة المؤشر : عدد

3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : عدد المنظومات والخدمات الإلكترونية المستغلة بالبلديات

4-طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : تقارير متابعة

5-مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : - البلديات المستفيدة

- المركز الوطني للإعلامية

6-تاريخ توفر المؤشر : شهر ديسمبر

7-القيمة المستهدفة للمؤشر 2020: 05 منظومات أو خدمة إلكترونية

-8 المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : الإدارة العامة للإعلامية وتطوير النظم المعلوماتية

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	انجازات			توقعات	تقديرات		
		2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد المنظومات المعلوماتية الوطنية والمشتركة المركزة بالجماعات المحلية	عدد				10	05	05	05

2-تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

-

3-رسم بياني لتطور المؤشر :

-

4-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- تطوير و اقتناء منظومات وطنية ومشتركة لفائدة الجماعات المحلية
- تطوير بوابة الخدمات لفائدة الجماعات المحلية (e-Collectivités) و توفير خدمات إلكترونية من خلالها لفائدة المواطن و البلدية
- مساعدة و مرافقة البلديات لتطوير نظم المعلومات الخاصة بها

5-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

هذا المؤشر لا يمكننا من قياس بصيغة كمية مدى انعكاس توفير الخدمات الإلكترونية والمنظومات على جودة الخدمات لفائدة المواطن.